بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

بعنوان:

أثر نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية

بالتطبيق على بنكي فيصل الإسلامي والبنك الإسلامي - شندي

إعداد الطالب:

سراج الطيب محمد عبد الرحمن

إشراف الدكتور:

صلاح الأمين الخضر

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية الاقتصاد - جامعة شندي

سنة1437 هـ - الموافق 2016م

الاستهلال

قال تعالى:-

(إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم)

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية (60)

الإهـــداء

إلى/ من أنارت لي دروب العلم

وكانت لي مصابيح الدجى

فهي أول من تعلمت على يديها

إلى أمي الغالية

الذي أحسب أنه في جنات الخلد يرفل ومن نعيم الكوثر ينهل

يمطر قبره شابين الرحمة وتستر رأسه وسادة الغفران

إلى روح أبي

إلى إخوتي جميعا...

إلى رمز العطاء

أساتذتي الأجلاء...

إلى رمز الوفاء...رفقاء العلم والعمل

زملائي وزميلاتي...

إليهم جميعا أهدى جهدي المتواضع

الباحث

الشكـــر والعرفـــان

الحمد لله الذي هيأ لنا من أمرنا رشدا وأخذ بيدنا فمهد لنا الدرب أيادي الثناء ممدودة له أولا وأخيرا فبفضله تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

*أتوجه بعميق الشكر والتقدير لصاحب الفضل بعد الله تعالى الدكتور/ **صلاح الأمين خضر** – الذي كان له أكبر الأثر في إنجاز هذا البحث من خلال ملاحظاته ومتابعته المستمرة فلم يبخل بجهده أو نصائحه ، وكان مثالا للعلماء المتواضعين في توجيهاته وتشجيعه المتواصل وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عنى وعن زملائي خير الجزاء.*

*وأتقدم بالشكر والاحترام أساتذتي جامعة شندي كلية الدراسات العليا ممثلة بمسئوليها وأعضاء هيئة التدريس فيها والشكر للأستاذ الدكتور/ **عبد الماجد عبد الله** والأستاذ الدكتور/ **بابكر صديق** – لتكبدهما المشاق وحضورهم من مدينة الخرطوم ، والشكر للأساتذة المحكمين للوصول بالاستبانة إلى صورتها النهائية ، والشكر إلى الدكتور/ **مهند جعفر** – لمساعدته لي في هذا البحث.*

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو ساهم في إبداء النص والمشورة في مسيرتي العلمية فجزاهم الله عنى خيرا.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس الموضوعات	د
فهرس الجداول	هـ
فهرس الأشكال	و
فهرس الملاحق	ح
المستخلص	ط
Abstract	ي
المقدمة وتشتمل على:	
أولا: الإطار المنهجي للدراسة	3-1
ثانيا: الدراسات السابقة	10-4
الفصل الأول: نظام محاسبة التكاليف	
المبحث الأول: مفهوم وأهداف نظام التكاليف	19-12
المبحث الثاني: مقومات نظام التكاليف	31-20
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على تصميم نظام تكاليف وأشكاله	47-32
الفصل الثاني: تسعير الخدمات المصرفية	
المبحث الأول: الخدمات المصرفية	59-49
المبحث الثاني: تسعير الخدمات المصرفية	73-60
المبحث الثالث: أهمية أستخدام محاسبة التكاليف في المصارف	84-74
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي والبنك الاسلامي السوداني	90-86
المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة الميدانية	112-91
المبحث الثالث: أختبار الفرضيات	126-113
الخاتمة تشتمل على	
النتائج	128
التوصيات	129
المصادر والمراجع	135-130
الملاحق	I- VI

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/1/3)	يوضح قياس الصدق والثبات	92
(1/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق الفئة العمرية	93
(2/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	94
(3/2/3)	يوضح التوزيع لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	95
(4/2/3)	يوضح التوزيع لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة	96
(5/2/3)	يوضح التوزيع لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	97
(6/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الأولى	98
(7/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الأولى	99
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الأولى	100
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الأولى	101
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الأولى	102
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الثانية	103
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الثانية	104
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الثانية	105
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الثانية	106
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الثانية	107
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الثالثة	108
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الثالثة	109
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الثالثة	110
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الثالثة	111
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الثالثة	112
(21/2/3)	المنوال لاجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الفرضية الأولى	113

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(22/2/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن أسئلة الفرضية الأولى	115
(23/2/3)	الجدول التكراري لاجابات أفراد العينة عن جميع عبارات الفرضية	117
(24/2/3)	المنوال لاجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الفرضية الثانية	118
(25/2/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن أسئلة الفرضية الثانية	119
(26/2/3)	الجدول التكراري لاجابات أفراد العينة عن جميع عبارات الفرضية	121
(27/2/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثالثة	122
(28/2/3)	نتائج أختبارمربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن أسئلة الفرضية الثالثة	124
(29/2/3)	الجدول التكراري لاجابات أفراد العينة عن جميع عبارات الفرضية	126

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	الشكل البياني لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق الفئة العمرية	93
(2/2/3)	الشكل البياني لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	94
(3/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	95
(4/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة	96
(5/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	97

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	خطاب تحكيم الاستبانة	I
2	الاستبانة	II
3	محكمو الاستبانة	VI

المستخلص:

تناول البحث أثر نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية حيث تمثلت مشكلة البحث في أن المصارف تواجه العديد من المشاكل نتيجة اعتمادها على نظام المحاسبة المالية والذي يعد قاصرا على توفير بيانات تحليلية تفصيلية ، حيث أن البيانات التي يوفرها لا تساعد في قياس تكلفة الخدمات المصرفية بصورة دقيقة وتتبع أهمية الدراسة من الفائدة التي تجنيها المصارف السودانية من خلال تطبيقها نظام محاسبة التكاليف.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيق نظام محاسبة التكاليف وتوضيح طبيعتها وبيان المقومات الأساسية المساعدة في نظام محاسبة التكاليف.

وقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والتحليلي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف يؤدي إلى تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية وتخفيض تكاليفها ، سرعة وإتقان الخدمات المصرفية يؤدي إلى نتائج ايجابية تحقق فوائد بنسب عالية ، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها على المصارف استخدام تقنيات حديثة في نظام محاسبة التكاليف لرفع الكفاءة وتخفيض التكلفة على المصارف تأهيل وتدريب كوادرها وتجويد خدمتها المصرفية

Abstract:

The research the delwith impact of cost accounting in the banking system of pricing was where the research problem that banks face many problems as a result of reliance on the financial accounting system, which is limited to providing analytical data detailed, as the data provided that do not help in measuring the cost of banking services in minutes The importance of the study of the interest earned by the Sudanese banks through the application of cost accounting system.

The study aimed to recognize the application of cost accounting and to clarify the nature and statement of the essential ingredients to help in the cost accounting system.

The study relied on several platforms, including curriculum deductive and inductive, historical and analytical study reached the most important results of the application of cost accounting in the banking system will improve the efficiency of banking services pricing and reduce costs, speed and mastery of banking services lead to positive results achieved benefits at high rates, and exited the study a number of recommendations on the most important banks, the use of modern techniques in the cost accounting system to increase efficiency and reduce the cost to the banks rehabilitation and training of cadres and improve banking service

المقدمة

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد :

يعد نظام التكاليف أداة من الأدوات التي تمد الإدارة بقدر من المعلومات بهدف مساعدتها في القيام بوظائفها المختلفة من التخطيط وتنظيم رقابة واتخاذ القرارات وذلك في مختلف القطاعات الصناعية كانت أم خدمية فالمبادئ والأسس والمفاهيم التي تحكم نظام التكاليف ثابتة لا تتغير إنما تتغير الطريقة التي تم بها تطبيقه حسب طبيعة كل قطاع حسب احتياجاتها ويعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الأخرى إضافة إلى أنه أحد ركائز الاقتصادي القومي الذي يعتبر الأداة التي يتم بها إنزال السياسات النقدية والمالية إلى أرض الواقع ونسبة إلى ذلك كان لا بد لنظام التكاليف أن يأخذ مكانه من منظمة نظم المعلومات التي تساعد الإدارات في المصارف على القيام بوظائفها المختلفة.

يلعب السعر دور حيويا في المزيج التسويقي في الخدمة المصرفية ذلك لأنه يجلب الإيرادات للمنشآت لذا تكون قرارات التسعير أثار جوهرية في تحديد القيمة للعميل كما أن أيضا تلعب دورا في تكوين الصورة الذهنية للخدمة وجودتها.

تجدر الإشارة على أن هنالك عدة أنواع من الأسعار مثل الفوائد (في نظام الربوي) ثم العمولات والرسوم وأسعار الخدمات ويعتبر سعر محددا مباشرا لربحية المصرف.

أن نظام التكاليف لا بد أن يراعي طبيعة العمل المصرف من خلال الأنشطة التي يقوم بها وذلك حتى تمكن من تسعير الخدمة المصرفية المعنية وهذا هو الهدف الأساسي بالإضافة لأهداف أخرى لنظام التكاليف وهي:

1- أحكام الرقابة على تكلفة الخدمات المصرفية وذلك لمتابعتها على مستوى الإشراف والمسئولية

2- توفير الأساس السليم يؤدي إلى تسعير الخدمة المصرفية

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن المصارف تواجه العديد من المشاكل نتيجة اعتمادها نظام المحاسبة المالية والذي يعد قاصرا عن توفير بيانات تحليليه تفصيلية ، حيث أن البيانات التي يوفرها لا تساعد في قياس تكلفة الخدمات المصرفية بصورة دقيقة ، يفتقد القطاع المصرفي السوداني بتطبيق نظام محاسبة التكاليف بالإضافة لعدم وجود أسس يستند عليها في تحديد أسعار الخدمات المصرفية ، وبناءا على ذلك يمكن طرح التساؤلات الآتية:

- هل تطبق المصارف السودانية نظام محاسبة التكاليف؟
- هل توجد علاقة بين السعر والتكاليف للخدمات المصرفية؟
- هل هنالك نموذج متبع لتسعير الخدمات المصرفية

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من الفائدة التي تجنيها المصارف السودانية من خلال تطبيقها لنظام محاسبة التكاليف بتوفيرها بيانات تمكن من تحديد تكلفة الخدمات المصرفية حتى يمكن تسعيرها بصورة دقيقة ، بالإضافة إلى تأثير التسعير على معدلات الربحية التي تحققها المصارف فالتسعير يعتبر المحدد الأساسي لمستوى المبيعات.

أهداف البحث:

1- التعرف على تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف وتوضيح طبيعته

2- بيان المقومات الأساسية المساعدة في نظام محاسبة التكاليف

3- الكشف عن المعوقات التي تواجه تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف

فرضيات البحث:

سيتم اختبار صحة الفرضيات الآتية

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام محاسبة التكاليف وتسعير الخدمات المصرفية

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حساب تكلفة الخدمات المصرفية وتسعيرها

3- استخدام نموذج محاسبة التكاليف في القطاع المصرفي يؤدي إلى تسعير الخدمات المصرفية بصورة دقيقة.

منهجية البحث:

سيقوم الباحث بإتباع المناهج الآتية:

1- المنهج الاستنباطي : لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات

2- المنهج الاستقرائي: لاختبار الفرضيات

3- المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة

حدود البحث:

الحدود المكانية: بنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني

الحدود الزمانية: 2016م

مصادر جمع البيانات:

1- البيانات الأولية: تتمثل في الإستبانة

2- البيانات الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والرسائل الجامعية

هيكل البحث:

ويحتوي على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وتحتوي المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة أما الفصول فتتمثل الفصل الأول نظام محاسبة التكاليف ويحتوي على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول مفهوم وأهداف نظام التكاليف ، المبحث الثاني مقومات نظام التكاليف ، المبحث الثالث العوامل المؤثرة على تصميم نظام التكاليف وأشكاله ، الفصل الثاني تسعير الخدمات المصرفية و يحتوي على ثلاث مباحث ، المبحث الأول الخدمات المصرفية ، المبحث الثاني تسعير الخدمات المصرفية ، المبحث الثالث أهمية استخدام محاسبة التكاليف في المصارف ،الفصل الثالث الدراسة الميدانية ويحوي على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول نبذة تعريفة عن بنك فيصل الإسلامي السوداني ، وبنك الإسلامي السوداني ، المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة ، المبحث الثالث اختبار الفرضيات ، الخاتمة وتتمثل في النتائج والتوصيات

الدراسات السابقة:

(1) دراسة محمد (2004):[1]

تناول البحث دور محاسبة التكاليف في تسعير السلع المدرجة في اتفاقية الكوميسا حيث تمثلت المشكلة في أن العالم شهد تحولات كبيرة ومتلاحقة منها ظهور التكتلات الاقتصادية والإقليمية على المستوى الإفريقي من بينها (الكوميسا) وقد أدى ذلك لزيادة حدة المنافسة داخل سوق الكوميسا استعدادا للعولمة. ويلاحظ ان الدول الأعضاء تتحمل تكاليف إنتاج عالية نسبة لان مصانعها تعمل بطاقة إنتاجية متدنية بالإضافة لعدم توحيد خدمات الصناعة بين دول الكوميسا مع إمكانية التحول من نظم التكاليف التقليدية إلى تطبيق نظم محاسبة التكاليف الحديثة. ولتحقيق أهداف البحث واختيار الفروض أجرى الباحث دراسة مقارنة لعناصر التكاليف الصناعية بين السودان ومصر واستخدام نظم التكاليف الحديثة وإتباع أهم القرارات والسياسات التسويقية وتناول الباحث اختلاف تكاليف الإنتاج بين السودان ومصر (قطاع الغزل والنسيج نموذجا) وقد توصل الباحث إلى إثبات صحة فرضيات البحث ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث استخدام نظم التكاليف الحديثة والاستغلال الأمثل للطاقة يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج الميزة التنافسية لدول الكوميسا. الصناعة المصرية تتمتع بميزة تنافسية أعلى من الصناعة السودانية لقلة تكلفة إنتاجها.الميزان التجاري للسودان مع دول الكوميسا يحقق عجزا مستمرا ختم البحث بتوصيات مهمة في مجال استخدام نظم التكاليف الحديثة والميزة التنافسية للسلع المدرجة في اتفاقية الكوميسا.

ويلاحظ الباحث أن الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت دور محاسبة التكاليف في تسعير السلع المدرجة في اتفاقية الكوميسا بينما تناولت الدراسة الحالية أثر نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية.

(2) دراسة منى (2005م)[1]

---

[1] محمد الناير محمد نور ، دور محاسبة التكاليف وتسعير السلع المدرجة في اتفاقية الكوميسا ، دراسة تحليلية وتطبيقية (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة والدراسات الأقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشوره 2004م

[1] منى الصادق حاج منصور ، دور محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة الخدمات المصرفية ، دراسة ميدانية بنك فيصل الاسلامي السوداني، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة والدراسات الأقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشوره 2005م)

تناولت هذه الدراسة دور محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة الخدمات المصرفية أن استخدام محاسبة التكاليف في قطاع المصارف يعتبر الموضوعات الحديثة نسبيا ، وقد وجد هذا الموضوع اهتماما كبيرا من المنظمات والمصارف في الدول المتقدمة وبعض النامية ومن الطبيعي أن يكون السبب الرئيسي لهذا الاهتمام هو الرغبة في الاستفادة من المنافع العديدة التي تقدمها محاسبة التكاليف للمصارف ولاسيما في مجالات قياس تكلفة الخدمات وتحقيق الرقابة عليها واتخاذ القرارات الإدارية في الكثير من مجالات العمل.

لقد كان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو التركيز على الدور الذي تلعبه محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة الخدمات المصرفية. من خلال الدراسة توصل الباحث لبعض النتائج منها أن تقسيم المصرف لوحدات إدارية صغيرة (مراكز تكاليف) يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المثلي ، كما أن تفويض السلطات واتخاذ القرارات لمسئولي الأقسام يتيح وقتا أكثر للإدارة العليا للتخطيط الاستراتيجي ، كما أن محاسبة التكاليف في المصارف تدعم القدرة على وضع نظم فاعلة للرقابة وتمكن الإدارة من معرفة أثار قراراتها الإدارية والمالية على مراكز التكلفة.

ويلاحظ الباحث أن الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت دور محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة الخدمات المصرفية وتوضيح المشاكل الأساسية لهذا الموضوع بينما تناولت الدراسة الحالية أثر نظام محاسبة التكاليف في تعسير الخدمات المصرفية.

(3) دراسة بابكر (2005م)[2]

تناول البحث دور محاسبة التكاليف في تسعير الأدوية بالسودان حيث تمثلت المشكلة في أن العديد من مصانع الأدوية تستخدم نظام التكاليف التقليدي بالإضافة إلى عدم الاهتمام باستخدام التكلفة في التسعير. تتبع أهمية البحث من أهمية قطاع الصناعة خاصة الصناعة الدوائية ، وضرورة دراسة تكاليف الإنتاج الصناعي وأثرها على الأسعار وترشيد القرارات وتوزيعها على المنتجات الدوائية.هدف البحث إلى دراسة

[2] بابكر محمد عثمان مالك ، دور محاسبة التكاليف وتسعير المنتجات الدوائية ، دراسة حالة شركة وفرافارما ،(الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة والدراسات الأقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشوره 2005م)

ومعرفة دور التكاليف في اتخاذ القرارات المتعلقة بأسعار الأدوية وأسس توزيع التكاليف غير المباشرة والتعرف على نظام التكاليف في المنشآت الصناعية الدوائية.

تم استخدام المناهج الآتية في البحث: الاستنباطي ، الاستقرائي ، الوصفي التحليلي ن التاريخي ، كما تم التوصل إلى إثبات صحة الفرضيات مع تقديم نتائج وتوصيات مهمة. وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة التطور يتطلب استخدام نظام تكاليف حديثة وتطوير النظام التقليدي لحاجة الإدارة المتطورة ، عدم تطوير نظام تحديد التكلفة التي يستفاد منها في قرارات التسعير وبالتالي الأسعار غير مستقرة في الصناعات الدوائية. وأهم التوصيات التي توصلت لها الدراسية هي ضرورة تطوير نظام محاسبة التكاليف بالمنشآت الصناعية الدوائية لمواكبة التطور التقني ، ضرورة تجنب تكرار عمليات الإدخال بغرض الوصول الى المخرجات المطلوبة في صورة تقارير عن التكلفة.

ويلاحظ الباحث أن الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت دور محاسبة التكاليف في تسعير المنتجات الدراسية بينما تناولت الدراسة الحالية أثر نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية.

(4) دراسة فضل الغالي (2007م)[1]

تناولت الدراسة دراسة مدى استخدام نظم محاسبة التكاليف في توفير المعلومات التي تساعد في تسعير تعريفة خدمات الاتصالات ، والأسس والطرق المتبعة لوضعها تنبع أهميته من أهمية دور محاسبة التكاليف في تسعير خدمات الاتصالات ، بالإضافة إلى الاستفادة من المعلومات التي توفرها النظم في تحديد الأسعار المستقبلية ، هدفت الدراسة إلى دراسة ومعرفة دور المعلومات التكاليفية في تسعير خدمات الاتصالات ، قد استخدم الباحث المناهج التالية: الاستنباطي ، الاستقرائي ، التاريخي والوصفي التحليلي ، إثبات صحة جميع الفروض والتوصل إلى نتائج وتوصيات أهم النتائج تساعد نظم

[1] فضل الغالي السيد موسى محمد ، دور محاسبة التكاليف في تسعير تعريفة خدمات شركات الاتصالات بالسودان ، دراسة ميدانية شركات الاتصالات بالسودان ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة والدراسات الأقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشوره 2007م)

محاسبة التكاليف على توفير معلومات تحليلية وتفصيلية تفيد الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة لتحديد التكلفة والتسعير ، أن استخدام التكلفة في تسعير خدمات الاتصالات توفر للإدارة معلومات تساعد على التنبؤ بالأسعار المستقبلية.

وأهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة ضرورة اعتماد شركات الاتصالات على المعلومات التكاليفية في تسعير خدماتها ضرورة الاعتماد على طرق قياس التكلفة في شركات الاتصالات للحصول على معلومات مبنية على أساس سليم تفيد في تسعير خدمات الاتصالات.

ويلاحظ الباحث أن الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت دور محاسبة التكاليف وتسعير خدمات الاتصالات ومدى الاستفادة من المعلومات التي تفرضها التنظيم في تحديد الأسعار المستقبلية بينما تناولت الدراسة الحالية أثر نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية.

(5) دراسة علي (2007م)[1]

تناولت الدراسة دور محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة إنتاج الكهرباء بالسودان ، في الدور الذي تلعبه محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة إنتاج الكهرباء في السودان.

هدفت الدراسة إلى عرض واقتراح الحلول المناسبة التي يمكن أن يسهم بها الفكر المحاسبي في تحديد تكلفة إنتاج الكهرباء بالسودان.

تنبع أهمية الدراسة من أهمية محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة مثل هذه الخدمة بالإضافة إلى الاستفادة منها في تحديد تكلفة المشاريع المستقبلية للكهرباء.

اعتمد الباحث على المناهج الآتية: المنهج الاستنباطي ، المنهج الاستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. تمكن الباحث من إثبات صحة الفروض وتوصل إلى نتائج تساعد محاسبة التكاليف على توفير المعلومات التحليلية والتفصيلية التي تحتاجها الإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد تكلفة وتسعير إنتاج الكهرباء بالسودان ، لا تعتمد الهيئة القومية للكهرباء بالسودان على محاسبة التكاليف

[1] علي عبد الله علي حسين ، دور محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة إنتاج الكهرباء في السودان ، دراسة ميدانية الهيئة القومية للكهرباء ،(الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة والدراسات الأقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشوره 2007م)

في تحديد تكلفة نشاطها. وخرجت الدراسة بالتوصيات ضرورة أن تعتمد الهيئة القومية للكهرباء بالسودان على محاسبة التكاليف في تقدير تكلفة نشاطها باستخدام طريقة تكاليف المراحل الإنتاجية أو الأقسام ، ضرورة أن تعتمد الهيئة القومية للكهرباء على المدخل المحاسبي الواقعي في تسعير خدمتها.

ويلاحظ الباحث أن الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت الدور الذي تلعبه محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة أنتاج الكهرباء في السودان ، بينما تناولت الدراسة الحالية دور محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية.

(6) دراسة ساطح (2008م)[1]

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في قرارات التسعير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزه

تتمثل مشكلة الدراسة في أن التسعير من أهم العوامل ذات التأثير على جانب الإيرادات والأرباح فهو العنصر الوحيد بين عناصر المزيج التسويقي الذي يولد الإيرادات (البيحاني 1999،ص16). كما هدفت الدراسة لتحقيق التعرف على العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند وضع السياسة السعرية في المصارف العاملة في قطاع غزة ، أهمية الدراسة تستمد الدراسة أهميتها من أهمية القطاع المتصلة به فهو من أكبر القطاعات الاقتصادية في فلسطين. تتأثر قرارات تسعير الخدمات المصرفية بتكاليف الخدمات لدى المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة.

النتائج التي توصلت لها الدراسة اتفق 82.98% من أفراد العينة على أنه توجد لدى المصارف العاملة في قطاع غزة وحدات متخصصة لإدارة المخاطر ، ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة توصي الدراسة المصارف على توزيع محفظتها الاستثمارية من الأسهم والسندات وإدارتها بشكل جيد لزيادة إرباحها من المصادر غير التقليدية خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتميز بانخفاض الطلب على الائتمان

[1] ساطع سعدي شملخ ، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة ، دراسة تطبيقية للقطاع المصرفي بغزة ، (غزة: الجامعة الاسلامية غزة ، كلية الدراسات العليا كلية التجارة ، رسالة ماجستير منشوره 2008م)

وزيادة السيولة لدى المصارف.

ويلاحظ الباحث أن الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة بينما تناولت الدراسة الحالية أثر نظام محاسبة التكاليف تسعير الخدمات المصرفية

(7) دراسة إسراء (2011م)[1]

تناولت الدراسة أسلوب التكلفة المستهدفة ودوره في تسعير الخدمات المصرفية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم استخدام بنك الخرطوم أساليب التكاليف الحديثة في تسعير الخدمات المصرفية وحصر وتحديد التكلفة الناتجة من تقديم الخدمة ،

هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم وأهمية أسلوب التكلفة المستهدفة والتعرف على مفهوم وأهمية التسعير والتعرف على طرق التسعير المستخدمة في المصارف والتعرف على دور أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية ، تم إثبات الفرضيات وتوصل البحث إلى عدة نتائج تطبيق الأساليب التقليدية لمحاسبة التكاليف يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية لبنك الخرطوم ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأساليب التقليدية لمحاسبة التكاليف وتسعير الخدمات المصرفية ببنك الخرطوم ، استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يؤدي إلى تسعير أفضل للخدمات المصرفية أوصى البحث بعدة توصيات على إدارة بنك الخرطوم تبنى أساليب التكاليف الحديثة بما فيها أسلوب التكلفة المستهدفة ، وبضرورة تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية لبنك الخرطوم ، وبضرورة إنشاء قسم خاص لمحاسبة التكاليف ببنك الخرطوم.

ويلاحظ الباحث أن الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية بينما تناولت الدراسة الحالية أثر نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية.

---

[1] إسراء حسن حليفة ، أسلوب التكلفة المستهدفة ودوره في تسعير الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية بنك الخرطوم ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجية ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير منشوره 2011م

(8) دراسة خالد (2011م):[1]

تناولت هذه الدراسة نظام محاسبة التكاليف في المصاريف التجارية ودوره في تسعير الخدمات المصرفية ، تتمثل مشكلة الدراسة في مدى قيام المصارف التجارية بتطبيق نظام محاسبة التكاليف وفقا لأسس علمية ومدى توفر المقومات الأساسية لتطبيق هذا النظام فيها كما هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف التجارية وتوضيح طبيعته وبيان المقومات الأساسية المساعدة لنظام محاسبة التكاليف والكشف عن المعوقات التي تواجه تطبيق نظام محاسبة التكاليف.

ومن خلل هذه الدراسة توصل الباحث لبعض النتائج أن أغلبية المصارف لا تقوم إدارتها باستخدام نظام محاسبة التكاليف ولا يوجد نظام مختص للاحتساب التكاليف الخدمات المصرفية التي تقدمها ، عدم الوضوح في تحديد مركز التكلفة في المصارف مما يؤدي لعدم الدقة في تحديد تكلفة الخدمات المقدمة من كل قسم من أقسام المصرف. أوصت هذه الدراسة إلى ضرورة قيام إدارة المصارف لإنشاء أقسام وإدارات مختصة تعتمد على أسس ومعايير مهنية.

ويلاحظ الباحث أن الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت نظام محاسبة التكاليف في المصاريف التجارية ودوره في تسعير الخدمات المصرفية كما تناولت الدراسة الحالية أثر نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية.

[1] خالد محمد ، نظام محاسبة التكاليف في المصارف التجارية ودوره في تعسير الخدمات المصرفية ، دراسة ميدانية : على القطاع المصرفي السوداني (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجية ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير منشوره 2011م

الفصل الأول: نظام محاسبة التكاليف

المبحث الأول: مفهوم وأهداف نظام التكاليف

المبحث الثاني: مقومات نظام التكاليف

المبحث الثالث: العوامل المؤثر على تصميم نظام التكاليف وأشكاله

المبحث الأول

مفهوم وأهداف نظام التكاليف

أولا :مفهوم نظام التكاليف :

التعرف على مفهوم نظام التكاليف يقتضي بالضرورة معرفة شقي الكلمة أولا وهما النظام والتكاليف،فالنظام بصورة عامة عبارة عن "مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تؤدي إلي عملها من أجل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف.[1].أو هو "مجموعة أجزاء ووسائل ومقومات تتفاعل مع بعضها بغرض الوصول إلى نتيجة محددة.[2]

بإمعان النظر في هذين التعريفين نجد أن التعريف الأول عرف النظام على أنه مجموعة أجزاء وأخذ في اعتباره صفة التناسق بينها،حيث أنها مترابطة ومتكاملة،إلا أنه بذلك لم يتطرق إلى الجانب الآخر من النظام الذي لا بد وأن يتكون من أجزاء إضافة إلى إجراءات،فالأجزاء تمثل الجانب المادي من النظام أما الإجراءات فتمثل الجانب غير المادي منه .أما التعريف الثاني فقد تناول تعريف النظام من مكوناته المادية المتمثلة في الوسائل والمقومات وكذلك مكونات غير المادية المتمثلة في الإجراءات إلا أنه لم يتطرق إلى صفة التناسق في عمل هذه الإجراءات حيث اكتفى بكلمة تتفاعل مع بعضها،كما أن التعريفين السابقين اتفقا على أن النظام يجب أن يكون له هدف يسعى لتحقيقه وإلا ما كان هناك من داع لوجود هذا النظام .

لذلك يرى الباحث أنه يمكن تعريف النظام على أنه سلسلة من الأجزاء المادية والإجراءات المتصلة ببعضها والمرتبة ترتيبا منطقيا وتؤدي عملها في تناسق تام من أجل تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف والتي يحددها الغرض الذي أنشأ النظام لأجله .

أما التكلفة فإن تحديد مفهوم واضح لها يتطلب ضرورة التمييز بين مصطلحات معينة مثل النفقة والخسارة والمصروف،والتي تجمع بينها خصائص معينة وتميز بينها

---

[1] د. خليل عواد أبو حشيش ، محاسبة التكاليف قياس وتحليل ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005م) ص274

[2] د. إبراهيم محمد السباعي ، تصميم نظام التكاليف ، (القاهرة : مكتبة الشباب ، 1994م) ، ص67

خصائص أخرى .

تعرف النفقة على أنها كل تضحية بالموارد الاقتصادية سواء كانت هذه التضحية اختيارية أو إجبارية فإذا كانت النفقة اختيارية فإنه عادة ما تقابلها منفعة تزيد في قيمتها عن قيمة النفقة ذاتها وهنا تعتبر هذه النفقة بمثابة تكلفة أما إذا كانت إجبارية فإما أن تترتب عليها منفعة تقل في قيمتها عن قيمة النفقة أو لا تترتب عليها منفعة على الإطلاق وهنا تعتبر النفقة بمثابة خسارة .

يتضح مما سبق أن التكلفة عبارة عن التضحية الاختيارية بالموارد الاقتصادية التي يتوقع أن يترتب عليها منافع تزيد في قيمتها عن قيمة النفقة في نفس اللحظة أو الفترة التي حدثت فيها النفقة .

فإنها تحمل على الفترة المالية باعتبارها مصروفات تخص الفترة ويتم توجيهها كإحدى عناصر قائمة الدخل،فالمصروف عبارة عن تكلفة مستنفذة تحققت المنافع منها،أما إذا تحققت المنفعة في فترة لاحقة للفترة التي تمت فيها النفقة ذاتها يتم تصنيف هذه التكلفة باعتبارها أصلاً من الأصول وتظهر في ميزانية المنشأة فالأصل عبارة عن تكلفة مستنفذة لا يزال تتحقق منافع اقتصادية منها مستقبلا.[1]

من التعريف السابق يتضح أن التضحية الاقتصادية حتى يمكن اعتبارها تكلفة لا بد أن تتوفر فيها ثلاثة أركان هي:[2]

-التضحية المادية أو استنفاد المورد الاقتصادي .

-الاختيار في قرار التضحية أو الاستنفاد .

-هدف الحصول على منفعة مادية مستقبلا .

إلا أن هذا التعريف لم يتطرق إلى كيفية قياس التكلفة .

كما عرفت التكلفة على أنها التضحية بأحد الموارد الاقتصادية للحصول على سلعة أو خدمة في الحاضر أو المستقبل.[3]

---

[1] د. إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون ، محاسبة التكاليف مدخل إداري ،(الاسكندرية: الدار الجامعية ، 1993م) ص3-5

[2] د. محمد توفيق بليغ ، محاسبة القرار ، (القاهرة: مكتبة الشباب ، 1999م) ص56

[3] د. علاء الدين ، محاسبة التكاليف (حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1996م) ص15

هذا التعريف كذلك أهمل كيفية قياس التكلفة، كما أهمل صفة الاختيار في التضحية بينما ركز على التضحية وهدف التكلفة وهو الحصول على السلع أو الخدمات .

كذلك عرفت التكلفة بأنها استنفاد الموارد الاقتصادية المتاحة اختياريا بهدف الحصول على موارد اقتصادية أخرى في الحاضر أو المستقبل.[1] هذا التعريف تناول الاختيار والهدف والاستنفاد لكنه كذلك أهمل القياس .

كما عرفت التكلفة بأنها عبارة عن قياس في شكل نقدي لكمية الموارد المستخدمة في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات.[2] بالرغم من أن هذا التعريف أخذ في اعتباره القياس النقدي والهدف والاستنفاد إلا أنه أهمل جانب الاختيار .

عرفت التكلفة أيضا على أنها التضحية المالية التي نبعت من حاجة معينة فتحقق منها إشباع هذه الحاجة.[3]

نقدي لكمية الموارد في إنتاج أو تقديم الخدمات.وهذا التعريف ركز على القياس النقدي والاستفادة والهدف ، بينما أهمل صفة الاختيار .

بناء على الانتقادات السابقة فإنه يمكن تعريف التكلفة بأنها التضحية بالموارد الاقتصادية المتاحة والمعبر عنها في شكل نقدي من أجل إنتاج أو الحصول على خدمة.[4]

أما نظام التكاليف فيقصد به مجموعة من الإجراءات المنتظمة لمنهج منطقي وتشكل مجموعة من الوظائف لها هدف مطلوب وتقوم على قواعد علمية من ناحية وعلى تطبيق واقعي في الحياة العملية من ناحية أخرى.[5]

هذا التعريف يتسم بالعمومية إذ أنه يمكن أن يشمل أي نظام دون تخصيص فهو لم يتطرق إلى نوعية الإجراءات أو ماهية الوظائف والأهداف وإنما اكتفى بالإشارة إليها دون تعميق .

---

[1] د. السيد عبد المقصود بيان ، أساسيات محاسبة التكاليف ، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية 1999م)ص53

[2] د. السيد عبد المقصود بيان ن مرجع سابق ، ص55

[3] د السيد عبد المقصود بيان ، مرجع سابق ، ص56

[4] m.n.arara,op.cit p108

[5] http://vb.arabsgate.com

وعرف كاتب آخر نظام التكاليف بأنه مجموعة النماذج واليوميات ودفاتر الأستاذ والقيود المحاسبية والتقارير الإدارية وكذا الإجراءات المختلفة التي يمكن عن طريقها تحديد تكلفة الوحدة المنتجة بطريقة فورية يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية والرقابة.[1]

يركز هذا التعريف على الجانب الفني لنظام التكاليف دون الجانب العلمي له،حيث تناول المقومات والوسائل التي يطبق بها النظام والأهداف التي يسعى إليها .

كما عرف كاتب ثالث نظام التكاليف بأنه مجموعة الإجراءات المنتظمة لتسجيل وتحليل وتخطيط التكاليف المتعلقة بالأنشطة والرقابة عليها وفق أسس وعرض نتائج هذه الإجراءات بطريقة دورية ومنتظمة في شكل تقارير وملخصات ملائمة للأغراض الإدارية.[2]

كما عرف على أنه طريقة منظمة لتسجيل وتحليل العمليات الخاصة بمنشأة معينة طبقا لأسس علمية وعملية والتي تتعلق مباشرة بالعمليات الإنتاجية لإنتاج السلع أو الخدمات ،وعرض هذه البيانات بطريقة دورية موضحة ملخصا للعمليات في شكل ملخصات تشغيل أو تقارير دورية مبينة ظروف ونتائج العمليات وذلك لمساعدة الإدارة في تحديد تكلفة الوحدة المنتجة والتخطيط والرقابة.[3]

تناول التعريفان الأخيران الجانب العلمي ولكن فيما يتعلق بالجانب الفني أو العلمي ركزا فقط على الإجراءات دون الوسائل التي يتم من خلالها تنفيذ الإجراءات .

بناءا على العرض السابق،وتجنبا لما سبق من انتقادات كافية فإنه يمكن تعريف نظام التكاليف على أنه مجموعة من الوسائل والمقومات والإجراءات المرتبة ترتيبا منطقيا وتعمل في تناسق تام طبقاً.

لأسس علمية من ناحية وعملية من ناحية أخرى وتهتم بحصر وتسجيل وتحليل العمليات الخاصة بمنشأة معينة بغرض تحقيق هدف معين هو تحديد تكلفة الوحدة المنتجة

---

[1] د. أحمد نور ، محاسبة التكاليف الصناعية ،(الاسكندرية: الدار الجامعية ، 1993م) ص60

[2] د. خليل عواد أبو حشيش ، مرجع سابق ، ص311

[3] د. إبراهيم محمود السباعي ، مرجع سابق ، ص69

ومساعدة الإدارة في القيام بوظائفها المختلفة .

إن مفهوم نظام التكاليف قد تطور تطورا كبيرا وتعددت مهامه تلبية لخدمة أهداف عديدة أهمها توفير المعلومات الإدارية اللازمة لاتخاذ القرارات في مختلف المجالات،فبعد أن كان مفهوم نظام التكاليف يشير إلى طرق عرض وجمع التكاليف التاريخية وتحميلها على وحدات الإنتاج أو الأقسام الإنتاجية لغرض تقييم المخزون وتكلفة الإنتاج ومن ثم تحديد الربح.[1] أصبح أهم أدوات الإدارات العليا المختلف المنشآت والتي تساعدها على القيام بوظائفها وأداء مهامها الحالية والمستقبلية من خلال توفير المعلومات والبيانات التي تساعد على إجراء عمليات التنبؤ والمقارنات واتخاذ القرارات ،وهذا ما يبرر اهتمام نظام التكاليف بالبيانات والمعلومات التاريخية.

كما أن نظام التكاليف لم يعد قصرا على المنشآت الصناعية فقط بل أمتد تطبيقه إلى الأنشطة الزراعية والخدمية والمصرفية وغيرها من الأنشطة،ومن العوامل التي ساهمت في اتساع مجالات تطبيقه ما يلي:[2]

أ- تطور هدف محاسبة التكاليف،فلم يعد قاصرا على تحديد تكلفة الإنتاج وتقويم المخزون وإنما أمتد لتشمل المساعدة في الرقابة على التكاليف وتوفير البيانات لإعداد الموازنات التخطيطية وترشيد القرارات الإدارية .

ب- أدت المنافسة الشديدة بين الشركات إلى عكس أهمية البيانات التكاليفية التي تساعد الإدارة على خفض تكاليفها سواء الإنتاجية أو التسويقية أو الإدارية وبالتالي تخفيض سعر البيع .

ج- أدت ضخامة وكبر المنشآت غير الصناعية وتشعب وتشابك أنشطتها إلى صعوبة مراقبة أوجه النشاط المختلفة بالاعتماد على الملاحظة المباشرة للعاملين ولذلك دعت الحاجة إلى وجود نظام للتكاليف يقدم تقارير رقابية عن تكاليف وإيرادات كل نشاط .

د- إن محاسبة التكاليف لم يعد مجال تطبيقها منحصرا في مجال واحد وإنما شملت كل المجالات والأنشطة فطالما أن هنالك نشاطا فإن هنالك تكلفة،وحيثما وجدت التكلفة

---

[1] د. عدنان هاشم السامرائي ، محاسبة التكاليف المبادىء الأساسية (طرابلس: الجامعة المفتوحة ، 1995م) ص28

[2] http://ust.couses/mangement.count/inex.php

ظهرت الحاجة إلى قياسها وضبطها وتخطيطها .

إن نظام التكاليف يصلح للتطبيق في كافة المنشآت، فمهما اختلفت طبيعة المنشآت أو الخدمات وطرق التشغيل فإن مقومات نظام التكاليف الرئيسية لا تختلف من منشأة لأخرى وإنما إجراءات تنفيذ هذه المقومات هي التي تتغير بما يتناسب وظروف كل منشأة ، الأمر الذي يعني أن هنالك نظاما واحدا للتكاليف بمقومات وأسس معينة في كل منشأة ولكن هنالك عدة طرق لتطبيقه تبعا لظروف كل منشأة.[1]

ثانيا :أهداف نظام التكاليف:

بالرجوع إلى تعريف النظام فإنه لا بد وأن يحقق هدفا معينا أو مجموعة أهداف تختلف من نظام لآخر ويحددها الغرض الذي صمم النظام لأجله وفيما يتعلق بنظام التكاليف فإنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:[2]

1- قياس تكلفة الإنتاج والخدمات والأنشطة المختلفة في المنشأة بقصد الوصول إلى تكلفة الوحدة المنتجة سواء كانت سلعة أو خدمة .

2- مساعدة الإدارة في تحقيق الرقابة .

3- مساعدة الإدارة في رسم سياسات الإنتاج والتشغيل ، ورسم السياسة العامة للمنشأة في صورة خطة عمل .

4- إمداد الأجهزة الرقابية والتخطيطية خارج المنشأة بالبيانات الضرورية التي تستخدم في إعداد الخطة العامة للدولة .

بالنسبة للهدف الأول فإنه يعتبر الهدف الأساسي لنظام التكاليف الذي يسعى إلى وضع الطرق وإعداد الوسائل المناسبة التي من خلالها يمكن حصر وتتبع عناصر التكاليف في المنشأة بحيث يحدد الجهات التي استفادت منها ومدى استفادتها،وبالتالي تحديد نصيب وحدة المنتج من التكلفة،وهذا ما يتطلب معرفة أنواع المنتجات التي تتعامل بها المنشأة إذا كانت تتعامل بأكثر من منتج واحد وذلك من حيث التعرف على طبيعتها

---

[1] د. خليل عواد أبو حشيش ، مرجع سابق ، ص311

[2] د. إبراهيم محمد السباعي ، مرجع سابق ، ص6

ومواصفاتها ونوع الوحدة التي ستتخذ كأساس لتجميع عناصر التكاليف ومن ثم تجميع بيانات التكاليف من خلال المستندات والسجلات المعدة لذلك ، وتحليل عناصرها وأخيرا تحمليها على الوحدات المنتجة .

أم الهدف الثاني فهو من الأهداف المهمة التي يسعى نظام التكاليف إلى تحقيقها من خلال الرقابة على التكاليف وتحقيق كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ،حيث يسعى نظام التكاليف إلى وضع وسائل مناسبة تمد الإدارة ببيانات مقارنة عن التكاليف ومختلف أوجه النشاط بحيث تظهر مراكز الإسراف والضياع في مختلف النواحي، وتمد الإدارة ببيانات مماثلة عن مراكز الكفاية في الأنشطة الرئيسية أن الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والانتقال بسببه من مستوى معين للتكلفة إلى مستوى أدنى ، هو ما تسعى إليه إدارة مختلف المنشآت فإن الرقابة العلمية أمر مهم للغاية من أجل تقليل الإسراف وتلافي حدوث ضياع في الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة وتحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد .

فيما يتعلق بالهدف الثالث فيكمن تحقيقه عن طريق التحليل السليم للبيانات المستخرجة من نظام التكاليف فمن حصيلة هذه البيانات إضافة إلى تلك التي توفرت من الهدفين السابقين تكون قد تجمعت للإدارة المعلومات اللازمة لوضع خطة إنتاج وتشغيل مستقبلية وبمعاونة محاسب التكاليف تستطيع الإدارة إعداد موازنتها التخطيطية بصورة علمية سليمة ، وبذلك يتضح أن التكاليف تدخل كعنصر هام ومباشر في عملية إعداد الموازنات التخطيطية .

كما وردت مجموعة أخرى من الأهداف التي يسعى نظام التكاليف إلى تحقيقها كما يلي:[1]

1- تحديد التكاليف الفعلية للمنتج أو النشاط .

2- الرقابة على التكاليف .

3- توفير البيانات اللازمة لخدمة أغراض التخطيط .

---

[1] http//ub.arabsgate.com/showthead.php

4- المساعدة في رسم السياسات وترشيد القرارات الإدارية .

يلاحظ على هذه المجموعة من الأهداف أنها تركز على خدمة الإدارة فقط دون الأطراف الأخرى التي قد تهتم بمعلومات التكاليف.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن أهداف نظام التكاليف تتمثل في ثلاثة أهداف رئيسية هي:-

1- تحديد وقياس تكلفة الوحدة المنتجة سواء كانت سلعة أو خدمة .

2- توفير البيانات التي تساعد إدارة المنشأة على القيام بوظائفها المختلفة .

3- توفير المعلومات المطلوبة من الجهات الخارجية والتي تهمها معلومات التكاليف .

المبحث الثاني

مقومات نظام التكاليف

حتى يتمكن نظام التكاليف من تحقيق أهدافه لا بد أن تتوفر له مجموعة من المقومات التي لا تختلف من منشأة لأخرى ، وإنما تختلف إجراءات تنفيذها بما يتناسب وظروف كل منشأة وتتمثل هذه المقومات في الآتي:[1]

أولا : المبادئ العلمية لنظام التكاليف:

تمثل هذه المبادئ الأصول العلمية التي تشكل القواعد التي يبنى عليها الإطار العام لنظام التكاليف، حيث أنها تضمن له الاطمئنان على سلامة إجراءاته وتسير تحقيق الأهداف المرجوة منه وتتمثل أهم تلك المبادئ والأصول فيما يلي:[2]

1- مبدأ تاريخية التسجيل (التسجيل التاريخي):

يقصد به إثبات الأحداث والوقائع التي تحدث فعلا من واقع المستندات المؤيدة لها فلا بد من إثبات هذه الوقائع بانتظام وأن تؤرخ في سجلات المنشأة ويتم ذلك بموجب حصر وتتبع وتجميع بيانات التكاليف في مستندات توطئة لتسجيلها بالدفاتر والسجلات .**2- مبدأ الضبط الداخلي للتكاليف :**

يعني تتبع الحركة الداخلية لعناصر التكاليف عن طريق وضع نظم مراقبة داخلية لتدفق عناصر التكاليف .

3- مبدأ تحليلية وتفصيلية البيانات (التحليل والتفصيل)

نظام التكاليف نظام تحليلي يتعامل في التفصيلات ، وهذه التحليلات مكملة لوظيفة التسجيل التاريخي فهو تسجيل تحليلي يفيد في توفير المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ويترتب على هذا التحليل للتكاليف عدم التقيد بالإجمالية الذي تسير على المحاسبة المالية وبذلك ظهرت أسس التحميل الجزئية.

---

[1] فتح الرحمن الحسن منصور ، اطار علمي لقياس تكلفة الطاقة الكهربائية في السودان ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشور ، جامعة أمدرمان الاسلامية ، كلية العلوم الادارية ، 2002م ، ص33

[2] د. عباس أحمد رضوان ، د. سامي نجدي محمد علي ، المحاسبة على التكاليف إطارها النظري ومجالها التطبيقي م ، (بيروت د.ن 1983م) ص86-90

4- مبدأ المعايرة والضبط المنهجي :

معايرة التكاليف هي عملية إعداد المقاييس والمعايرة والأنماط والمعدلات التي تتخذ أساسا وأداة للحكم على درجة كفاءة التكاليف الفعلية .

5- مبدأ الضبط عند المنبع :

يعني ضبط عناصر التكاليف عند منابعها في لحظات حدوثها .

6- مبدأ المحاسبة عن المسئولية :

يقصد به ربط المعدلات التخطيطية والمعدلات الفعلية لعناصر النشاط بمراكز المسئولية ما يمكن من تحديد المسئولين عن حدوث التكاليف الفعلية وانحرافاتها عن التخطيطية

7- مبدأ الاتصال :

يقصد به اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تمكن من سهولة تدفق البيانات والمعلومات من وإلى المستويات الإدارية المختلفة سواء عند إعداد المعايير أو أثناء التنفيذ أو عند تقييم الأداء .وعند إعداد تقارير المتابعة يجب النظر إليها على أنها أداة اتصال ينتظر منها توجيه النشاط في الاتجاه المرغوب فيه لذلك يجب مراعاة المستوى الإداري الذي يعد التقرير من أجله وكذلك قنوات ولغة الاتصال (البيانات)

8- مبدأ الإدارة بالاستثناء :

يعنى هذا المبدأ بأنه ليس من الضروري أن تقوم المنشأة بدراسة تفاصيل العمليات المختلفة بل يكفي عند إعداد التقارير التركيز على الاستثناء أو الانحرافات أو دراسة الجزء الذي يمكن تجنبه منها مستقبلا .

9- مبدأ اقتصاد المعلومات :

إن فحص كل انحراف ودراسته يعتبر عملية غير اقتصادية وغير مقبولة في كل الأحوال ومن ثم يجب البحث عن وسيلة أو مؤشر يحدد أي الانحرافات يفحص وأيها لا يفحص ، وذلك من اجل الاقتصاد في النفقة.

ثانيا :خصائص نظام التكاليف

تعتبر هذه الخصائص بمثابة أداة للحكم على جودة نظام التكاليف وتتمثل فيما يلي:[1]

1- التوافق بين نظام التكاليف وطبيعة نشاط المنشأة :حيث يجب تصميم النظام بما يخدم الأهداف التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها دون غيرها وأن لم يتم تصميمه بما يتوافق وطبيعة نشاط المنشأة اعتبر عبئا على المنشأة .

2- إحكام الرقابة على التكاليف :فالنظام الجيد هو الذي يمكن من متابعة عناصر التكاليف منذ لحظة حدوثها وحتى توزيعها على المنتجات الأمر الذي يسمح بالوقوف على الانحرافات أولا بأول واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها .

3- المرونة والسهولة والوضوح :يجب أن يكون النظام قابلا للتعديل لمقتضيات الظروف والتغيرات التي تصاحب تطوره كما يجب أن توضح أسسه وجزئياته في صورة تعليمات واضحة ومفهومة .

4- أن تتم التسوية بين حسابات التكاليف والحسابات المالية عند انفصال النظامين بعضمها.

بما أن نظام التكاليف عبارة عن جزء من النظام المحاسبي الرئيسي بالمنشأة هو نظام المحاسبة المالية .وبالرغم من أن نظام المحاسبة المالية يتعامل الإجماليات بينما يتعامل نظام التكاليف في التفصيل إلا أن النظامين يجب أن يتوصلا إلي نفس النتائج في نهاية الأمر لذلك يجب تسوية الفروق بينهما في حال انفصالهما عن بعضهما .

5- التنسيق المتكامل بين الموظفين القائمين على تنفيذ نظام التكاليف حيث يجب وضع كل فرد في المكان المناسب لمؤهلة وخبرته :

بالرجوع إلى الخصائص السابقة يتضح أن من أهم الخصائص التي يجب أن يتسم بها أي نظام من الأنظمة غير المذكورة والتي تتمثل في الدقة السرعة وتحقيق الأهداف وهذا ما أورده آخرون عند الحديث عن خصائص نظام التكاليف كما يلي:[2]

1- الدقة والسرعة :يجب على نظام التكاليف المصمم مراعاة عامل دقة المعلومات المقدمة إضافة إلى عامل السرعة التي تفرضها الظروف في عرض هذه المعلومات ،

---

[1] د. عباس أحمد رضوان ، د. سامي نجدي محمد علي ، مرجع سابق ، ص93

[2] د. عبد الحليم كراجه وآخرون ، محاسبة التكاليف ، (القاهرة: دار الأصالة ، 1991م) ص74

ويتم ذلك بالمواءمة بين عامل الوقت والدقة حسب مقتضيات الحال حيث أنه لا يمكن تحقيق الكمال المطلق في قياس التكاليف كما أن المعلومات إذا عرضت بعد إلا وأن تكون ذات جدوى .

2- تحقيق أهداف النظام :فالنظام الجيد هو الذي يتمكن من تحقيق أهدافه .

3- مراعاة الأصول العلمية للتكاليف وظروف الحال السائدة: وذلك حتى يكون النظام علميا وعمليا في آن واحد .

4- الاقتصاد في النفقة :أي يجب أن يكون تطبيق النظام في حدود اقتصادية بحيث تزيد الفائدة التي تحصل عليها المنشأة جراء تطبيقه عن النفقات التي تتكبدها في سبيل ذلك .

5- المرونة .

6- الوضوح والسهولة والخلو من التعقد .

كذلك يتضح أن هذه المجموعة من الخصائص قد أهملت الإشارة إلى عنصر وضرورة التنسيق بين العاملين على تطبيق النظام كما أهملت العلاقة بين التكاليف ونظام المحاسبة.

ثالثا :أركان نظام التكاليف

1- المجموعة المستندية:

تتمثل في مجموعة النماذج والأذونات والإيصالات المنتشرة في المنشأة لدورة مستنديه محددة وطرق استخدام معينة ، والتي تعدها المنشأة لتجميع البيانات عن الإنتاج والتكاليف بهدف تبويبها وتسجيلها في البطاقات والدفاتر الخاصة بها .وعند تصميمها لا بد من مراعاة الآتي:[1]

1- البساطة والوضوح لتفادي الأخطاء عند إعداد البيانات التي تتضمنها .

2-.تقليل عددها بما لا يخل بسير العمل وتحقيق الأهداف وذلك تجنبا للتعقيد وزيادة النفقات

3- أن يحقق المستند الهدف الذي أعد من أجله تفاديا لإضاعة الوقت والجهد والمال

[1] د. خليل عواد أبو حشيش ، مرجع سابق ، ص274-275

في جميع بيانات لا تخدم الأهداف المطلوبة .

2- المجموعة الدفترية:

وهي مجموعة الدفاتر والسجلات والبطاقات التحليلية التي يتم فيها تسجيل البيانات مع واقع المستندات لتبدأ منها مرحلة تشغيل البيانات بهدف مد الإدارة في مختلف مستوياتها بالمعلومات عبر التقارير .

يختلف تصميم الدفاتر المستخدمة في تجميع التكلفة باختلاف الطريقة التي تجمع بها بيانات التكاليف ، فيما يعرف بطريقة الاندماج ، أو أنها تستخدم مجموعتين منفصلتين وهي ما تعرف بطريقة الانفصال .

فيما يتعلق بطريقة الاندماج فإنه يتم تصميم مجموعة واحدة لكل من نظامي المحاسبة المالية والتكاليف بحيث يكون هنالك يومية للنظامين ويومية مركزية واحدة كما يكون هنالك دفاتر أستاذ مساعدة للنظامين ودفتر أستاذ عام واحد أما في ظل طريقة الانفصال فيتم تصميم مجموعتين دفتريتين أحداهما لنظام المحاسبة المالية والأخرى لنظام التكاليف ولكل مجموعة يوميتها المساعدة وأستاذها كما أن لكل مجموعة يوميتها العامة وأستاذها العام .

3- تقارير النظام :تعتبر هذه التقارير مخرجات نظام التكاليف النهائية ويجب تصميمها بما يساعد على تحقيق أهداف النظام لذلك فإنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:[1]

1- تقارير قياس التكلفة الفعلية :يتم إعدادها من واقع مستندات ودفاتر التكاليف بهدف قياس التكاليف الفعلية للمنتجات أو مراكز التكلفة أو لقياس تكاليف النشاط ككل

2- تقارير رقابية :تهدف إلى تقديم معلومات تتعلق بالأداء وتمكن من مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط للتعرف على الانحرافات المختلفة وتحليلها ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

3- تقارير ترشيد اتخاذ القرارات :تقدم معلومات تساعد الإدارة على المفاضلة بين البدائل المختلفة واتخاذ القرارات المناسبة .

---

[1] المرجع السابق،ص276

4- دليل وحدات التكلفة :

تعرف وحدة التكلفة على أنها "الأساس الذي تنسب إليه التكاليف ، وقد يكون هذا الأساس كمية من الإنتاج أو خدمة إنتاج السلعة أو أداء الخدمة.[1] التي تنسب إليها التكاليف التي تحققت.[2]

هنالك من يطلق على وحدات التكلفة أسم وحدات قياس التكلفة أو وحدات النشاط حيث تعرف وحدات النشاط بأنها الوحدة التي تتخذ أساسا لقياس التكاليف وتنسب إليها عناصر التكاليف التي تستخدم داخل هذا النشاط.[3]

من التعريفين السابقين لوحدة التكلفة يتضح أنها تعبر عن الوحدة من المنتج النهائي الذي تنتجه المنشأة سواء كان سلعة أو خدمة وينسب إليها عنصر التكلفة وترجع أهمية تحديد التكلفة إلى أنها تفيد في المجالات الآتية:[4]

1- التعرف على تكلفة الوحدة من المنتج لتحديد سعرها وتقييم المخزون وقياس أرباح الفترة .

2- تتخذ العلاقة بين تكلفة النشاط وحدات قياس أدائه كمقياس إذ تزداد الكفاءة كلما زاد عدد وحدات الأداء أو تحسنت نوعيتها دون زيادة التكاليف ، أو إذا انخفضت وبقيت وحدات الأداء كما هي .

3- تستخدم في التعبير عن النشاط والرقابة عليه إذ لا يعتبر رقم التكلفة ذا أهمية في حد ذاته ما لم يتم اختيار وحدات للأداء تكون محور حساب التكلفة ورقابتها .

وعند اختيار وحدة التكلفة يجب مراعاة ألا تكون كبيرة ، كما يجب ألا تكون الوحدة صغيرة جدا لأنها بذلك ستحتاج إلى مجهود كتابي أكبر وتفصيل أكثر لحساب تكلفتها الأمر الذي يجعل نظام التكاليف أكثر تعقيدا وأعلى تكلفة .

5- دليل مراكز التكلفة :

---

[1] د. صلاح الدين عبد المنعم مبارك وآخرون ، أنظمة التكاليف لأغراض قياس تكلفة الانتاج والخدمات ، (الاسكندرية: دار الجامعية ، 2003م) ص320

[2] المرجع السابق ، ص277

[3] د. محمد توفيق بلبلع وآخرون ن أساسيات محاسبة التكاليف ، (القاهرة: مكتبة الشباب ، 1993م) ص53

[4] د. خليل عواد أبو حشيش ، مرجع سابق ص277

مركز التكلفة عبارة عن دائرة نشاط معين متجانس أو خدمات من نوع معين متجانس ، يشتمل على مجموعة متماثلة من عناصر الإنتاج المتميزة منتج أو خدمة مميزة قابلة للقياس.[1]

أو هي عبارة عن مركز أو شخص أو وحدة تجهيز)أو مجموعة من ذلك (تتسبب في تحقيق تكاليف وتستخدم بغرض التحكم والضبط أو الرقابة.[2]

إن مركز التكلفة في التنظيم يمثل الجهة المنوط بها القيام بنشاط معين ، والمخول لها اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط ، وتقع تحت رقابة شخص مسئول له سلطات وعليه مسئوليات لممارسة ذلك النشاط في حدود الموارد الموضوعة تحت تصرفه .

وترجع أهمية تقسيم المنشأة لمراكز تكاليف إلى ما يلي:[3]

1- تمكن من حصر وتجميع عناصر التكلفة ومراقبتها حيث تنشأ المسئولية عنها ، ما يساعد على الدقة في اكتشاف الانحرافات وتحديد المسئوليات عن أسبابها .

2- تؤدي إلى معرفة احتياجات كل مركز من عناصر التكلفة المختلفة،ووضعها في الموازنة التخطيطية .

3- معالجة مواطن الضعف وتشجيع مواطن الكفاءة في أقسام المنشأة،وذلك من خلال تقييم أداء كل مركز على حده .

تتمثل أهم الأسس التي تحكم عملية تحديد مراكز التكلفة في المنشأة فيما يلي:[4]

أ- أن تكون المراكز بمثابة وحدات إدارية وتنظيمية واضحة في الهيكل الإداري للمنشأة .

ب- أن يكون المركز ذا حجم ملائم بدرجة تجعل في الإمكان تخصيص معقولة من بنود التكاليف على أساس مباشر .

ج- أن يكون نوع ومدى الأنشطة مشتركا بالنسبة للمراكز المتشابهة في أكبر عدد من المنشأة المماثلة .

---

[1] د. صلاح الدين عبد المنعم مبارك وآخرون ، مرجع سابق ، ص316

[2] B.M.LallNogen.J.C.Jain.op.cit.p25

[3] B.M.LallNogen.J.C.Jain.op.cit.p25

[4] د.محمد مسعد الشناوي ، دراسات في محاسبة التكاليف ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998م) ص95

د- أن يتولى كل مركز تأدية نوع واحد فقط من النشاط كلما أمكن ذلك .

هـ - أن تتحدد المراكز بطريقة تعكس مدى تغير التكلفة من ناحية علاقتها بحجم النشاط في كل منها بسهولة .

على الرغم من عدم وجود حجم أو شكل معين متفق عليه لتحديد مراكز التكاليف فإنه يمكن تقسيمها بشكل عام إلى خمسة مراكز هي:[1]

- المراكز الإنتاجية :وتقوم بإنتاج النشاط الذي أنشئت من أجله .

- مراكز الخدمات الإنتاجية :تقوم بتقديم خدمات مساعدة لمراكز الإنتاج وهي لا تربط مباشرة بمنتج معين وإنما ترتبط ارتباطا غير مباشر بالإنتاج .

- مراكز الخدمات التسويقية :تتولي مسئولية أبحاث السوق ، وتصرف السلع والخدمات والتي تنتجها وتتعامل بها المنشأة .

- مراكز الخدمات الرأسمالية: وهي خطوط الإنتاج التي تقرر إدارة المنشأة تخصيصها لإنتاج آلات أو وحدات بغرض الاستخدام الذاتي وليس البيع حتى يتعين تجميع تكاليف إنتاجها بصورة مستقلة عن تكاليف المنتجات العادية .

6- دليل عناصر التكاليف :

يقصد بعنصر التكلفة)قيمة الكمية المحددة من احد عوامل الإنتاج التي يلزم استخدامها لتحقيق أداء مقرر.[2]وهذا يعني أن عنصر التكلفة عبارة عن عامل من عوامل الإنتاج ولا بد من أن يكون معبرا عنه في شكل نقدي،أن يكون لازما لا تمام العملية الإنتاجية وتم استخدامه فيها فعلا حيث يجب توفير عنصر التكلفة في المنشأة بما يمكن حصرها وتجميعها، ومن ثم تحصيلها وتوزيعها على مراكز التكاليف ،حيث يقصد بتبويب عناصر التكاليف تجميع تلك العناصر على شكل مجموعات رئيسية وفرعية بحيث يوجد ارتباط بينهما وبين وحدة الإنتاج .وهنالك مجموعة من الأسس التي يتم من خلالها تبويب عناصر التكاليف ، إلا أن تقويم كفاءة استخدام عناصر التكاليف يتطلب وضع

[1] د. صلاح الدين عبد المنعم مبارك وآخرون ن مرجع سابق ، ص318

[2] د. محمد توفيق بلب ، وآخرون ، أساسيات محاسبة التكاليف ، مرجع سابق ، ص46

دليل لها وذلك بتبويبها على أساس النوع أو الطبيعة كما يلي:[1]

أ- الأجور والمرتبات: وتتضمن الأجور والرواتب التي تدفع للعمال والموظفين في المنشأة مضافا إليها قيمة المكافآت والبدلات والمزايا النقدية والعينية بمعنى أنها تتمثل في المقابل المالي المدفوع عن الجهد البشري والمبذول في الإنتاج .

ب- المستلزمات السلعية :يقصد بها المستلزمات اللازمة لإنتاج المنتج أو تأدية الخدمة وتتمثل في كل شي مادي ملموس يدخل في العملية الإنتاجية .

ج- المستلزمات الخدمية :تتمثل في المبالغ المالية التي تدفعها المنشأة مقابل الحصول على خدمات معينة من الغير

د- التحويلات الجارية :وتشتمل على الإيجارات والإهلاكات .

قام بعض الكتاب بتقسيم عناصر التكاليف حسب طبيعتها إلى ثلاثة هي:[2]

1- عنصر المواد:

يشمل تكلفة المواد والمستلزمات السلعية المستخدمة في نشاط المنشأة ويعتبر هذا العنصر من أهم عناصر التكاليف في العديد من الصناعات ، حيث يمثل نسبة كبيرة من التكلفة الإجمالية للمنتج ، وفي بعض الأحيان يعتبر المنتج النهائي لمنشأة معينة مادة أولية لصناعة أخرى أو في منشأة أخرى ، ويطلق على مجموع ما ينفق على هذا العنصر من لحظة الشراء إلى أن تصبح المواد جاهزة للاستخدام تكلفة عناصر المواد .

2- عنصر الأجور:

يتمثل في كل ما تدفعه المنشأة أو تتحمله في سبيل الحصول على خدمات عنصر العمل الإنساني سواء كان العمل يدويا وآليا وتظهر أهمية هذا العنصر في أنه الذي يساعد على تحويل المواد الأولية أو نصف المصنعة إلى منتجات نهائية كما أنه يلعب دورا كبيرا في إحداث ربحية أو خسارة المنشأة وتأخذ الأجور إما شكل أجور نقدية أو مزايا عينية

3- عنصر المصروفات :

---

[1] د. خليل عواد أبو حشيش مرجع سابق ، ص28

[2] د. نواف فخر، وخليل الدليمي ، محاسبة التكاليف ، (عمان : الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2002م) ص60

يمكن تصنيف المصروفات ضمن التكاليف لأن المصروفات عبارة عن تكلفة مستنفدة كما سبقت الإشارة إليه وبناء على ذلك فإن القسم الثالث من عناصر التكاليف حسب الطبيعة هو عنصر تكلفة الخدمات التي تعرف على أنها تكلفة الخدمات اللازمة لإتمام عملية الصنع أو الإنتاج ، وتشمل تكلفة هذا العنصر كافة النفقات التي يتحملها المشروع سواء كانت صناعية أو تسويقية أو إدارية فيما عدا عنصري المواد والأجور وذلك لإتمام العمليات الإنتاجية والتسويقية .

والإدارية وعنصر يشمل التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المنشأة في سبيل استخدام الخدمات اللازمة لمزاولة نشاطها.[1]

بناء على هذا التبويب فإنه لا بد من تصميم مجموعة دفترية لتحليل التكاليف حسب طبيعة أو نوع العنصر فيخصص دفتر مستغل للمواد يسمى دفتر تحليل المصروفات ، وآخر للأجور يسمى دفتر تحليل الأجور ويتكون كل دفتر من مجموعة حقول وذلك حسب تقسيمات كل عنصر من عناصر التكاليف .

قام كاتب آخر بإضافة ثلاثة أركان إضافة إلى الأركان السابقة تتمثل في:[2]

1- مدى الارتباط مع نظام المحاسبة المالية .

2- اختيار نظرية القياس وتحديد أساليب تحميل التكلفة .

3- تحديد فترة التكاليف .

يمكن عرض هذه المقومات بإيجاز فيما يلي -:

1- مدى ارتباط نظام التكاليف مع نظام المحاسبة المالية :

يعتبر نظام المحاسبة المالية النظام الأساسي في المنشأة بينما يعتبر نظام أحد الأنظمة الفرعية له ، وبالرغم من أن كلا منها يسعى إلى تحقيق أهداف معينة تختلف عن أهداف النظام الآخر ، إلا أن نظام التكاليف يحتاج إلى معلومات يستقيها من نظام المحاسبة المالية مثل المعلومات الخاصة بمعاملات المنشأة مع الغير ، كما أن نظام المحاسبة المالية يراعى عند تصميم نظام التكاليف تحديد علاقته مع نظام المحاسبة

[1] د. محمد توفيق بلبلع و آخرون ، مرجع سابق ، ص44

[2] د. السيد عليوة حسابات التكاليف ، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع 2002م) ، ص77

المالية والتي تأخذ إحدى الصور التالية :

1- الاندماج الكامل بين النظامين .

2- الانفصال التام بين النظامين مع التوفيق بين النتائج المستخرجة من كل منهما نهاية الفترة المحاسبية .

3- الانفصال الجزئي بينهما وذلك لتحقيق أهداف محددة ثم الربط بينهما بهدف تحديد نتائج نشاط المنشأة .

2- نظرية القياس وأسلوب تحميل التكلفة :

هنالك أكثر من نظرية يمكن الاعتماد عليها في تحميل وحدات الإنتاج بالتكاليف تتمثل في كل من نظرية التكاليف الإجمالية،التكاليف المباشرة التكليف المتغيرة ونظرية تكاليف الطاقة المستغلة ويجب عن تصميم نظام التكاليف تحديد النظرية التي تستخدم لتحديد تكلفة الإنتاج ومن ثم المبادئ العلمية في مثل هذا التحديد مع مراعاة أن اختيار نظرية معينة لا يمنع من الاستفادة من النظريات الأخرى ، كما يجب ما إذا كان قياس التكلفة سيعتمد على أسلوب التكاليف الفعلية أم التقديرية أو المعيارية وكذلك قد يعتمد نظام التكاليف على الأسلوبين معاً .

3- تحديد فترة التكاليف :

هي الفترة الزمنية التي يتم فيها حساب التكلفة وحصر وتجميع البيانات عن التكاليف وتحليلها والتقدير عنها ، وهي ترتبط عكسيا بدقة المعلومات فكلما قصرت الفترة كانت معلومات التكاليف أكثر دقة .

وعليه فإن الباحث يرى في أن أركان التكاليف الأساسية تتمثل في:

1- المجموعة المستندية .

2- المجموعة الدفترية .

3- تقارير التكاليف .

4- دليل وحدات قياس التكلفة .

5- دليل مراكز التكلفة .

6- دليل عناصر التكلفة .

7- نظرية قياس وأسلوب وتحميل التكلفة .

8- فترة قياس التكاليف .

9- مدى ارتباط نظام التكاليف مع نظام المحاسبة المالية .

هذه الأركان تصلح للتطبيق في كل الأنشطة وبتوافرها مجتمعه يتمكن نظام التكاليف من تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها .

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة على تصميم نظام التكاليف وأشكاله

إن هدف النظام أو مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها تنعكس على تصميمه ، وحتى يتحقق النجاح لهذا النظام يجب مراعاة عدد من العناصر والإلمام بها وفهمها جيدا حتى يتمكن من الوصول إلى أهدافه بنجاح ، وفيما يخص نظام التكاليف فإن العناصر تتمثل في الآتي:[1]

1- الهيكل التنظيمي للمنشأة .

2- معلومات التكاليف المطلوبة في المنشأة .

3- طبيعة عمليات الإنتاج في المنشأة .

تتضح أهمية الإلمام بهذه العناصر من خلال ما يلي :

1- الهيكل التنظيمي:

إن تصميم نظام فعال للتكاليف يتطلب أن يقوم هذا النظام بتوزيع السلطة والمسئولية في المنشأة بحيث يمكن تقييم كل مسئول وقياس كفاءته ومن ثم محاسبته ، ولتحقيق ذلك يجب تحديد الأهداف الرئيسية للمنشأة وتقيمها إلى أهداف فرعية ومن ثم تقسيم المنشأة إلى إدارات وأقسام ، والأقسام إلى أعمال محددة تعمل على تحقيق الأهداف وهنا يتضح أهمية الهيكل التنظيمي حيث يعطي خريطة المنشأة التنظيمية لمصمم نظام التكاليف المصمم وحساباته بالتقسيم الإداري للمنشأة ، وذلك حتى يتحقق إمكانية محاسبة المشرفين ورؤساء الأقسام والمدراء على التكاليف التي يحدثونها وتنقص ضمن أقسامهم.

2- معلومات التكاليف المطلوبة في المنشأة:

إن المعلومات الناتجة عن النظام تعتمد على الهدف الذي من اجله هذا النظام وبشكل عام فإن نظام التكاليف في المنشأة يزود بالبيانات التالية:

أ- تكلفة إنتاج الوحدة من السلعة أو الخدمة والتي تستخدم في تحديد تكلفة البضاعة المباعة وتقييم المخزون وذلك تمهيدا للوصول إلى الربح .

---

[1] د. خليل عواد أبو حشيش ، مرجع سابق ، ص286

ب- تقارير الانجاز أو رقابة توضح درجة النجاح أو الفشل في تنفيذ الأعمال المحددة مقدماً ، وتمكن الإدارة من الوقوف على الانحرافات ومن ثم اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة ، كما تقيس درجة الكفاءة في استغلال عوامل الإنتاج ، ويجب أن تتناسب هذه التقارير مع خطوط السلطة والمسئولية في المنشأة .

ج- تقارير خاصة تتضمن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات غير الدورية .

3- طبيعة عمليات الإنتاج :

يجب تصميم التكاليف بشكل يلاءم أنشطة المنشأة وتنظيمها إذ تعتبر هذه الأنشطة العامل المحدد في اختيار طريقة المحاسبة عن التكاليف ، كما تحدد طبيعة عمليات الإنتاج التي تختلف باختلاف الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة حيث يوجد نوعان من الصناعات :أولهما التي تكون باختلاف المنتجات غير النمطية وغير المتشابهة والتي تعتمد على طلبات العملاء في إنتاجها وبالتالي يمكن أن تختلف المواصفات من طلبيه إلى أخرى،وغالبا ما تكون العمليات الإنتاجية لهذه الصناعات غير منتظمة إضافة إلى عدم تجانس وحدات المنتج،وبالتالي تصبح الطريقة الملائمة للتطبيق عليها هي طريقة أوامر التشغيل التي تقوم على مبدأ تتبع عناصر التكلفة وتخصيصها على أوامر الإنتاج على حسب العلاقة بين الأوامر والمدخلات وكونها علاقة مباشرة أو غير مباشرة .

أما النوع الثاني من الصناعات فهي التي تقوم على الفن أو الفنون الإنتاجية متسلسلة أو متصلة العمليات في صورة متوالية فنية والتي غالبا ما يكون فيها الإنتاج مستمرا ، وتميل فيه المنتجات إلى النمطية واتخاذ الخصائص وتشابه الوحدات بحيث تصبح الخطوات التي يجتازها المنتج حتى يصل إلى التمام خطوات نمطية بمعنى أن الإنتاج يتم عن طريق انتقاله من عملية إنتاجية إلى أخرى تليها بحيث يمكن اعتبار كل عملية أو مجموعة عمليات متتالية بمثابة مركز إنتاج أو مركز تكلفة تطلق عليها هي في هذه الحالة اسم)مرحلة (نكون مستقلة لها مدخلاتها المميزة كما أن لها مخرجاتها تعتبر بدورها مدخلات مميزة للمرحلة التي تليها ، وفي مثل هذه الصناعات تكون الطريقة الملائمة للتطبيق عليها هي طريقة المراحل الإنتاجية التي تعتمد في حصر وتجميع

وتحليل عناصر التكلفة ، وقياس متوسط تكلفة الوحدة منها على تجانس الإنتاج واستمرار العمليات الإنتاجية وذلك بالاعتماد على مبدأ المتوسطات وليس التتبع والتخصيص بحيث يتم حساب تكلفة الإنتاج بقسمة مجموع تكاليف التصنيع على مجموع الوحدات المنتجة خلال فترة معينة هي المرحلة .

ليس هنالك ما يمنع من استخدام طريقتي المراحل والأوامر معا في صناعة واحدة أو في منشأة واحدة فقد تتلاءم طبيعة بعض العمليات الإنتاجية مع مقتضيات تطبيق المراحل بينما تتم معالجة باقي العمليات طبقا لمقتضيات تطبيق الأوامر بحيث تؤدي إلى توفير المواصفات المطلوبة لكل أمر من الأوامر المختلفة.[1]

كما أضاف كاتب آخر ثلاثة عناصر أخرى هي:[2]

1- الفترة التي يطلب عنها معلومات التكاليف .

2- أنواع المنتجات أو الخدمات المراد قياس تكاليفها .

3- نظرة الإدارة ومفهومها لنظم المعلومات .

الفترة التي تطلب عنها معلومات التكاليف :

الإدارة العلمية تبنى قراراتها على المعلومات،وكلما قل طول الفاصل الزمني بين كل تقرير وآخر زادت أهمية وظيفة الاختيار في المحاسبة غير أن إنتاج المعلومات من ناحية أخرى يكبد المنشأة تكاليف ويحملها بأعباء وجهد ، لذا لا بد من الموازنة بين الفوائد التي تعود على المنشأة من الحصول على المعلومات في فترات متقاربة ، وبين تكاليف تحقيق ذلك ، كما أنه من الاعتبارات التي تؤثر على تحديد الفترة التي تعد عنها التقارير التي يستغرقها إتمام النشاط القياسي .

أنواع المنتجات أو الخدمات المراد قياس تكاليفها :

كل منشأة عادة ما تقوم بإنتاج عدة منتجات أو تقديم عدد من الخدمات المطلوبة وعليه

---

[1] د.صلاح الدين عبد المنعم مبارك وآخرون ، مرجع سابق ، ص9

[2] د. محمد توفيق بلبلع وآخرون ، أساسيات محاسبة التكاليف ، مرجع سابق ، ص40-42

يجب قياس تكاليف كل منها بالتفضيل ، فإذا تشابه عدد منها في المواصفات في بعض أو كل المراحل الإنتاجية ، فليس شرطا أن يتم الفصل بينها في جميع المراحل وتتبع قياس تكلفة كل منها على حدة ، كما أن الفروق بين منتجين أو أكثر قد تكون ضئيلة بحيث أنه لا ضرر من إهمالها عند إهمالها عند تحديد التكلفة الأمر لتحديد تكلفة منتج معين للحصول على تكلفة المنتج ، ويتم ذلك عندما يكون هنالك اختلاف في أسلوب قياس تكلفة كل مكون عن الآخر .

نظرة الإدارة ومفهومها لنظم المعلومات :

قد تكون الإدارة علمية ومتطورة تأخذ بمفهوم النظام المتكامل للمعلومات وهنا يجب تصميم نظام التكاليف بمعزل عن نظم المعلومات الأخرى بالمنشأة مع مراعاة نظاما فرعيا في نظام كلي واحد متكامل للمعلومات وهذا بالضرورة ينعكس على تصميمه سواء في مكوناته أو شكل التقارير والسجلات أو تحديد وسائل مدخلاته ومخرجاته وشكلها .

أما إذا لم تصل الإدارة بعد إلى الأخذ بمفهوم النظام المتكامل للمعلومات فإنه يجب عند تصميم نظام التكاليف مراعاة علاقته بنظم المعلومات الأخرى التي تكون موجودة بالمنشأة بعد تصميم نظام التكاليف فإنه يأخذ عدة أشكال ، لذا يمكن تقسيمه إلى مجموعة من الأنواع من عدة نواحي هي:[1]

أولا :من حيث طبيعة العملية الصناعية :

هذا التقسيم يعكس الطرق المختلفة لتطبيق نظام التكاليف وهي أربعة طرق :

1- طريقة تكاليف الأوامر :تستخدم في الصناعة التي تكون منتجاتها متعددة وغير نمطية متشابهة وتعتمد على طلبات العملاء في إنتاجها ،وغالبا ما تكون هذه الصناعة منظمة على أساس مراكز التكلفة التي يختص كل منها بأداء مجموعة من العمليات الفنية المتخصصة بحيث يمكن إجراء أكثر من عملية واحدة في أكثر من مركز تكلفة على نفس أمر التشغيل أو الإنتاج وفي نفس الوقت دون خلل في التتابع الفني،وفي ظل هذه الطريقة يتم فتح حساب لكل أمر، وتسجل تكاليفه على حدة طول مدة الإنتاج وذلك

[1] د. أحمد نور ، مرجع سابق ، ص134

لأن احتياجات كل أمر من خدمات مراكز التكلفة المختلفة طبقا لاختلاف المواصفات الفنية المرغوب فيها .

2- طريقة تكاليف المراحل :يتم تطبيقها في الصناعات التي تتوافر فيها خصائص معينة أهمها:[1]

أ- استمرار الإنتاج واتصال العمليات الإنتاجية .

ب- تجانس وحدات كل منتج من المنتجات التي يمكن أن تمر على خط سير العمليات الإنتاجية .

ج- إمكانية تحديد فواصل صورية بين العمليات الإنتاجية التي يمر عليها المنتج بحيث تصبح كل عملية أو مجموعة عمليات مكونة لمرحلة إنتاجية لها إنتاجية المتميز ولها مداخلاتها المتميزة من عناصر التكلفة المختلفة .

3- طريقة تكاليف المجموعات :وهي بمثابة نوع من تكاليف الأوامر حينما توجد مجموعة من الوظائف الإنتاجية المرتبطة بدورة واحدة وينتج عنها مجموعة أو مجموعات من المنتجات متشابهة الحجم وفي مثل هذه الحالة يتم تجميع التكلفة بالنسبة لكل مجموعة متشابه من تلك المجموعات .

4- طريقة تكاليف التجميع :تستخدم في المنشأة التي تقوم بشراء الأجزاء الجاهزة أو تصنيعها ثم تجميعها بعد ذلك لتكوين المنتج النهائي ، وفي هذه الحالة تتمثل التكاليف في تكلفة العمل المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة وذلك لأن تكلفة المواد قد تم تحديدها مسبقا عند شراء أو تصنيع الأجزاء الجاهزة ، وتسمى القوائم المستخدمة لحصر التكاليف في هذه الحالة بقوائم تكاليف التجميع .

قام كاتب آخر بتقسيم نظام التكاليف من حيث طبيعة العملية الصناعية إلى قسمين رئيسين هما :

طريقة المراحل الإنتاجية والأوامر الإنتاجية اللتان تنشق منهما طريقتي تكاليف العقود طويلة الأجل وتكاليف التجميع.[1] حيث تعتبر طريقة تكاليف العقود طويلة الأجل بمثابة

[1] د. صلاح الدين عبد المنعم مبارك وآخرون ، مرجع سابق ، ص7

[1] د. علاء الدين جبل ، مرجع سابق ، ص15

نوع من طريقة تكاليف الأوامر الإنتاجية إلا أن هنالك بعض الفرو قات بينهما مثل :

أ- يتم تنفيذ الأمر الإنتاجي في موقع المنتج حيث يتم تنفيذ العقد في موقع العمل .

ب- العقود طويلة الأجل تستغرق فترة زمنية أطول من فترة تنفيذ الأمر الإنتاجي .

كما قام كاتب ثالث بتقسيم نظام التكاليف من حيث طبيعة العملية الصناعية إلى ثلاث طرق هي :

طريق المراحل الإنتاجية ، الأوامر الإنتاجية وطريقة العقود طويلة الأجل.[2]

وعليه يرى الباحث أن هنالك طريقتين رئيسيتين لتطبيق نظام التكاليف هم المراحل والأوامر الإنتاجية لأن جميع الطرق الأخرى تنبثق من هاتين الطريقتين .

ثانيا :من حيث العناصر التي تكون تكلفة الوحدة :

هذا التقسيم يعكس مداخل قياس التكلفة التي تنقسم إلى مدخلين :

1- التكاليف المباشرة :يتم فيه تحميل الإنتاج بالتكلفة المباشرة فقط دون الدورية التي تعتبر عبئا دوريا وليس عنصر من عناصر تكلفة الوحدة المنتجة.

2- التكاليف غير المباشرة وهي التي لا ترتبط رباط مباشرة بالوحدة المنتجة

ثالثا :من حيث طبيعة معلومات التكلفة :

يعكس هذا التقسيم أسس التكلفة التي تقسم إلى نوعين :

1- التكاليف التاريخية :وهي التي تعتمد على المعلومات التي حدثت فعلا والتي تتخذ كأساس لتحديد تكلفة الوحدة المنتجة .

2- التكاليف المعيارية أو التقديرية :وفيها يتم تحميل الإنتاج بالتكلفة على أساس المعايير الموضوعة مقدما لبعض عناصر التكاليف ، حيث تقوم على تحميل المنتج بالتكلفة الفعلية للمنتج المباشرة بينما يتم تحميله بالتكاليف الصناعية عبر المباشرة على أساس تقديري باستخدام معدلات تقديرية للتحميل تعد عند إعداد الموازنة التقديرية للمنشأة وفي نهاية العام تتم تسوية المبالغ التقديرية المحملة على الإنتاج بالتكاليف غير المباشرة الفعلية ومن ثم يرحل الفرق إجمالا إلى حساب تكلفة إلى حساب تكلفة البضاعة

[2] د. عبد المقصود دبيان ، محاسبة التكاليف (حلب : مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1996م) ص217

المباعة أو غيره من الحسابات .

يطلق البعض على هذا الأساس التكاليف الطبيعية باعتبار أن الإنتاج يحمل بالتكاليف الصناعية غير المباشرة باستخدام المعدلات لمعدة على أساس الطاقة الطبيعية والتي تعكس ظروف

التشغيل الطبيعية ، وفي هذه الحالة فإن معدلات تحميل التكلفة غير المباشرة تعرف بالمعدلات الطبيعية.[1]

بالرجوع إلى التقسيمات السابقة يتضح أن التقسيم الأول يحدد طريقة النظام في مرحلة تصميمه، بينما يعكس التقسيمان الأخيران الأسلوب المستخدم في إدارة النظام،ويمكن أن يجمع نظام التكاليف بين خصائص هذين التقسيمين حيث أن كلا منهما ينظر إلى ناحية معينة فأحدها ينظر إلى عناصر تكلفة الوحدة بينما ينظر الآخر إلى طبيعة معلومات التكاليف وهذا يعنى أن طريقة التكاليف المتبعة في منشأة معينة سواء كان أوامر أو مراحل فإنه قد يكون نظاما فعليا كليا أو فعليا مباشرا كما أنه قد يكون معياريا أو مباشرا .

هنالك بعض المنشآت تستخدم ما يسمى بالموازنات المرنة مع أسلوب التكاليف المعيارية والموازنات المرنة عبارة عن موازنات تقديرية للتكاليف غير المباشرة تعد على أساس مستويات مختلفة للنشاط ، وبالتالي فهي تعتبر ذات فائدة للمنشأة حيث أنها تمكن من مقارنة التكلفة الفعلية للإنتاج الفعلي بتكلفة المعيارية أي أنها تستبعد الانحراف في التكلفة الناتجة عن اختلاف الحجم الفعلي من الحجم المأخوذ في الاعتبار عند تقدير التكاليف وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ستة أساليب لإدارة نظام التكاليف هي:[1]

1- أسلوب التكاليف المباشرة الفعلية .
2- أسلوب التكاليف الكلية الفعلية .
3- أسلوب التكاليف المباشرة المعيارية .
4- أسلوب التكاليف الكلية المعيارية .

---

[1] د. أحمد نور ، مرجع سابق ، ص139

[1] د. أحمد نور ، مرجع سابق ، ص140

5- أسلوب التكاليف الكلية المعيارية مع الموازنات المرنة .

6- أسلوب التكاليف علي أساس الأنشطة .

هنالك أربعة معايير حيوية للحكم على كفاءة كل أسلوب من الأساليب حيث يجب على نظام التكاليف المستخدم أن يوفر المعلومات المطلوبة لإعداد للعمليات خطة للعمليات المربحة التخطيط وأن يوفر المعلومات اللازمة للحكم على كفاءة الأسعار الموجودة وتخطيط الأسعار المستقبلية التسعير وأخيرا يجب أن يكون نظام التكاليف ملائما من ناحية النفقات المتعلقة بإنشائه وإدارته ومتفقا مع احتياجات المنشأة وفيما يلي مدى تمشي كل أسلوب من أساليب التكاليف السابقة مع هذه المعايير الأربعة :

أولا :أسلوب التكاليف المباشرة الفعلية :

يقوم أسلوب التكاليف المباشرة الفعلية على أساس تحميل المنتجات بعناصر التكاليف المباشرة بعد دفعها وتحليلها للوصول إلى تكلفة الوحدة منها ، وتعتبر التكاليف الثابتة التي لا ترتبط بمنتج معين من بين الأعباء الصناعية للمنشأة ككل وتحمل على حساب الأرباح والخسائر وبتطبيق المعاير السابقة على هذا النوع من الأساليب من حيث:

1- التخطيط :

من الممكن تخطيط التكاليف المستقبلية وكذلك الأرباح في ظل هذا الأسلوب ، حيث يمكن أن تستخدم المعلومات الفعلية المتعلقة بالتكاليف المباشرة للتنبؤ بالتكاليف المستقبلية .

من نقاط الضعف الخاصة بهذا الأسلوب في مجال التخطيط إنه ينبغي على أن تحدد المنشأة مقدما حجم المبيعات اللازم تحقيقه حتى تتمكن من الوفاء بالأعباء الثابتة ، ويجب أن تستخدم المنشأة تحليل التعادل للوصول إلى تلك الأحكام وتعتمد نتائج التعادل على دقة تحديد هامش الربح للوحدة ، والتي تعتمد على بدورها على التكاليف المحملة مباشرة على المنتج ، فإذا لم يكن أي عنصر من تلك العناصر مرتبطا بطريقة مباشرة وبنفس النسبة بحجم الإنتاج ، فإن تحليل التعادل المعدة مقدما قد تكون مضللة .

2- الرقابة :

يعتبر أسلوب التكاليف المباشرة الفعلية ذا فائدة محدودة من ناحية الرقابة ، ذلك لأنه لا توجد معايير مقدمة للأداء لقياس الكفاءة التشغيلية،فأي انحرافات في التكاليف يمكن تتبعها فقط عن طريق تحليل النتائج السابقة وبحث أسباب الانحرافات الحالية التي قد تحتاج إلى إجراءات تصحيحية وقد يكون سبب تلك التقلبات في التكاليف نفسه الذي قد يدرج ضمن التكاليف المباشرة عناصر لا ترتبط بالمنتج ارتباطا مباشرا وبناء عليه فإن تكلفة الوحدة قد تتأثر بالتغيرات في أحجام الإنتاج أو بإدخال منتج جديد أو بإلغاء خط الإنتاج الموجودة حاليا وجميع هذه العوامل ليس لها علاقة بكفاءة التشغيل أو الكفاءة الإنتاجية للمنشأة .

3- التسعير:

لا يعطي هذا الأسلوب أساسا جيدا لتحديد أسعار البيع أو الحكم على مدى ملائمة تلك الأسعار من ناحية تحقيق هوامش ربح مرضية ، فلا يوجد أي تأكيد على أن تكلفة الوحدة المنتجة المحسوبة بهذا الأسلوب تمثل عملية إنتاجية تتم بأعلى درجة من الكفاءة ، وبالتالي فإن الأسعار المحسوبة على أساس معلومات يتم استخراجها وفقا لهذه الطريقة ستعكس بعض عناصر عدم الكفاءة الموجودة في المنشأة وبالتالي فلن تكون الأسعار نموذجية .

تكلفة النظام :

تتطلب أساليب التكاليف الفعلية حدا أدنى من الموظفين لإدارة النظام ، وبالتالي فإن نفقات إدارة النظام التكاليفية تكون قليلة ولكن قد لا يكون من الممكن الوصول إلى تكلفة الوحدة مباشرة بعد انتهاء العملية الإنتاجية دون بذل بعض المجهودات الإضافية التي قد تتطلب نفقات إضافية ، ففي ظل غياب المعايير تحديد تكلفة الوحدة الفعلية من كل منتج فإذا ظهر من تلك المعلومات تقلبات في تكلفة الوحدة من شهر إلى آخر، فإن الأعباء الإضافية المتعلقة بتحديد تلك الانحرافات قد تكون كبيرة .

ثانيا :أسلوب التكاليف الكلية الفعلية :

في ظل هذا الأسلوب يتم تحميل المنتج بجميع عناصر التكاليف سواء كانت تكاليف مباشرة أم أعباء ثابتة وفي هذه الحالة يتم تحميل المنتج بالتكاليف غير المباشرة وفقا لمعدلات التحميل التقديرية ، أي أن المنتج يحمل تكلفة المواد الفعلية وبالأجور الفعلية ولكن التكاليف فير المباشرة تحمل على تكلفة الوحدة من المنتجات باستخدام المعدلات الإضافية لتوزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة وهذا الأسلوب يتفادى بذلك كثيرا من عيوب أسلوب التكاليف الكلية التاريخية ولكن استخدام المعدلات لتحميل الإنتاج بالتكاليف غير المباشرة لا يعني أن هذا الأسلوب أصبح تقديريا ولكنه مازال يعتبر نظاما للتكاليف الفعلية ، ذلك لأن أهم عنصرين من عناصر التكاليف)المواد والأجور (نحمل على الإنتاج على أساس فعلي) تاريخي (وفيما يلي توضيح لمدى تمشي هذه الطريقة مع المعايير السابقة .

1- التخطيط :

يعتبر هذا الأسلوب من أضعف أساليب التكاليف الرئيسية بالنسبة لأغراض التخطيط فالمعلومات المتعلقة بالتكلفة للوحدة قد لا تساعد على التنبؤ بالتكاليف المستقبلية وذلك بسبب اختلاف ظروف الإنتاج من فترة لأخرى ، وهذا فضلا عن الاختلافات في حجم الإنتاج بين الفترات المختلفة .

يلاحظ أن توزيع الأعباء غير المباشرة على المنتجات المختلفة يتم بطريقة تحكمية ،

هذا فضلا عن أن معظم عناصرها لا تتأثر بالتغيرات في أحجام الإنتاج فإن قيام المنشأة بتخفيض إنتاج منتج معين يؤدي إلى زيادة نصيب الوحدة من المنتجات الأخرى ولا شك أن تأثير ذلك على الأرباح قد يؤدي إلى اتخاذ بعض القرارات الخاطئة .

2- الرقابة: في ظل غياب المعايير أو أنماط التكاليف فإنه يمكن فقط الحكم على كفاءة التشغيل عن طريق مقارنة التكاليف الفعلية الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة ، ولا شك أن هذا يتطلب مجهودا ووقتا كبيرين دون أن يؤدي إلى كشف جميع الحقائق المتصلة بكفاءة التشغيل بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب لا يفرق بين التكاليف الثابتة والمتغيرة مما قد يؤدي إلى حدوث تقلبات في تكلفة الوحدة من فترة لأخرى بسبب التقلبات في الحجم ، مما يعب معه تحقيق الرقابة .

يلاحظ أن تكلفة الوحدة تتأثر بعوامل أخرى مثل دخول منتج جديد يستوعب بعض عناصر التكاليف غير المباشرة ، وبناء عليه فإن التكاليف السابقة لا يمكن أن تستخدم كمقياس للأداء الفعلي بعد هذا التعديل في خطوط الإنتاج .

3- التسعير:

طالما أن التكاليف الكلية الفعلية لا تعكي كفاءة العمليات المختلفة في المنشأة بالإضافة إلى تأثرها بالتقلبات في أحجام الإنتاج والتكاليف غير المتوقعة وبالتغيرات في خطوط الإنتاج لهذا فإن التكاليف الفعلية لا تقدم أساسا سليما لتقدير التكاليف أو تحديد الأسعار،أو حتى الحكم على سلامة الأسعار الموجودة حالياً .

4- تكلفة النظام:

يعتبر إقامة نظام التكاليف الفعلية عملية بسيطة نسبيا ، وينحصر المجهود الأساسي في هذا النظام في اختيار المعايير المناسبة التي تستخدم لتوزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة على المنتجات ، ولكن قد يتطلب تحليل التكاليف بعض المجهدات الإضافية بالإضافة إلى أن هذا النظام يزداد تعقيدا كلما تعددت المنتجات،ويحدث في أغلب الأحيان أن يتعطل إعداد الحسابات الختامية بسبب تخلف المعلومات التكاليفية .

ثالثا :أسلوب التكاليف المعيارية الكلية(نمطية كلية):

يقوم هذا الأسلوب على أساس تحديد تكلفة الوحدة بالنسبة لكل منتج مقدما أي وضع معايير وأنماط لجميع عناصر التكاليف سواء المباشرة أو غير المباشرة وستخدم تلك المعايير في تكلفة الوحدة المنتجة من خلال الفترة التي تستخدم فيها الأنماط أو المعايير ويمكن تحديد مدي تمشي هذه الطرق مع معايير الحكم على كفاءة نظام التكاليف كما يلي:

التخطيط :

يمكن تخطيط النتائج في ظل التكاليف النمطية الكلية بطريقة أكثر فعالية عن أسلوب التكاليف الفعلية التاريخية،فهذه الطريقة تركز على ما سوف يحدث في الفترة المستقبلية وليس على ما حدث فعلا،وخاصة من ناحية التطورات المتوقعة في أسعار المواد والأجور وباقي عناصر التكاليف ، وبناء عليه فإن التكلفة النمطية للوحدة تعتبر أداة جيدة للتنبؤ أكثر من التكلفة الكلية الفعلية ولكن نقاط الضعف الرئيسية الخاصة بأسلوب التكاليف ما زالت موجودة في ظل هذا الأسلوب أيضا فالتكلفة الكلية مبنية على حجم الإنتاج المتوقع ،وطالما أن هذه التكلف

ة تتضمن عناصر غير مباشرة فإن التكاليف الفعلية ستكون أقل أو أكثر من التكاليف النمطية نتيجة لاختلاف حجم الإنتاج الفعلي عن الحجم النمطي المأخوذ في الاعتبار عند حساب المعايير أو الأنماط .

2- الرقابة :

يمكن تحقيق الرقابة في ظل هذا الأسلوب عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالتكاليف النمطية وتحديد الانحرافات وبحث أسبابها،ولكن يلاحظ أن نظام التكاليف المعيارية لا يعكس الحقيقة الخاصة بأن بعض عناصر التكاليف لا تتأثر بأحجام الإنتاج فإذا زاد حجم الإنتاج الفعلي عن الحجم المأخوذ في الاعتبار عند وضع المعايير ستكون التكاليف النمطية أكثر من التكاليف الفعلية مما قد يعطي الانطباع بكفاءة التشغيل ولكن قد لا يكون هذا واقعيا في بعض الحالات .

يلاحظ هنا أن كفاءة نظام الرقابة تنحصر في تقرير الانحرافات وإبلاغها للإدارة بمجرد

وقوعها ، أما إذا تعطل ذلك فترة طويلة فإن ذلك يؤدي إلى عدم جدوى عملية الرقابة .

3- التسعير :

يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب كأساس سليم للتسعير أن تعكس المعايير كفاءة التشغيل وأن تكون واقعية يمكن تنفيذها وأن تأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في أحجام إنتاج وتشكيلة المبيعات .

ويلاحظ أن نقطة الضعف الرئيسية في هذا الأسلوب بالنسبة للتسعير هي أن التكاليف الصناعية غير المباشرة يتم تحميلها بطريقة تحكمية في غالب الأحيان مما قد يؤثر على بعض القرارات .

4- تكلفة النظام :

يتطلب هذا الأسلوب مجهودا ووقتا كبيرا ونفقات كثيرة فيجب وضع معايير لكل عناصر التكاليف ، ويزداد هذا المجهود والوقت كلما زادت درجة الدقة المطلوبة ويجب مراجعة المعايير سنويا ووضع الإجراءات المتعلقة بإعداد المعايير وبناء الموازنات التقديرية المختلفة مما يتطلب نفقات ومجهودات إضافية .

رابعا: أسلوب التكاليف المعيارية الكلية بالإضافة إلى الموازنات المرنة :

يشبه التكاليف هذا الأسلوب التكاليف المعيارية الكلية ولكن يضاف إليها الموازنات المرنة ، وتقوم هذه الموازنات المرنة على أساس تحليل جميع عناصر النفقات على أساس علاقتها بالتغيرات في حجم الإنتاج ويبدأ هذا التحليل من الأجور المباشرة التي تتغير بتغير الإنتاج وبنفس النسبة إلى العناصر الثابتة التي لا تتأثر بالتغيرات في أحجام الإنتاج إطلاقا،وتوزع التكاليف التي ترتبط بالإنتاج على المنتجات الخاصة بها مباشرة سواء كانت هذه التكاليف خاصة بجميع المنتجات أو بمنتجات معينة بالذات،ثم تؤخذ التكاليف غير المرابطة بحجم الإنتاج من واقع الموازنة المرنة وكلاهما مقدر مقدما على أساس أحجام مختلفة للإنتاج .

لا شك أن هذا الأسلوب يفوق الأسلوب السابق في مجال التخطيط حيث يتجاهل التكاليف غير المرتبطة بأحجام الإنتاج بالنسبة للوحدة المنتجة وتأخرها بالنسبة لكل فترة

تكاليفية من واقع الموازنة المرنة وبالتالي ستكون التكاليف الكلية هي التكاليف المتغيرة لحجم الإنتاج الفعلي والتكاليف الثابتة من واقع الموازنة والتي يجدد نصيب الوحدة منها في ظل هذه المستويات المختلفة.

يعتبر هذا الأسلوب من أفضل أساليب إدارة نظام التكاليف من ناحية الرقابة حيث يأخذ في الاعتبار مستويات التشغيل الفعلية ويحدد مقدار التكاليف التي يجب تحميلها في ظل كل مستوى من تلك المستويات المختلفة وحينما تقارن التكاليف المحددة بالطريقة السابقة بالتكاليف الفعلية فإن الانحرافات سنعكس كفاءة التشغيل فعلا ولن تعكس أي عيب مرتبط بالتكاليف نفسها .وتتطلب إقامة هذا الأسلوب أعباء كثيرة عند إنشائه لأول مرة نظرا لتحليلات الكثيرة التي يجب القيام بها لبناء الموازنات المرنة إضافة إلى تحليل الانحرافات بين التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.

خامسا :أسلوب التكاليف المباشرة المعيارية

يقوم هذا الأسلوب على أساس تحميل الإنتاج بالتكاليف المباشرة مقدما بمعنى أنه يتم إعداد المعايير الخاصة بالتكاليف المباشرة فقط أما بقية عناصر التكاليف فلا تحمل على الإنتاج وفيما يلي توضيح لمدى تمشي هذه الطريقة مع المعايير السابقة

1- التخطيط:

يعتبر هذا الأسلوب أفضل الأساليب بالنسبة للتخطيط لأن التكاليف مبنية على أساس المعايير ولا تتضمن أي عناصر غير متغيرة وبالتالي فإن ربحية كل منتج تكون معروفة مقدما بما يسمح بالتركيز على المنتجات الأكثر ربحية .إضافة إلى أنه يمكن استخدام الحواسب الالكترونية في إدارة مثل هذا الأسلوب.

2- الرقابة:

يمكن قياس كفاءة العمليات باستخدام هذا الأسلوب حيث يتجاهل الانحرافات الناتجة عن الاختلافات في حجم الإنتاج وهذا الأسلوب لا يحقق الرقابة على التكاليف فقط وإنما يراقب الإرباح أيضا

3- التسعير:

يمد هذا الأسلوب الإدارة بأساس جيد للتسعير ولكن يجب التأكد من أن المنتجات التي يترتب عليها تكاليف ثابتة كثيرة يجب أن تزداد أسعارها بطريقة تسمح بتغطية تلك التكاليف .

سادسا :أسلوب التكاليف على أساس الأنشطة :

واجهت أساليب التكاليف السابقة انتقادات شديدة وخصوصا في مجال تخصيص وتحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة ، ونتيجة لذلك أبدى المحاسبون اهتماما كبيرا بضرورة تطوير أساليب التكاليف ثم ظهر ما يعرف بنظام التكاليف على أساس الأنشطة،الذي يقوم على فلسفة أن الأنشطة تستهلك الموارد،ومن ثم فهي المسببة للتكلفة وليس المنتجات,أن المنتجات هي التي تستهلك الأنشطة وبالتالي تنسب التكاليف المختلفة في المنشأة إلى أنشطة معينة ثم تحمل هذه الأنشطة معينة ثم تحمل هذه الأنشطة على المنتجات بقدر استهلاك كل منتج من هذه الأنشطة وفيما يلي توضيح لمدى تمشي هذا الأسلوب مع المعايير السابقة .

1- التخطيط :

يفيد هذا الأسلوب إدارة المنشأة في مجال التخطيط ، حيث يمكن من دراسة كل نشاط تقوم به المنشأة بشكل مستقر ويؤدي إلى تصنيف الأنشطة إلى قسمين القسم الأول هي الأنشطة التي تضيف قيمة للمنتج وينبغي العمل على تطويرها وتحسينها ، والقسم الثاني يتمثل في الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج وبالتالي يجب العمل على استبعاد أو تخفيض حجم هذه الأنشطة .

2- الرقابة :

يلعب هذا الأسلوب دورا في مجال الرقابة على التكاليف حيث تمارس الرقابة على مستوى الأنشطة ، كما أن وجود علاقة سببية بين التكلفة والنشاط يجعل قياس وتحليل الانحرافات ذو دلالة أكبر ونتائج أفضل.

3- التسعير :

يساعد أسلوب تكاليف الأنشطة بما توفره من معلومات على اتخاذ قرارات التسعير لأن

التسعير يتأثر بتكلفة المنتج والمنشأة التي تحدد تكاليف منتجاتها وخدمتها بدقة تكون في وضع أفضل أمام منافسيها .

4- تكلفة النظام :

يتطلب التحول من أسلوب التكاليف الحالي إلى أسلوب التكاليف على أساس الأنشطة تكاليف مرتفعة ووقتا كبيرا ، ويقتضى ذلك مقارنة تكاليف تصميم النظام وتكاليف تشغيله مع المنافع المتوقعة من تحسين المعلومات بما يمكن من اتخاذ القرار الملائم بصدد التحول من عدمه .

من العرض السابق لأساليب إدارة النظام التكاليف يتضح للباحث أن أسلوب التكلفة على أساس الأنشطة هو أكثر أساليب إدارة النظام كفاءة وذلك من ناحية مساعدة الإدارة على التخطيط والرقابة والتسعير ، وهذا بالضرورة يبرر ارتفاع تكاليف من أي أسلوب آخر إلى هذا الأسلوب.[1]

[1] د. أحمد نور ، مرجع سابق ، ص42-150

الفصل الثاني: تسعير الخدمات المصرفية

المبحث الأول: الخدمات المصرفية

المبحث الثاني: تسعير الخدمات المصرفية

المبحث الثالث: أهمية أستخدم محاسبة التكاليف في المصارف

المبحث الأول

الخدمات المصرفية

أولا: مفهوم الخدمات المصرفية:

إذا كان الاقتصاديون قد اتفقوا على تقسيم أعمال البنوك بصفة عامة إلى ثلاثة مجموعات هي:[1]

1- مجموعة أعمال الخدمات المصرفية

2- مجموعة أعمال التسهيلات المصرفية

3- مجموعة أعمال الاستثمار

فإن الفقه الاقتصادي قد اختلف في تحديد مفهوم الخدمات المصرفية وانحصر الخلاف حول مدخلين أساسين في هذا الصدد ، اعتمد المدخل الأول على أن محل الأعمال التي تقوم بها البنوك تعتبر خدمات مصرفية ، وذلك مثل خدمات الودائع وخدمات الإقراض ، وخدمات الاستثمار وغير ذلك من الخدمات ، أما المدخل الثاني فيقوم على تقسيم أعمال البنوك إلى الاقتراض من أصحاب الودائع ثم إعادة إقراضها إلى الغير ، هذا بجانب أدائها للعديد من الخدمات المصرفية وهي تلك الأعمال التي تمارسها البنوك بعيدا عن الاقتراض والإقراض تفاضلا وان كان ذلك لا يعنى أن هنالك تغايرا في واقع التنفيذ بين هذه المجالات وهنالك مدخلان لتحديد مفهوم الخدمات المصرفية هما:[2]

المدخل الأول:

هي كافة الأعمال التي يقوم بها البنوك وبذلك فهي تشمل خدمات الودائع ، خدمات الإقراض ، خدمات الاستثمار وغيرها من الخدمات وتقوم فلسفة هذا المدخل على التفرقة بين المنشآت التي تخصص في إنتاج السلع وتلك التي لا تنتج سلعا

---

[1] Sheldon H.P The practice and law of Banking (8th –ED. London . macdonald and Evans 1958 p. 21-23 نقلا عن د. محمد إبراهيم ابو شادي ، الخدمات المصرفية في البنوك الأسلامية : (القاهرة: دار النهضة العربية ،2000م)،ص8

[2] أ.د عبد الحميد الغزالي ، الخدمات المصرفية في المصارف الأسلامية ، القاهرة: المصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، مركز الاقتصاد الاسلامي ، د.ت،ص5-6.

وبالتالي فهي منشآت خدمات. وتعتبر البنوك من هذا النوع حيث تقوم بتقديم الخدمات المالية والنقدية.

المدخل الثاني:

يقسم أعمال البنوك إلى قبول الودائع ، والإقراض والخدمات المصرفية وهي التي تمارسها البنوك ولا تدخل ضمن الودائع والقروض ولا ترتبط بهما. وفي الواقع العملي لا يمكن الفصل بين هذه الحالات الثلاث ففي أغلب الحالات يرتبط أداء الوظيفتين الأولى والثانية بأداء نوع من أنواع الخدمات المصرفية ، كما أن بعض الخدمات تتضمن نشاط ائتمانيا أو أغراض.

يرى بعض الباحثين.[1] أن كافة الأعمال التي يقوم بها المصرف وتتعلق باستخدام إمكانياته في خدمة العملاء عن طريق حفظ أموالهم والمعادن الثمينة وأوراقهم المالية والقيام نيابة عنهم بأعمالهم المالية من تحصيل وصرف وضمان لدى الغير والوفاء بديونهم كما تقوم المصارف بتقديم الأموال لعملائها في شكل قروض لزيادة رؤوس أموالهم العاملة ويقول أحد الباحثين.[2] يمكن أن ينظر إلى الخدمة المصرفية من ثلاثة زوايا هي:

1. جوهر الخدمة:

ويمثل ذلك البعد الذي يرتبط مباشرة بالدافع الرئيسي الذي يقف وراء طلب الخدمة أي مجموعة المنافع الأساسية التي يستهدف العميل تحقيقها من وراء طلبه للخدمة.

2. الخدمة الحقيقية:

والخدمة من هذه الزاوية تشير إلى مجموعة الأبعاد الخاصة بجودة الخدمة وهذا البعد في مضمون الخدمة المصرفية يرقي بجوهرها إلى مستوى التفضيل لدى العملاء وتوقعاتهم وهي تمثل مضمونا خدميا متكاملا ، وتشير إلى جوهر الخدمة وحقيقتها

---

[1] د. الغريب ناصر ، أصول المصرفية الاسلامية وقضايا التشغيل (القاهرة: دار أبولو للطباعة والنشر ، 1996م) ، ص187

[2] أ.د. محمد عبد الحليم عمر ، المعالجة المحاسبية للخدمات المصرفية في المصرف الاسلامي (القاهرة ، منشورات مركز الاقتصاد الاسلامي بالمصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية: لم يذكر تاريخ النشر)،ص2.

بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص والمزايا المقترنة بتنفيذها[3] وهنا يجب أن ينظر إلى الخدمة المصرفية

3. الخدمة المدعمة (المعززة):

ليس فقط من زاوية جوهرها ، وإنما كحل يسعى العميل إليه وصولا للرضا والإشباع. ومن هنا ينطوي مضمون الخدمة المصرفية تسويقا على أكثر من مجرد الاشباعات المادية المحسوسة وتتعداها إلى الاشباعات المعنوية (الرمزية) التي يسعى إلى تحقيقها العميل وعموما فإن مفهوم الخدمة المصرفية يشتمل على بعدين أساسين هما[1]:

أ. البعد المنفعي: Beneficial Dimension

ويتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى إلى تحقيقها العميل من استخدامه للخدمة ومن هذا المنظور فإن أهمية الخدمة المصرفية والقيمة الإضافية المرتبطة بها من وجهة نظر العميل تقاس بمدى ما تحققه تلك الخدمة للعميل من منافع فالخدمة المصرفية لدى العميل تساوي المنفعة.

ب. البعد السماتي الخصائصي: Characteristic Dimension

ويتمثل في مجموعة الخصائص والسمات التي تتصف بها الخدمة. فهذا البعد يرتبط بالخدمات المصرفية ، ومن هنا فإن خصائص المصرف تعبر عما تؤديه الخدمة في حين تعبر المنافع عما يحصل عليه العميل. والحقيقة ان هذه النظرية الشمولية للخدمة لها انعكاسات هامة على المدخل الذي يتبناه المصرف في بيعها وتسويقها.

ثانيا: خصائص الخدمات المصرفية:

---

[3] Kotler plilip Markrting management : Analysis planning implementation and control Englewood cliffs N.I: prentice Hall inc نقلا عن ناجي معلا ، أصول التسويق المصرفي ، الاردن دار الصفوة ، 1994م، ص48

[1] Joseelyn Robert W . and Humphries Keith D. An Entroductilon to marketing planning Washington D.C: American bankers Association 1974 نقلا عن ناجي معلا ، مرجع سابق ، ص53

برزت للخدمة المصرفية مجموعة من السمات المميزة على النحو التالي:[2]

1. الخدمة المصرفية غير محسوسة:

تتصف الخدمة المصرفية بأنها غير محسوسة (Intangible) حيث يتعذر أن يلمس الشخص الخصائص المادية والنفسية لهذه الخدمة كما هو الحال بالنسبة للسلعة. فالخدمة المصرفية مباشرة لا تحتاج إلى حلقات وسيطة بين المصرف كمنتج لهذه الخدمة والسوق المصرفية.

2. تكاملية الإنتاج والتوزيع:

الخدمة المصرفية تتميز بعدم إمكانية الفصل بين إنتاجها وتوزيعها ، وهو ما يؤكد مبدأ التكاملية في أدائها.وبصفة عامة فإن البيع المباشر هو أسلوب التوزيع الوحيد للخدمة المصرفية ورغم ذلك فإن ابتكار بطاقات الائتمان المصرفي (Credit Card) يمكن المصارف من التغلب على كثير من المشكلات التي تواجهها وهي بصدد توزيع خدماتها وتأثرها في مناطق واسعة.

3. فردية النظام التسويقي المصرفي:

إذا كانت المؤسسات الصناعية تعتمد في توزيع منتجاتها على نظم متعددة للتوزيع يتم من خلالها تحريك هذه المنتجات ماديا إلى الموزعين (كتجار العملة وتجار التجزئة والوكلاء) ، نجد أن المصرف يمكن استمالة عملية التوزيع من خلال فرعه المختلفة وهو ما يجعل عملية الرقابة على الأداء ممكنة وسهلة ويوفر المناخ المناسب لأداء مصرفي فعال ، فالعلاقة بين المصرف والعميل شخصية مباشرة وشخصية هذه العلاقة من شأنها أن تمكن إدارة المصرف من الوقوف على ردود فعل العملاء ومعرفة حاجاتهم وتفضيلاتهم وأرائهم فيما يقدمه المصرف من خدمات.

4. صعوبة التمييز في الخدمة المصرفية:

---

[2] المرجع السابق ص53

أن الخدمات التي تقدمها المصارف لا تختلف إلا في حدود قليلة جدا ولهذا فإنها تتفق بقدر كبير من التشابه والنمطية، فطبيعة العملية المصرفية معروفة وتتمثل في الحصول على الأموال من السوق ثم إعادة توظيفها في السوق نفسه.

5. الانتشار الجغرافي:

أن اعتماد المصرف على فروعه في تشريع قاعدة المنتفعين من خدماته يشكل محورا استراتيجيا في التسويق المصرفي فالعلاقة بين المصرف وعملائه شخصية في طبيعتها مما يسقط دور الوسطاء في توزيع الخدمة المصرفية.

6/ تفاوت معايير الاختيار من عميل إلى آخر:

تتصف الخدمة المصرفية ببعدها الشخصي ، فالمواصفات التي يطلبها عميل في خدمة مصرفية لا تختلف عن المواصفات التي يطلبها عميل آخر في الخدمة نفسها ، بمعنى أن هنالك تفاوت في المعايير التي يستخدمها عملاء المصرف عند اختيارهم للمصرف أولا ، ومن اختيارهم للخدمة المصرفية ثانيا. ولذلك فإن الخدمة المصرفية تنتج حسب الطلب وليس مقدما وتختلف الأهمية النسبية بالنسبة للعميل ، حسب البنية الهيكلية لجمهور العملاء، المنطقة الجغرافية التي يزاول فيها المصرف عملياته ، الإستراتيجية التسويقية للمصرف ، الخصائص الاجتماعية للجمهور والخصائص الحضارية والمعتقدات الدينية للجمهور والموافق والاتجاهات لدى الجمهور[1].

7. لا يمكن صنع الخدمة مقدما أو تخزينها:

من المستحيل إنتاج الخدمة مقدما وتخزينها لحين العميل ، فالموظف يصنع الخدمة بمجرد أن يظهر العميل أمامه أو في نفس الوقت يتم أعداد الخدمة بما يتناسب مع طلب العميل وعلى مقدم الخدمة أن يهتم بتقديم الخدمة بنفس مستوى الجودة بقدر الإمكان في كل مرة بالإضافة إلى ما يتطلبه ذلك من مهارة في التعامل مع العملاء[2].

الخدمات المصرفية عبر الانترنت:

---

[1] Baker Michael J Bank marketing management mc millan 1983

[2] عوض بدير الحداد ، مرجع سابق ، ص52

يرتكز اهتمام المصارف خلال السنوات القليلة القادمة على تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت وتوفير ما تتطلبه السوق المصرفية في هذا المجال. وفي حين ينظر إلى هذه الشبكة على أنها قناة جديدة لتوزيع المنتجات المصرفية القائمة غير أنها تساعد على تخفيض تكاليف الخدمات المقدمة. أما بالنسبة للعملاء فإن شبكة الانترنت تريحهم من عبء زيارة الفروع لإتمام معاملاتهم المصرفية الأساسية.إذ توفر الحصول على الخدمات المصرفية تعطي العميل إمكانية الحصول على الخدمات المالية المطلوبة في الوقت والمكان المناسبين له. والنقطة المهمة هنا بالنسبة للمصارف هو انه إذا لم يتم تقييم الخدمة وتسعيرها بشكل منافس فإن العميل سيتحول بسهولة وبمجرد كبسه بزر آلي إلى أي مصرف آخر يوفر هذه الخدمات على الشبكة[1]

والبنوك تبحث عن الكمال والأفضل والأرقى في خدمة عملائها حتى يصبح البنك ملاذ العملاء الأمن ويجذب مدخرات العملاء[2].

ثالثا: خصائص تكاليف الخدمات المصرفية غير المباشرة:

أن الصعوبة التي يواجهها محاسب التكاليف في البنوك التجارية هي الكيفية التي يتم بها تحميل التكاليف غير المباشرة لوحدة الخدمة المصرفية ، وذلك لعدم وجود علاقة مباشرة وواضحة بين عناصر هذه النفقات ووحدات الخدمة المصرفية ، وتكمن هذه الصعوبة في الخصائص التي تتصف بها هذه التكاليف ومن أهمها[3].

1. اختلاف بنود التكاليف غير المباشرة في سلوكها تجاه تقلبات حجم النشاط المصرفي فبعضها يتخذ صفة الثبات ، والبعض الأخر صفة التغير كما أن هنالك بعض البنود من النفقات تجمع في سلوكها بين الاثنين ، ويطلق عليها شبه الثابتة أو شبه المتغيرة.

2. تتضمن التكاليف غير المباشرة في كثير من الأحيان ، بنودا قليلة القيمة بالنسبة لعنصري الأجور وتكلفة الأموال ، وبالتالي فإن الرقابة على هذا النوع من التكاليف يبدو

---

(1) هنري توفيق عزام – المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستجدة ، نشرة الشروق الأوش الاقتصادية ، 2000 ، ص1-8، نقلا عن مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلد التاسع ، العدد الاول2001م ، ص ص20-21

(2) محمد سعيد سلطان وآخرون ، ادارة البنوك ، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،1989م) ،ص ص124-129

(3) د. عبد الاله نعمة جعفر ، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية (عمان: دار الشروق للنشر ، 2002م) ، ص146

صعبا وغير ممكن ، لو تم بنفس الأسلوب الذي تتم به الرقابة على عنصري الأجور وتكلفة الأموال.

3. تتضمن تكاليف الخدمات المصرفية غير المباشرة بنودا كثيرة تتصف في طبيعتها بأنها عامة أو مشتركة ، وقد تنفق من أجل قسم معين ، أو مجموعة خدمات معينة ، أو فرع معين أو مجموعة فروع ، أو للبنك بشكل عام.

4. من الصعوبة على محاسب التكاليف ، معرفة قيم الكثير من عناصر تكاليف الخدمات المصرفية غير المباشرة قبل نهاية فترة قياس التكلفة ، لذلك يلجأ محاسب التكاليف عادة إلى تقدير هذه التكاليف قبل بداية الفترة ثم يتم تحميلها على وحدات الخدمة المنتجة والمباعة عن طريق تحميل معدلات معينة وفي نهاية الفترة تتم مقارنة التكاليف الإضافية المحملة (زيادة أو نقصا) بالتكاليف الفعلية لحصر فروق التحميل تمهيدا لتصحيح هذه الفروق بقيود محاسبية معينة.

رابعا: أنواع الخدمات المصرفية:

أن ضوابط وأسس الخدمات المصرفية الصادرة من بنك السودان ، قد تم أعدادها من قبل اتحاد المصارف ووافق عليها محافظ بنك السودان بموجب الأمر رقم (202) وهي ملزمة لجميع المصارف العاملة بالسودان حيث لا يجوز لأي مصرف أو مؤسسة مالية تجاوز الأسس والضوابط أو الحدود الدنيا المضمنة بالتعريفة المصرفية وجاء بالتعريفة بيان تبويب مجمل الضوابط لتسعير الخدمات المصرفية في سبع فصول هي[1]: الكمبيالات – الشيكات – الاعتمادات المستندية – التحاويل – الحسابات الجارية – خطاب الضمان – التمويل.

1. خطابات الضمان:

[1] عبد الرحيم شريف أحمد ، الخدمات المصرفية في البنوك التجارية مجلة المصرفي ، د.ت ، سبتمر 1999م العدد العشرون ، ص ص18-22

خطـاب الضـمان هـو تعهـد يصـدر مـن المصـرف أو البنـك بنـاء علـى طلـب المتعامل (الأمر) بدفع مبلغ نقدي معين ، أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من المصرف خلال مدة محددة ويجوز امتداد الضمان لمدة أخرى ، وذلك قبل انتهاء المدة الأولى ، وأركان خطاب الضمان هي:[1]

أ. الجهة طالبة الإصدار: وفي العادة يكون المكفول الصادر باسمه خطاب الضمان هو عميل البنك صاحب الحساب ذاته.

ب. المستفيد: وهو الشخص أو الجهة الصادر لصالحها خطاب الضمان

ج. مبلغ الضمان: وهو حجم التزام البنك الذي ينحصر فيه الوفاء.

د. مدة الضمان: وهو التاريخ الذي يعتبر حدا أقصى لنفاذ التزام بحيث يسقط الالتزام بحلوله.

هـ – الوفاء: الأصل أن يصدر خطاب الضمان غير مقترن بأي شرط ولكن يجوز أن يصدر خطاب الضمان مشترطا تقديم مستند معين للوفاء بقيمته.

أنواع خطابات الضمان:

تنقسم خطاب الضمان إلى ما يأتي:[2]

1. خطابات الضمان المؤقتة أو الابتدائية : وهي خاصة بالعطاءات التي تقدم للمصالح الحكومية والهيئات الأخرى وغالبا ما تمثل 2% من قيمة تلك العطاءات.

2. خطابات ضمان نهائية: وهي خاصة بضمان حسن تنفيذ العقود المبرمة مع الهيئات والمصالح الحكومية وغالبا ما تمثل 10% من قيمة تلك العقود.

3. خطابات ضمان عن دفعات مقدمة: وهي التي تصدر عندما يضطر المستفيد إلى دفع مبلغ مقدم لتمكين المتعهد من تمويل العملية التي تعاقد معها بشأنها.

4. خطابات الضمان الملاحية: وهي التي يقدمها المستورد لصالح شركة الملاحة إذا ما وصلت البضاعة قبل وصول المستندات للبنك.[1]

---

[1] المصرف الدولي للاستثمار والتنمية ، الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية ، مركز الاقتصاد الاسلامي ، سلسلة نحو وعي اقتصادي اسلامي (6) ص ص 7-29

[2] أحمد العنتبلي ، خطابات الضمان من الناحية التطبيقية: برنامج الخدمات المصرفية من منظور اسلامي ، القاهرة: المصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، لم يذكر تاريخ النشر ، ص ص3-5

الاعتمادات المستندية:

يقصد بالاعتماد المستندي[2] التعهد من البنك بدفع مبالغ معينة بناءا على شروط معينة لصالح مصدر عما يكون مدينا به المستورد ، وفقا للشروط المتفق عليها. وسمي التعهد الذي يفتحه البنك الاعتماد المستندي لأنه يتطلب تقديم مستندات تثبت انتقال الملكية للسلع موضوع المبادلات وأيضا لتميزها عن الاعتمادات العادية التي لا تتطلب إلا سندا أو سحبا فقط. وتعتبر الاعتمادات المستندية من أهم الخدمات المصرفية التي تمارسها البنوك من خلال عمليات التبادل التجاري بين الدول سواء كان تصديرا أو استيرادا ، وضمان حقوق الأطراف المشتركة في هذه العمليات وهم:[3]

1. المستوردون وهم المشترون
2. المصدرون أو الموردون أو المنتجون وهم البائعون
3. البنوك وهي:

أ. بنك المصدر: ويكون المصدر أحد عملائه ويعتبر في الغالب مراسلا لبنك المستورد.

ب. بنك المستورد (فاتح الاعتماد) ويكون المستورد عميلا لديه ، فيتم الاتصال بين البنكين باعتبارهما وسطا بين المصدر والمستورد ويتولي بنك المصدر استلام مستندات الشحن ومراجعتها والتأكد من مطابقتها للشروط المتفق عليها. ويدفع له ثمن البضاعة ثم يرسل هذه المستندات إلى بنك المستورد وهو الذي يقوم بفتح الاعتماد المستندي المفتوح عند وصول مستندات الشحن.

أنواع الاعتمادات المستندية:

تتخذ الاعتمادات المستندية عند إصدارها أحد الصور الثلاث التالية:[1]

---

[1] مصطفى عبد الله الهمشري ، الأعمال المصرفية والاسلام ، القاهرة: مجمع البحوث الاسلامية السنة السادسة عشر ، الكتاب الثاني ، 1405هـ ، 1985م ، ص ص 8-29

[2] محمود محمد نور ، أسس ومبادىء النقود والبنوك ، القاهرة: دار وهدان للطباعة والنشر ، د.ت ، ص 126

[3] مصطفى عبد الله الهمشري ، مرجع سابق ، ص ص 8-29

[1] د. محمود محمد نور ، مرجع سابق ، ص ص 296-297

أ. اعتماد قابل للإلغاء: وهو مجرد أخطار صادر من بك لمصدر بأنه سيدفع أو يقبل كمبيالات عند تقديمها مستوفاة لشروط الاعتماد ، دون أي التزام من جانب البنك ، وللبنك الحق في إلغاء أو تعديل الشروط في أي وقت شاء وبدون أخطار المستفيد.

ب. اعتماد غير قابل للإلغاء: أي أنه يمكن إلغاء الاعتماد أو تعديله إلا بموافقة المستفيد ومن له مصلحة فيه كالبنك الذي خصم كمبيالة مسحوبة بموجبه.

ج. اعتماد غير قابل الإلغاء ومعزز: أي البنك الموجود في بلد المورد يضيف تعهده إلى تعهد المستورد.

الأوراق المالية:

يطلق أسم المالية على الأسهم والسندات وكل صك أو مستند له قيمة مالية[2]، ومن المعلوم أن الأسهم تختلف عن السندات. فالأسهم:

هي الأوراق أو الصكوك التي تثبت حصص الشركاء في شركات المساهمة أو الأموال.

أما السندات:

فهي التي تثبت أو تمثل دينا على الشركة أو الهيئة التي أصدرتها.[3]

هي أذن جزء من قرض وتحصل الأسهم على عائد يتغير من عام إلى عام حسب النتائج الفعلية ، أما السندات فتحصل على فائدة ثابتة بصرف النظر عن النتائج الفعلية فهي صورة من صور عقد القرض الربوي.[4]

الأوراق التجارية:

- الورقة التجارية :[1]

هي صك يثبت فيه المدين تعهدا لصالح الدائن على أن يدفع بعد أجل معين مبلغا من النقود ، أو يأمر فيه أحد مدينة أن يدفع في تاريخ معين لصالح المستفيد من

---

[2] د. علي أحمد السالوس ، المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الاسلامي ط2 (القاهرة: دار العتصام ، 1987م) ، ص450

[3] محمود علي ، مرجع سابق ، ص 1

[4] د. علي أحمد السالوس ، مرجع سابق ، ص141

[1] المصرف الدولي للاستثمار والتنمية ، مرجع سابق ، ص ص7-29

الورقة مبلغا من النقود وجري العرف على قبول الأوراق التجارية كأداة للوفاء والائتمان وأنوعها ثلاث هي الكمبيالة والسند الأذني(لحامله) والشيك.

- الكمبيالة:

– هي أمر صادر من شخص لأخر يدفع مبلغ من النقود وفي تاريخ معين لصالح شخص ثالث.

- السند الأذني:

فأشخاصه اثنان فقط إذ هو تعهد من شخص بدفع مبلغ إلى شخص أخر في تاريخ معين ، وقد يكون لحامله أي يتداول بالمناولة أو سند أذني يتداول بالتظهير.

- الشيك:

فهو أمر صادر من شخص إلى البنك بدفع مبلغ معين عند الاطلاع أو في تاريخ معين لصالح شخص أخر أو لحامله. وتقدم المصارف التقليدية (الربوية) لعملائها خدمات متعلقة بالأوراق التجارية هي الخصم والتحصيل والضمان.

مما سبق ينظر الباحث للخدمة المصرفية من ثلاثة زوايا وهي:

1– جوهر الخدمة: هي مجموعة المنافع الأساسية التي يستهدف العميل تحقيقها من وراء طلبه للخدمة.

2– الخدمة المدعمة: وهي حل يسعى العميل وصولا للرضا والإشباع.

3– الخدمة الحقيقية: وهي مجموعة الأبعاد الخاصة بجودة الخدمة تشير إلى جوهر الخدمة وتحقيقها.

المبحث الثاني

تسعير الخدمات المصرفية

أولا: أهداف تسعير الخدمات المصرفية:

أن الهدف الأساسي من أنشاء المصارف هو تقديم الخدمات المالية والتمويلية للعملاء عند مستوى معين من الربحية ففي وقت معين تبدأ المنشأة بموارد معينة وترغب في استخدام هذه الموارد لانجاز أهدافها وهو يصف غرضا منشودا أو نتيجة ترغب المنشأة أصلا في خطتها بصفته الغرض الأساسي من وجودها. وفي معظم الأحوال يتم التعبير عن ذلك بلغة الأرباح حيث أن الربح هو الوسيلة التي ترضي حاملي الأسهم والملاك ولأنه المعيار المتعارف عليه والثابت الذي يمكن تقويم كفاءة المنشأة من خلاله وهذا بدوره يؤدي إلى التوظيف السليم للموارد كما يؤدي إلى الاستقرار والتقدم الاقتصادي[1].

أن أهمية قرارات التسعير تأتي من خلال تأثير السعر على إيرادات الخدمات فالسعر لا يؤثر فقط على الأرباح الحدية من خلال تأثيره على الطلب لذلك فمن الضروري أن يصبح التسعير جزءا في التخطيط لتحقيق أهداف يتم وضعها بدقة.

للسعر أبعاد خاصة لكل من المستهلك والمنتج ، فبالنسبة للمستهلك يختلف تحديد السعر من مستهلك لأخر وفقا لمدى أداراك المستهلك بقيمة ما يقدمه المنتج من سلع وخدمات حيث يقارن المستهلك عادة بين مجموعة من المتغيرات أولها المقارنة بين السعر المصرفي وبين ما يمكن أن توفره هذه القيمة من سلع وخدمات بديلة أو غير بديلة . ويضع المستهلك عادة علاقة ذهنية بين وفرة المنتجات في السوق وسعرها ، كما أنه عادة ما يهتم بفر وقات الأسعار ويعمل على المقارنة فيما بينها.

أما بالنسبة للمنتج فالسعر له أهمية خاصة باعتباره المكون الأساسي لعلاقة التكلفة والعائد والتي تحدد يشكل عام اتجاهات المنشأة تجاه المنتج التسويقي والمنتج السلعي المناسب. أن المنتج لا يضع السعر بمناي عن ما يحيط به من متغيرات بل أنه

[1] د. طلعت أسعد عبد الحميد ، التسويق الفعال ، (الإسكندرية: دار الكتب المصرية ، 1997م) ، ص17

يحاول أن يكيف سياسته التسعيرية مع العديد من المتغيرات التي تخرج من نطاق تحكمه في مقدمتها متغيرات السوق والمستهلك والقرارات الحكومية وغيرها.

ويحاول المنتج من خلال نظام معلومات متكامل أن يضع سياسة سعريه مناسبة إذ أن وضع سعر اقل من اللازم أو اكبر من شأنه أن يمثل معاناة الإدارة المنشأة .وعلي أدارة المنشأة أن تحدد مقدما عما إذا كان السعر هو احد الغريات البيعيه الأساسية للسلعة من عدمه.

ويعرف السعر بأنه المبلغ الذي يدفعه مقابل الحصول على الخدمة المصرفية أو هو مجموع القيم التي يكون العميل على استعداد لمبادلتها لمجموعة من الخدمات التي يحصل عليها وللسعر مدلول خاص في التسويق المصرفي فإنه يشير إلى الأرباح ورسوم التحويلات والعمولات ، ويعتبر السعر محددا مباشرا لربحية المصرف لان ما يتحمله المصرف من الأسعار التي يدفعها العملاء مقابل الخدمة المصرفية تؤثر في حجم مبيعات المصرف من الخدمات.

ثانيا: أهداف التسعير:

يمكن تحديد أهداف التسعير في الآتي:

1-أهداف ربحية:

وتتمثل أهداف التسعير المتعلقة بالربحية فيما يلي:

(1) تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة:

تسعى كثير من الشركات إلى تحقيق هذا الهدف وقد يكون العائد المرغوب في تحقيقه خاص بكل منتج أو سلعة على حده أو على مجموع الأموال المستثمرة في جميع منتجات وخدمات المؤسسة ككل ، ويتوقف تحديد العائد على الاستثمار على الظروف الخاصة بالخدمات المقدمة أو المنتجات وظروف المؤسسة وحالة المنافسة السائدة للحد من دخول المنافسين بينما تتخذ الشركات التي لا تتوقع منافسة حادة في السوق إلى تحديد معدل مرتفع للعائد على الاستثمار في الأجل القصير ويساعد استخدام هذا الهدف على الرقابة في المشروعات الكبيرة بواسطة الحكم على كفاءة الأداء في الأقسام والفروع المختلفة للمشروع ككل وذلك بالنسبة للأنواع المختلفة من المنتجات المختلفة

للمشروع ككل وذلك بالنسبة للأنواع المختلفة من المنتجات والخدمات التي يتعامل فيها المشروع وبالتالي يمكن اتخاذ قرارات بشأن تلك الأقسام أو الفروع أو الخدمات أو المنتجات التي لا تمكن من تحقيق العائد المرغوب فيه.

أ- تعظيم الربح:

يمثل أحد الأهداف التي تسعى الشركات إلى تحقيقها وقد يعبر عنه بالرغبة في تحقيق إرباحا عالية ووضع الأسعار عند المستوى الذي يمكن أن يتحمله السوق وتحقيق أكبر ربحية لا يعنى فرض أسعار مرتفعة في جميع الحالات بل قد تكون الأسعار المخفضة هي الوسيلة لتحقيق ذلك أحيانا عن طريق زيادة حجم المنتجات أو الخدمات مع انخفاض نسبة الربحية المحققة في كل وحدة.

أن النموذج التقليدي لتعظيم الربح في الاقتصاد يوضح أن الحصول على اعلي معدل للأرباح يكون عندما يوضع السعر بحيث تتساوي التكاليف الحدية مع الإيرادات الحدية. وبالرغم من أن هذه النظرية لا تقبل الجدل إلا أنها صعبة بل ربما مستحيلة التطبيق عمليا وذلك لان الاقتصاديين يفترضون أن السعر هو المحدد الوحيد بينما في الواقع توجد محددات أخرى غير السعر.

وفي الواقع العملي تعتبر تكاليف الإنتاج تكاليف توفير الخدمة هي الأساس الذي يقوم عليه قرار التسعير وهو ما يعرف بطريقة التكاليف زائدا هامش الربح.

2/ أهداف أخرى:

وتتمثل في:

أ- استقرار الأسعار:

تسعى الإدارة لتجنب التغير في الأسعار والتي يتم الطلب على منتجاتها في السلع أو الخدمات بعدم الاستقرار حيث تعمل على عدم تخفيض الأسعار مع انخفاض الطلب لتجنب حرب الأسعار وما تؤدي إليه من أضرار بالنسبة لجميع المشروعات المنافسة.

ب- مواجهة المنافسة:

ويمثل هدفا للتسعير في معظم الشركات حيث يتم تحديد الأسعار بشكل يمكن من مواجهة المنافسة في السوق. فالشركة القائدة تبدأ بتغير الأسعار إلى الأسعار المناسبة من وجهة نظرها أما الشركة التابعة فلا تقوم بتغير الأسعار إلا بعد قيام الشركة القائدة بإجراء التغيير في الأسعار.

ج- السيولة:

تتجه بعض المشروعات في تحديد أسعارها لمراعاة هدف السيولة بمعنى سرعة استرداد الأموال التي تم إنفاقها ويمثل ذلك الاهتمام الأول للإدارة المالية.

طرق تسعير الخدمات المصرفية:

هنالك اتجاهات متعارضة فيما يتعلق بأهمية التكاليف في مجال التسعير فالقول بان الأسعار مبنية على المنافسة فقط أو الأسعار مبنية على التكاليف فقط كلاهما قول غير سليم لأن كل منهما له أهمية إستراتيجية في التسعير[1].

ففي حالات تكون التكاليف لها تأثير ضعيف على التسعير مثل الصناعات ذات الإنتاج المشتق فإن الأسعار تميل إلى تحديد تكلفة المنتجات وليس العكس. ولكن نادرا ما يمكن تجاهل التكاليف حتى لو كان تأثيرها على السعر ليس فوريا فالتكاليف عامة لها دورا قوي في القرارات المرتبطة بالتسعير.

طرق تسعير الخدمات المصرفية:

1- تسعير الخدمات المصرفية على أساس التكلفة.

2- تسعير الخدمات المصرفية على أساس الطلب.

3- تسعير الخدمات المصرفية على أساس المنافسة.

4- تسعير الخدمات المصرفية على أساس العميل.

أولا: تسعير الخدمات المصرفية على أساس التكلفة:

[1] المرجع السابق ، ص26

توجد طرق متعددة تأخذ التكلفة بنظر الاعتبار في قرارات تسعير الخدمات المصرفية لما لها من أهمية في التسعير تتمثل في:

1/ أنها تمثل نقطة البداية في التسعير تنطلق منها إدارة المصرف على طريق إزالة بعض عناصر عدم التأكد من قرارات التسعير وعلى ذلك فالإدارة تلتمس طريقها تدريجيا بثقة اكبر مما لو لم يكن أمامها بيانات التكلفة.

2/ تؤلف التكلفة الحد الأدنى أو هامش الحماية أمام إدارة المصرف بحيث أنها يجب إلا تسعر الخدمات المصرفية بأقل من التكلفة مما يعنى تحقيق الخسائر.

3/ هنالك نقطة ثالثة أن بيانات التكلفة تعطي إدارة المصرف مؤشرات عن ومن طرق التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية الآتي:

1- التسعير على أساس التكلفة الكلية:

يعد هذا الأسلوب شائعا وبمسميات عديدة: التكلفة الكاملة ، الإضافة للتكلفة ، التسعير على أساس الهامش ، وتتضمن الطريقة حساب تكلفة الوحدة الواحدة ، ثم إضافة هامش الربح لها وذلك كنسبة مئوية من التكلفة الكلية للوحدة للتوصل إلى السعر وتتكون التكلفة الكلية من التكلفة الثابتة والمتغيرة معا.

ومن المهم هنا أن التسعير الاعتيادي للخدمات المصرفية في الأجل الطويل لا بد أن ينطلق من تغطية كل التكاليف إذا ما أراد المصرف تحقيق الربح الأجل ، وهذا يعنى ضرورة تغطية كل التكاليف إذا ما أردا المصرف تحقيق الربح الأجل ، وهذا يعني ضرورة تغطية التكلفة الثابتة للمدة المعينة إلى جانب كل التكاليف المتغيرة . وأهم شكل تأخذه هذه الطريقة هي التكلفة الكلية مضافا لها هامش الربح.

وفي حين أن التكلفة المتغيرة المرتبطة بتقديم خدمة مصرفية معينة هي أكثر تحديدا ووضوحا ، فإن التكلفة الثابتة تفرض مشكلات ليست بالسهلة من حيث سلوكها عندما يتغير حجم الخدمات المقدمة من جهة وتوزيعها على مجموعة الخدمات المتنوعة من جهة ثانية.

فالتكلفة الثابتة تتصف بسلوك معين أساسه انخفاضها للوحدة الواحدة كلما زاد حجم الخدمات المقدمة ذلك لأن مبلغ هذه التكلفة ثابت وهو يقسم على عدد أكبر من الوحدات في حالة زيادة عدد الوحدات المقدمة من الخدمة وتوجد مشكلات متعددة في مجال حساب التكلفة الكلية من أهمها ما يلي:

أولا: ارتباط حجم الخدمة المقدمة بالسعر الذي تطرح به وعلاقة الحجم بالسعر وعلاقة السعر بالتكلفة.

ثانيا: كيفية تخصيص التكاليف المشتركة على الخدمات المصرفية المتنوعة فبعض التكاليف أسهل تخصيصا من الأخرى ويتطلب الأمر في كل الحالات أيجاد قواعد مدروسة لتخصيص التكاليف.

ثالثا: اختيار نسبة هامش الربح الذي يضاف إلى التكلفة الكلية للوحدة الواحدة فقد يكون ذلك على أساس نسبة من التكلفة الكلية أو أن يكون مستمدا من نسبة المردود المطلوب تحقيقه على مجموع موجودات وموارد المصرف أو على حق الملكية وثم الانتقال إلى ذلك الهامش المطلوب على الخدمات.

رابعا: ضرورة تعديل السعر الذي تم التوصل إليه من خلال معادلة الإضافة للتكلفة لكي تؤخذ بنظر الاعتبار الأسعار التي تحددها المصارف المنافسة في السوق المصرفي

خامسا: صعوبة تسعير الخدمات الجديدة أو غير النمطية على أساس التكلفة الكلية المحتسبة على الخدمات النمطية.

يعاب على هذه الطريقة[1]:

أولا: أنها تتجاهل مرونة الطلب ونظام التسعير الذي يعتمد كليا على التكلفة لا يمكن أن يكون واقعيا ، فالمشروعات التي تستخدم طريقة التكلفة الكلية لا بد وان تجري تعديلات على السعر تبعا لظروف السوق.

[1] د. هناء عبد الفتاح سعيد ، إدارة التسويق ، (الإسكندرية: دار الكتب المصرية ، 1993م) ، ص201

ثانيا: هذه الطريقة تعمل عامل المنافسة فالمشروعات لا تعمل في فراغ ولا يجب بأي حال من الأحوال أن نفترض أن المشروع يؤدي وظائف بأقصى كفاية وأن الأسعار المنخفضة الخاصة بالمنافسين يمكن تجاهلها.

ثالثا: طريقة التكلفة لا تميز بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة والمنشأة التي تستخدم هذه الطريقة سوف ترفض أي طلبات لا تغطي التكلفة الكلية إلا انه قد يكون في صالح المشروع قبول الأسعار التي تغطي وتزيد عن التكاليف المتغيرة مما يساهم في تغطية الأعباء الثابتة.

رابعا: تفترض أن جميع المنتجات والخدمات يجب أن تتحمل بنفس القدر من التكاليف الثابتة رغم أن نسبة تحميل هذه التكاليف للمنتجات يجب أن تتغير وفقا لاختلاف درجة مرونة الطلب عليها.

2/ التسعير على أساس التكلفة الإضافية:

يقوم هذه الأسلوب على افتراض أن التكلفة المراد إضافتها بسبب الخدمة المضافة لمجموعة الخدمات المصرفية تشترك في التكلفة الثابتة مع الخدمات الأخرى. وإذا كان لدى المصرف طاقات ثابتة فائضة أو غير مستقلة بالكامل مثل المساحات المستعملة لتقديم الخدمات فإن زيادة الخدمات المقدمة حاليا أو إضافة خدمات جديدة سوف لا يكلف سواء التكلفة الإضافية التي هي في الغالب تكلفة متغيرة ن مرتبطة بتقديم تلك الخدمات وقد تكون هنالك بعض التكاليف الثابتة الإضافية ولكن ليست بنفس ما تحمل به الخدمات المقدمة حاليا.

ثانيا: التسعير على أساس الطلب:

تعتمد بعض المشروعات في تسعير منتجاتها وخدماتها على مستوى الطلب على هذه المنتجات والخدمات وأسعار منخفضة عند انخفاض مستوى الطلب.

ويلزم لهذه الطريقة تقدير الكميات المطلوبة من المنتج أو الخدمة عند مستويات مختلفة للأسعار واختيار السعر الذي يحقق أكبر إيراد ممكن وتتوقف فاعلية هذه الطريقة على دقة التقديرات الخاصة بالطلب والتي غالبا ما تتسم بالصعوبة ويعتبر اختلاف السعر الخاص بالمنتج الواحد باختلاف العملاء تطبيق التسعير على أساس الطلب. هذه

الطريقة السائدة في تحديد عمولة الاعتمادات المستندية تحصيل عمولات الاعتمادات م بنسبة ثابتة من القيمة الكلية للاعتماد 1.5% لفترة صلاحية للاعتماد ثلاثة أشهر باعتبارها فترة واحدة وتتضاعف القيمة تبعا لمضاعفة فترة صلاحية الاعتماد تتفاوت البنوك في تحديد النسب المطبقة في تحصيل العمولات إذ تلتزم بعضها بالحد الادني 1.5% بينما تطبق مصارف أخرى نسبا متفاوتة وفقا لنوعية الاعتماد فعلي سبيل المثال إذا كان الاعتماد معززا والهامش المتحصل من العميل اقل من 100% تطبق بعض المصارف نسب مئوية قد تصل إلى 2.5% من القيمة الكلية للاعتماد أما إذا كان الاعتماد مؤجل الدفع يغطي قيما أكثر من مليون دولار فإن معدل الزيادة في النسبة المئوية المطبقة لأجليه في الدفع لأكثر من عام قد تصل إلى 4% من القيمة الكلية للاعتماد.

وللمصارف مطلق الحرية في التحرك زيادة ونقصانا في المساحة النسبية بين أدنى وأعلى حد من النسب المطبقة.

ثالثا: التسعير على أساس المنافسة:

وتستخدم هذه الطريقة عندما يعتبر المشروع أسعار المنافسين أكثر أهمية من التكلفة الخاصة بالخدمة أو المنتج وذلك عند:

1/ زيادة المنافسة 2/ تماثل المنتجات والخدمات

تقوم المصارف عادة بأخذ العمولات بحدها الأدنى وذلك لجذب العملاء فمثلا فقد يتم أخذ الحد الأدنى لعمولة التحويل بدلا من الحد الأعلى حتى يتم كسبه ويقوم بعدها بإشباع رغباته من الخدمات الأخرى من اعتمادات وإصدار خطابات الضمان.

رابعا: التسعير على أساس العميل:

ويعتمد تحديد السعر فيه على تقديم العلاقة الإجمالية مع العميل حيث يكون المصرف على استعداد لقبول أسعار خدمات منخفضة مقابل الاحتفاظ بالعميل.

تتأثر مرونة الطلب على الخدمة المصرفية بعدة عوامل مرتبطة بالبيئة الداخلية للمصرف تؤثر على تحديد الأسعار منها: الأهداف التسويقية ، التكاليف الكلية وتنظيم

عمليـة التسـعير وعوامـل خارجيـة تـؤثر علـى قـرارات التسـعير منهـا طبيعـة السـوق وخصائص الطلب والمنافسة بين المصارف.

وتتخذ قرارات التسعير دائما حالتين: عند تسعير الخدمات المصرفية الجديدة وإعادة تسعير الخدمات المصرفية الحالية.

1/ إعادة تسعير الخدمات المصرفية الحالية:

تلجا إدارة المصرف إلى أحداث تغيرات وتعديلات في أسعار خدماتها لأسباب منها.

تنشيط الطلب الخدمة المصرفية وعمل موازنة بين الخدمات المصرفية الموجودة بالمصرف وسعر نفس الخدمة الموجودة بمصرف أخر كذلك عدم ملائمة الأسعار المصرفية الحالية مع بعض العملاء ذوي الدخل المحدود.

2/ تسعير الخدمات المصرفية الجديدة:

تهدف إدارة المصرف عند تسعير الخدمات المصرفية الجديدة إلى تحقيق عدد من الأهداف منها:

1/ تحقيق القبول السريع للخدمة المصرفية الجديدة من قبل العملاء

2/ المحافظة على القوة النسبية للمصرف في السوق

3/ تحقيق الربح

رابعا: دور الجهات التشريعية في تسعير الخدمات المصرفية[1]:

منذ نشأة البنك المركزي في السودان عام 1960م وحتى أوائل الثمانينات كان السوق المصرفي في السودان قد شهد استقرارا نسبيا وذلك لعدة أسباب منها انحصار النشاط المصرفي في المعاملات المصرفية التقليدية الحسابات بأنواعها – التحاويل – القروض...الخ وعدم التوسع في تقديم خدمات مصرفية جديدة وتجاهل توسيع قاعدة العملاء وبظهور المصارف الإسلامية بنك فيصل الإسلامي ، التضامن الإسلامي

[1] عبد الرحيم شريف محمد سياسات التسويق المصرفي بالاشارة الى تجربة بنك السودان ، (الخرطوم: مجلة المصرفي ، بنك السودان ، العدد التاسع عشر ، اغسطس1999م) ص27

والمصارف القطاعية المتخصصة بنك الثروة الحيوانية ، مصرف المزارع التجاري والمصارف التي تخدم الأقاليم

بنك الشمال الإسلامي توسعت قاعدة الجهاز المصرفي وتخطت المؤسسات المالية والاستثمارية مرحلة التجربة وأصبحت ذات نظم اقتصادية مستقرة . وبدأت المنافسة بين المصارف في اقتحام مجالات جديدة غير مسبوقة من الخدمات المصرفية في إطار الصرفية الشاملة وظهر عملاء جدد من المزارعين والمهنيين والصناعيين والفنيين والرعاة وصغار المنتجين.

وعند دراسة موضوع التسويق المصرفي في السودان خلال الفترة الأخيرة بعد اسلمة الجهاز المصرفي وتكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان نلاحظ الأتي:

1- إن السياسات التمويلية التي يضعها ويصدرها بنك السودان توجه بصورة مباشرة إلى مجالات الاستثمار في إطار الاقتصاد الكلي لتحقيق الإنتاج والنمو حيث أن القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يتأثر بـ 40% من جملة.

1. التمويل بعد أن كان 2% فقط قبل اسلمة البنوك ، أنحسر التمويل الذي كان يذهب للتجارة المحلية إلى 5%.

2- في إطار التصحيح الهيكلي للمصارف السودانية وتقوية مراكزها المالية تم دمج بعض المصارف وتوفيق أوضاعها ن ولجذب مدخرات العملاء وحمايتها من التآكل ثم أنشاء صندوق ضمان الودائع ولتنسيق بين السياسات النقدية والمالية وترويج وتوزيع الإصدارات الجديدة والفرص الاستثمارية الجديدة ثم إصدار السياسات التمويلية والمالية في وقت واحد وتم أنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية وبنك الاستثمار المالي.

3- أن الهيئة العليا للرقابة الشرعية تشجع المصارف على استنباط صيغ إسلامية للمعاملات المصرفية وتم اعتماد العمليات المصرفية التقليدية بعد تكييفها شرعيا وتطهيرها من الربا.

يضع بنك السودان الضوابط التالية في مجال التسويق المصرفي.

1- منع التعامل بسعر الفائدة أخذا وغطاءا توجها نحو اقتصاد إسلامي معافى.

2- تحديد السقوف الدنيا والعليا للتعريفة المصرفية

3- وضع السياسات التمويلية والنقدية والتي تتضمن تحديد مسبة الاحتياطي النقدي القانوني وتحديد نسبة السيولة الداخلية للمصارف وكما تحدد نسب المشاركة وهوامش أرباح المرابحات.

4- السياسة المصرفية الشاملة

خامسا: ايجابيات السوق المصرفي السوداني:

1- استبعاد المعاملات الربوية بالصيغ الإسلامية والربط بين أهداف البنك المتمثلة في الربحية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

2- إدخال نظام التعامل بهوامش أرباح المرابحات أدى إلى تقليل تكلفة التمويل المصرفي مما ساعد في زيادة الطلب على التمويل وبالتالي زيادة الاستثمار.

المشاكل التي تواجه السوق المصرفي:

1- هنالك بعض التشريعات تشكل مثار جدل من الناحية الشرعية مثل العمولات على الخدمات المصرفية التي تؤخذ في شكل نسب مئوية حيث يرى البعض أن يؤخذ في شكل مبلغ مقطوع للخدمة المصرفية والغرامات التي تفرض على المصارف.

2- أسلمة المصارف التجارية بنفس هيكلها القديم أوجد صعوبة في التكييف والتعامل بالنظام الجديد.

3- عدم تأهيل البنك المركزي لموظفيه بالفقه الإسلامي قبل التطبيق جعل صعوبة الرقابة والإشراف على المصارف.

الآثار الاقتصادية للمصارف الإسلامية[1]:

أن أنشاء المصارف الإسلامية له أثار مرتقبة على الاقتصاد العالمي نوجزها فيما يلي:

1/ دعم التنمية في الدول الإسلامية:

أن أنشاء المصارف الإسلامية سوف يحول الدول الإسلامية إلى دول صناعية لان المصارف التجارية الحالية ومركزها عادة في الدول الأجنبية لا تعني إلا بتصدير المواد الأولية إلى الدول الأجنبية أو استيراد السلع التامة الصنع من إنتاج مصانعها ،

[1] د. محمد كمال عطية ، نظم محاسبية في الاسلام ، (القاهرة : مكتبة وهبة 1989م) ، ص306

أما المصارف الإسلامية فإنها تقوم بتمويل المشروعات الضرورية للاقتصاد الوطني والإسهام بقدر مناسب في النشاط الصناعي ، وهذا سوف يؤدي إلى تحويل الدول الإسلامية وأغلبها من الدول النامية إلى دول صناعية

2/ التجارة الخارجية:

تقوم البنوك الإسلامية بتمويل التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية بعضها وبعض الأمر الذي سوف يؤدي إلى تغير ملحوظ في قوائم صادراتها ووارداتها مما يساعد على توجيه الاستثمار الأجنبي إلى خدمة المصالح الوطنية.

3/ الرقابة المالية:

أن المصارف الأجنبية لا تقع أعمالها تحت شروط الرقابة على الائتمان أو على الأقل لا تخضع لرقابة داخلية بمعرفة الدولة ، أما أنشاء المصارف الإسلامية سوف يساعد على زيادة فاعلية الإشراف المركزة على السياسات المصرفية وترشيد السياسة الائتمانية مما يساعد على توجيه الاستثمار الأجنبي في خدمة المصالح الوطنية ، حيث تكون الرقابة على السياسة المصرفية للدول الإسلامية داخل هذه المنطقة مما يخفف من حدة التضخم والاعتماد على الغير

4/ الاستقرار النقدي[1]:

أن النظم الاقتصادية الحالية لا تجعل أيه علاقة بين كمية النقود والسلع الموجودة لأن التوسع في إنشاء النقود الورقية في دول العالم وتزايد الائتمان الدفتري باستخدام نظام الفائدة الربوي يؤدي إلى التضخم والارتباك الاقتصادي بل أن بعض الباحثين يعزرون السبب الرئيسي للتضخم إلى نظام الفائدة ومن المتوقع أن الاستغناء عن النظام المصرفي الربوي يؤدي إلى إلغاء الفوضى الاقتصادية في العالم ويتجه بالإنسان ناحية الروح الجماعية بدلا من النظرة المادية البحتة.

5/ مستقبل الدول الإسلامية:

سوف يؤدي أنشاء المصارف الإسلامية في المنطقة العربية إلى التوسع الصناعي المنشود في المنطقة ، ونقل الخبرة الفنية والتكنولوجية إلى هذه المنطقة التي

[1] د. محمد كمال عطية ، مرجع سابق ، ص308

تمتلك أكثر من 70% من الموارد الأولية ولن ذلك إلا إذا اعتمدت في نظام اقتصادي مستقل وقد بدأت الباكستان بإلغاء النظام الربوي في جميع مصرفها العاملة ورغم ذلك فإن معدل أرباحها لم ينخفض عن مثيله في النظام الربوي.

تعريفة الخدمة المصرفية الصادرة من بنك السودان:

أن ضوابط وأسس الخدمات المصرفية الصادرة من بنك السودان قد تم إعدادها من قبل اتحاد المصارف ووافق عليها محافظ بنك السودان وهي ملزمة بجميع المصارف بالسودان حيث لا يجوز لأي مصرف أو مؤسسة مالية تجاوز الأسس والضوابط أو الحدود الدنيا المضمنة في التعريفة ، ومن الملاحظ أن فئات التعريفة تكون في شكل نسبة مئوية.

تم تبويب مجمل ضوابط تسعير الخدمات المصرفية في سبع فصول هي: الكمبيالات – الشيكات – الاعتمادات المستندية – التحاويل – الحسابات الجارية الأخرى خطابات الضمان – التمويل.

هنالك ضوابط وأسس يضعها البنك المركزي على تعريفة الخدمات المصرفية أهمها:

تعريفة الخدمات المصرفية ملزمة لكل فروع المصارف بالسودان.

1–التعريفة في شكل حدود دنيا ليكون تقديم الخدمة للعملاء هو ميزان التنافس لكل المصارف.

2– التعريفة شاملة لكل الخدمات المصرفية

3– من حق العميل الاطلاع على فئات التعريفة والإجابة على استفساراته اذا طلب ذلك.

4– على كل مصرف وضع تعريفته الخاصة ويجوز للمصرف إعفاء عملائه الممتازين تشجيعا لأصحاب الودائع ومن تكلفة طباعة الشيكات وعمولات مسك الدفاتر.

5– وإصدار كشوفات الحساب

6– تتم مراجعة التعريفة سنويا لتواكب المتغيرات التي تطرأ على الخدمات المصرفية.

من خلال العرض السابق يتضح للباحث أن السعر يلعب دورا حيويا في المزيج التسويقي في الخدمة المصرفية ذلك لأنه يجلب الإيرادات للمنشآت لذا تكون قرارات التسعير أثار جوهرية في تحديد القيمة للعميل كما أن أيضا تلعب دورا في تكوين الصورة الذهنية للخدمة وجودتها.

المبحث الثالث

أهمية استخدام محاسبة التكاليف في المصارف

أولا: لمحة تاريخية[1] :

1/ لم تكن المصارف حتى منتصف الستينات ، قد تنبهت بعد إلى أهمية الرقابة على تكلفة العمليات . وكانت قرارات التسعير تستند إلى ما يتبلور في حلبة المنافسة . غير أن أول باعث على الاهتمام بدراسة التكلفة والعمل على خفضها كان التضخم الكبير في الأسعار وانعكاساته على تكلفه العمليات ، وبالتالي توجه المصارف بشكل متزايد لرقابة المصروفات .

2/ وعلى الرغم من أن التكنولوجيا قد لعبت دوراً مهما في زيادة التكلفة إلا أنها ، أسهمت كذلك في تحقيق الكفاءة في معالجة البيانات ، التي تعاظم حجمها بسبب العمليات اليومية المتزايدة . وقد أدي استخدام الحاسوب Computer بوجه خاص ، إلى تغيير الهياكل العاملة في المصارف فيما يتعلق بالموارد البشرية ومهاراتها ، وتكلفتها ، فلم تعد تلك الموارد رخصيه الثمن . وقد كانت هنالك توجهات واضحة ، ومسيرة عامة ، نحو إحلال الآلة محل الإنسان في العلميات المصرفية لغرض اختزال الموارد البشرية وخفض تكلفتها ، ومن بين الأمثلة على ذلك النظم الآلية لنسلم ودفع النقد (Automated Teller Machines, Atms). كما عملت المصارف على تقليل مجالات اتصال الزبائن بالعاملين فيها ، وهي مستمرة في هذا الاتجاه .

3/ ومع ذلك فإن محاسبة التكاليف في المصارف ما تزال في مراحلها الأولي ، قياساً بما تحقق ، في هذا الخصوص في المنشآت الصناعية . وما زال عدد المصارف الذي يطبق نظم محاسبة التكاليف (المتقدمة) ليس كبيرا . وهنالك برنامج تقوده الولايات المتحدة الأمريكية هو النظام الاحتياطي الاتحادي والمصرف المركزي باسم تحليل التكلفة الوظيفية لبنك الاحتياط الاتحادي أو تكلفة الأنشطة (Federal. Reserve . Bank Functional Cost Analysis)

[1] د. خليل الشماع ، المحاسبة الإدارية في المصارف ، (عمان : د . ن ، 1997م) ، ص100

لكن يبقي تطبيق نظم محاسبة التكاليف سمة للمصارف الكبيرة ، ولحد ما المصارف متوسطة الحجم ويتضمن البرنامج المذكور تجميع البيانات على مستوي التكلفة الكلية (Maicro-Level للمصارف ومعالجتها وربط تكلفة نشاطات تجهيز الأموال بتكلفة توظيفها (استخدامها). أما على المستوي الجزئي (Macro-Level) فقد أمكن تدريجيا بموجب البرنامج نفسه ، من تحليل ربحية الزبون (Customer Profitability Analysis) واتخاذ قرارات التسعير والمحفظة ، وتخفيض الموارد ، تتخذ على أساس امتن من قاعدة التكلفة .

لم يعد استخدام محاسبة التكاليف قاصراً على المنشآت الصناعية وحدها ، بل نجده قد تعداها بحيث أصبح تطبيقها يشمل كافة وحدات الاقتصاد القومي سواء منها ما يقوم بإنتاج سلعة أو بأداء خدمة .

مع اشتداد حدة المنافسة وانكماش حجم الأعمال ونضوب مصادر الإيراد المختلفة بفعل الأزمة الاقتصادية وجدت البنوك أن أفضل ما يمكن أن تفعل له لتجاوز الأزمة وتضمن لنفسها البقاء هو أن تركز اهتمامها للتكاليف لإحكام الرقابة عليها .
وهنالك شبه إجماع على أن وظائف البنك تنقسم إلى مجموعات رئيسية ثلاثة هي :
1/ وظيفة الإيداع :

المقصود بها تلك العمليات السلبية التي يقوم بها بغرض الحصول على الأموال التي سيضعها تحت تصرف العملاء . ولا تعد الودائع هنا مجرد مواد خام كما يري البعض . فالبنك بقبوله تلك الودائع (جارية أو زمنية) إنما يقوم بأداء خدمة لأصحابها تتمثل في المحافظة عليها من ناحية كما يتيح لهم الحصول على مقابل (فائدة) كما يضعها تحت تصرفهم حين حاجتهم إليها من ناحية أخرى . فهي وأن كانت بمثابة المادة الخام ، إلا أن الاحتفاظ بها في حد ذاته يعد واحداً من خطوط لإنتاج لدي البنك

2/ وظيفة الاستثمار :

والتي تتضمن مجموعة من العمليات الايجابية يقوم بها بهدف تشغيل ما تجمع لديه من موارد ، من أهمها منح الائتمان وعمليات الاستثمار المختلفة مثل شراء الأوراق المالية...الخ .

3/ وظيفة أداء الخدمات المصرفية :

وتتمثل في مجموعة من العلميات التي يقوم بها البنك بوصفه وكيلاً بالعمولة ومن بينها شراء وبيع الأوراق المالية ، وتحصيل الأوراق التجارية وغيرها من مجموعة الخدمات المشابهة .

وعلى ذلك يمكن القول بأنه إذا كانت الودائع هي بمثابة المواد الخام لدي البنك ، فإن المنتج النهائي يتمثل في خطوط ثلاث هي : وظائف البنك وأنشطته السابق ذكرها .

أشار أحد الكتاب إلى أن الحالات التالية تعتبر خير دليل على أهمية تطبيق محاسبة التكاليف في المصارف وهي:[1]

1/ زيادة مصروفات التشغيل في البنوك بصفة عامة مما يؤكد الحاجة إلى تحقيق الرقابة على هذه المصروفات عن طريق تحديد المصروفات الخاصة بكل قسم من أقسام البنك ومقارنته بأقسام النشاط الأخرى .

2/ توسع البنوك التجارية في الخدمات التي تؤديها إلى عملائها مثل سداد فواتير الكهرباء فما تكلفة هذه الخدمات ؟ مثلا وغيرها من الخدمات المصرفية .

3/ قيام بعض البنوك في الخارج برفع سعر الفائدة على بعض أنواع الودائع فما هي التكلفة الإجمالية لهذا النوع من الودائع ؟ ومن المسلم به أن تكلفة الودائع لا تقتصر على الفوائد التي تدفع إلى المودعين إذ أن هنالك تكاليف أخرى مباشرة وغير مباشرة خاصة بترغيب الأفراد والهيئات في إيداع مدخراتهم في البنك .

4/ تقوم البنوك بتقديم القروض المختلفة إلى المشروعات العامة والخاصة مما يستلزم معرفة وتحديد تكلفة عنصر التمويل لكل نوع من أنواع هذه القروض .

---

[1] د. محمد عباس حجازي ، سمنار عن استخدام محاسبة التكاليف في البنوك ، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري 1967م ، ص7

5/ يساعد استخدام محاسبة التكاليف في البنوك على مد الإدارة بمعلومات مهمة تساعدها على رسم سياسات الاستثمار بما يحقق أفضل استخدام لمصادر الأموال واختيار انسب الوسائل لتجميع المدخرات .

لقد اتسع نطاق استخدام محاسبة التكاليف فلم تعد قاصرة على الشركات والمؤسسات الصناعية وحدها . والواقع أن المبدأ العام أنه حينما توجد نفقة أو مصروف ، فإن هنالك مجالا لاستخدام محاسبة التكاليف ويقول أحد الباحثين لقد

تزايدت أهمية محاسبة التكاليف في المصارف المعاصرة بسبب الكثير من المتغيرات التي من أهمها:

1/ تناقض الفروقات (Spreads) بين تكلفة تجهيز الأموال والعائد على توظيفها.

2/ المنافسة للحصول على الودائع ، وبخاصة الجارية منها ، مما يتطلب القيام بالتسعير المناسب للخدمات المصرفية.

3/ الانتشار الكبير في الخدمات المصرفية غير المستندة إلى الأموال (الرصيد) مثل خدمات معالجة البيانات.

4/ تطوير نظم التحويل الآلي للأموال والاتجاه نحو الودائع الجارية ذات الفائدة.[1]

ثانيا: طرق قياس التكلفة:

يعتبر قياس تكلفة الإنتاج وتحديد نصيب الوحدة من الإنتاج سواء كان سلعه أو خدمة أحد البيانات الرئيسية التي يقدمها نظام التكاليف ، ويعتمد قياس تكلفة الإنتاج على نظرية التكاليف المتبع والتي قد تكون:[2]

- نظرية التكاليف الكلية Full Absorption Costing
- نظرية التكاليف المتغيرة Variable (Merging) Costing

طبقا للنظرية الأولى يتم تحديد تكلفة وحدة الإنتاج على أساس تحميلها بنصيبها من كافة عناصر التكاليف التي تم إنفاقها سواء مباشرة أم غير مباشرة ، ثابتة أم متغيرة ومنطق هذه النظرية لا يفرق بين عناصر التكاليف من حيث سلوكها تبعا لحجم النشاط فكل

---

[1] أ. د. خليل الشماع ، مرجع سابق ، ص 161

[2] د.عباس شافعي ، التكاليف المتغيرة ، (القاهرة: مكتبة عين شمس ،1975م) ص28

عناصر التكاليف التي يتم إنفاقها خلال فترة معينة يتم تحميلها لوحدات الإنتاج بغض النظر عن كون حجم النشاط هو المسئول في إنفاقها أم لا.

وتقضي النظرية الثانية بتحديد تكلفة وحدة الإنتاج على أساس تحميلها بنصيبها من عناصر التكاليف المتغيرة، أما عناصر التكاليف الثابتة فيتم تحميلها للفترة الزمنية التي تم إنفاقها فيها. وذلك على أساس أن وحدة التكلفة لا تحمل إلا بالتكاليف التي تسببت في وقوعها ، ومن ثم لا تحمل باي تكاليف تتعلق بالفترة لارتباطها بالعناصر وليس بوحدة المنتج.[1]

ويرجع أساس الاختيار بين النظرتين " إلى تحقيقها للأهداف التي تنشدها إدارة الوحدة الاقتصادية من جراء استخدامها لمحاسبة التكاليف والتي تتمثل في المساعدة في مجالات التخطيط ورقابة الأداء واتخاذ القرارات وترشيدها.[2] ، وأشار أحد الباحثين.[3] الى أن جوهر الخلاف بين النظريتين في تحميل مجموعة عناصر التكاليف التي تزداد بالنسبة لأجمالي التكاليف كلما انخفض الإنتاج ، وتنخفض بالنسبة لأجمالي التكاليف كلما زاد الإنتاج ، ووجود مثل هذه التكاليف هو الذي أدى إلى خلق مشكلة التكاليف الإضافية والتي أدت في النهاية إلى الخلاف السائد بين أنصار كل نظرية.وبالنسبة لتكاليف البنوك فإنها تتضمن العنصرين أيضا فهنالك منها ما يتغير تبعا لحجم النشاط ومنها ما يبقى ثابتا رغم التغيير في حجم هذا النشاط.

يرى أحد الباحثين.[4] أن المشكلة الرئيسية التي تواجه إدارة البنك حين تحديد سلوك عناصر التكاليف تبعا لحجم النشاط المصرفي تتمثل في أن بعض تلك العناصر تعد متغيرة بالنسبة لعلاقتها بحجم النشاط في مركز التكلفة الذي توجد فيه غير أن عدم ارتباطها مباشرة بالأقسام التي لها اتصال مباشر بالعملاء والتي تتولى مباشرة أداء

---

[1] أ. محمد محمد السيد جزار ، محاسبة التكاليف ، إدارة تحليلية تساند الادارة في تحقيق الاهداف ،1973م ، نقلا عن حسن أحمد غلاب ، مرجع سابق ،ص28

[2] د.حسن أحمد غلاب ن محاسبة التكاليف في البنوك ، (القاهرة: لم يذكر تاريخ نشر ، 1975م) ص28

[3] F.Bradshaw Makin Overhead costs in theory and gee and company (publishers) limited second Edition نقلا عن المرجع السابق ، ص28

[4] المرجع السابق ، ص30

الوظائف الرئيسية للبنك (إيداع – استثمار – أداء خدمات مصرفية) قد تجعل منها متغيرة ، أو ثابتة تبعا لحجم النشاط في تلك الأقسام الأخيرة.

ويرجع تأخر تطبيق محاسبة التكاليف في البنوك للأسباب الآتية:[1]

1/ أن موضوع استخدام محاسبة التكاليف في البنوك لازال في المهد ، فلم يبدأ تطبيق هذا النظام في الخارج إلا في أوائل الخمسينيات وبطبعه الحالي يحتاج إلى نظام جديد لفترة من الوقت لاختباره وتطويره ومعالجة العيوب التي قد تظهر فيه عند التطبيق.

2/ عدم توفر الخبرات الفنية والكفايات اللازمة لتطبيق أنظمة محاسبة التكاليف في البنوك.

3/ عد وجود الوعي الكافي بأهمية تطبيق أنظمة التكاليف في البنوك والمزايا التي يمكن أن يحققها .

4/ نقص المراجع العلمية التي تعالج استخدام محاسبة التكاليف في البنوك وخلو المكتبة العربية من الكتب التي تبين كيفية تطبيق هذا النظام. كما أن الموضوع لم بق الاهتمام الكافي والعناية اللازمة من جانب الباحثين وأساتذة الجامعات.

5/ وجود اعتقاد لدى البعض بأن تطبيق واستخدام محاسبة التكاليف في البنوك يحتاج الى تكلفة مرتفعة ، ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح ، فالواقع أن تكلفة استخدام سليم لمحاسبة التكاليف في البنوك تعتبر تكلفة بسيطة جدا إذا قورنت بالمزايا التي يمكن أن يجنيها البنك من تطبيق هذا النظام.[2]

ايجابيات محاسبة التكاليف:

تحقق محاسبة التكاليف في المصارف العديد من الايجابيات أهمها ما يلي:[3]

1/ تحديد أهداف واضحة لمراكز التكلفة في عملية وضع الموازنة ، ثم تقييم تلك الأهداف لغرض تقييم الأداء دوريا.

2/ تجهيز البيانات اللازمة لتحسين الخدمات المصرفية ، وتسعيرها ، والمساعدة على تحديد النشاطات التسويقية التي تنطلق من حسابات التكلفة.

---

[1] د. محمد عباس حجازي ، مرجع سابق ، ص3

[2] المرجع السابق ، ص3

[3] أ.دخليل الشماع ، مرجع سابق ، ص161

3/ تشجع العمل بنظم الرقابة الفعالة (التشغيلية) مثل إنتاجية العاملين ، وتشخيص مشكلات مجرى العمل (Work Flow) وتحسين إدارة كل مراكز تقديم الخدمة في المصرف.

4/ تشخيص المشكلات المحتملة عند إجراء الرقابة الداخلية لغرض مراجعتها (تدقيقها) دوريا

5/ وضع أطار شامل للعلاقات المترابطة بين تقسيمات المصرف ، وبعبارة أخرى نوعية المدراء بأهمية القرارات الإدارية والمالية التي يتخذونها ، وأثار بعضها على بعض ، وعلى مراكز التكلفة في المصرف وهذا يعنى أن رفع الكفاءة في مركز تكلفة ما قد يكون على حساب زيادة التكلفة وخفض الكفاءة في مركز تكلفة أخرى.

6/ احتساب التكلفة الصافية للنشاط لغرض حساب العائد على الأموال ، وعلى أجزاء المحفظة وعلى حق الملكية.

رابعا: العوامل المؤثرة في اختيار نظام التكاليف:

هنالك عدة اعتبارات أو عوامل رئيسية يجب على مصمم النظام مراعاتها حتى يتناسب النظام المقترح مع الأغراض المطلوب منه تحقيقها ن وتلك العوامل هي[1]:

1/ هدف الإدارة:

الإدارة الحديثة تعتبر نظام التكاليف من أهم الوسائل التي تضئ لها الطريق نحو التحقيق الأمثل لأغراض المنشأة ، ويعطي نظام التكاليف بيانات تساعد في ترشيد القرارات الإدارية . وأن كان لا يحقق كل أهداف محاسبة التكاليف إلا أنه يعطي من البيانات ما يخدمها في اتخاذ قراراتها الإدارية ، وعند تصميم نظام التكاليف في منشأة معينة ، وجب على مصمم النظام أن يحقق من أهداف الإدارة من وجود هذا النظام ونوعية البيانات المطلوبة والأغراض المطلوبة من أجلها. فقد تقتصر طلبات الإدارة من نظام التكاليف على الحصول على بيانات عن تكلفة الوحدة المنتجة بغرض الحصول على نظام سليم للتسعير ولهذا فإن الإدارة تسعى إلى نظام التكاليف يحقق الهدف الأول

[1] إبراهيم السباعي، نظام التكاليف في المشروعات الصناعية ، الأصول العلمية والتطبيقات العملية ، (القاهرة: مكتبة الشباب ، 1975م) ص17

لمحاسبة التكاليف وهو تحديد التكلفة. فمحاسب التكاليف والإدارة هدفهما الأساسي هو خدمة المنشاة والسير بها نحو تحقيق أغراضها بأعلى كفاية وأقل تكلفة.

2/ كفايــة الإدارة والتنظــيم الإداري: أن لكفايـة الإدارة فـي حـد ذاتهـا وكفايـة التنظـيم الإداري الذي ينظم وينسق الأعمال الإدارية المختلفة ، والعلاقات بين بعضها البعض أثر كبير على مدى الاستفادة من البيانات التي تتولد منها نظم التكاليف سواء كانت فعلية أو تقديرية . ويتعلق ذلك بمدى تحديد السلطات والمسئوليات.

3/ التنظيم الفني وطبيعة عمليات المنشاة: يتأثر نظام التكاليف بنوع الصناعة التي تعمل فيها المنشأة سواء كانت صناعية تحويلية كالصناعات المعدنية أو صناعات استخراجية كالمناجم أو صناعة خدمات . كما يتأثر النظام بكفاية تخطيط القوة العاملة في المنشأة وطرق توزيعهم والوسائل المستخدمة في أداء واجباتهم، حيث يجب أخذ هذه العوامل في الحسبان عند تقييم الوسائل المناسبة لحصر ورقابة عنصر الأجور.

4/ نفقة أنشاء النظام:

يجب على مصمم النظام أن يقارن تكلفة تنفيذ مثل هذا النظام والفائدة التي تعود على الإدارة والمنشأة من جراء الحصول على مثل هذه البيانات والمقارنات. فلا يجب بأي حال من الأحوال اشتراط الحصول على بيانات تكلفة عملية معينة ، إذا كانت تكلفة الحصول على هذه البيانات تفوق تكلفة العملية ذاتها.

5/ كفاية محاسبي التكاليف:

محاسب التكاليف هو المختص بتجميع البيانات التي يتولد عنها النظام ، وتحليلها التحليل المناسب وعرضها بطريقة سليمة على المسئولين في الهيكل التنظيمي للمنشأة.

فإذا نقص المحاسب الدراية العلمية للقيام بهذه الواجبات فقد يؤدي قصوره إلى ضعف البيانات المقدمة للإدارة وقصور نظام التكاليف عن أداء دوره في ترشيد الإدارة.

خامسا: طبيعة محاسبة التكاليف في المصارف:

ليست محاسبة التكاليف معزولة عن المحاسبة المالية بل هي امتداد لها. فكشف الدخل (حساب الأرباح والخسائر) لا يعكس تبويب المصروفات حسب أقسام أو فروع المصرف أو نشاطه الأساسية في مجالات تجهيز الأموال للمصرف بل يعنى بالإجماليات الكلفوية على صعيد المصرف ككل.

ولذلك يبقى من المهم إيجاد نظام يمكن بموجبه حساب تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات المصرفية ، فمثلا (صرف شيك أو التحصيل) مما يساعد في تحديد أجور الخدمات المصرفية في مختلف تقسيمات المصرف[1].

سادسا: أغراض محاسبة التكاليف في المصارف:

تطبق محاسبة التكاليف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بنفس الطريقة التي تتبعها المحاسبة العامة وتمد بسجلات تفصيلية وتحليل وترجمة للنفقات التي تحدث بصدد أي ناحية من نواحي النشاط كما أنها تضع تحت أنظار الإدارة أي نتائج تستلزم التصحيح فضلا عن ذلك فإنها تمد الإدارة ببيانات التكاليف التي تمكنها من الوصول إلى حل من المشاكل مثل التسعير ، وتحليل النفقات الرأسمالية...الخ.

وتستخدم محاسبة التكاليف بصفة عامة في مجالات تحديد التكلفة (الرقابة) والتحليل لغرض اتخاذ القرارات يمكن القول بأن أغراض محاسبة التكاليف لدى المصارف تتمثل فيما يلي:[1]

1/ الرقابة على نواحي النشاط المصرفي:

وذلك عن طريق الإيداع بالبيانات والمعلومات الدقيقة والسريعة التي تمكن الإدارة من رقابة تكاليف الوحدة المنتجة سواء في ذلك عناصر التكاليف المباشرة أو غير المباشرة.

يؤكد أهمية دور التكاليف في رقابة عمليات الوحدة الاقتصادية ، بما للمنافسة من أهمية بصدد تحديد أسعار السلع والخدمات ومن ثم فغن مقدرة أي وحدة تنظيمية

---

[1] أ.د خليل الشماع ، الميزانيات التقديرية للمصرف ، (عمان: المعهد العربي للدراسات المصرفية ، 1989م) ص236

[1] The institute of chartered accountan in england and walse development cost accounting gee and E(publishers limited 1966 نقلا عن المرجع السابق ، ص11

معينة على تحقيق الربح أنما تتأثر في الأساس بالكفاية التي تراقب بها عناصر التكلفة لديها.

2/ تحديد تكلفة وحدة الإنتاج المصرفي:

يستخدم تحديد تكلفة الإنتاج في أغراض عدة من بينها التسعير ، إلا أن هنالك من يرى تحديد أسعار خدمات المصرف قد تتأثر بمجموعة من العوامل التي قد لا تجعل من التكلفة العامل المؤثر بصددها ، ومن بين تلك العوامل معدل الفائدة السائد في السوق بالإضافة لعامل المنافسة.

3/ إمداد الإدارة بالأساس اللازم الاتخاذ القرارات:

تعدد خطوط الإنتاج لدى الجهاز المصرفي ، وانسياب البيانات والمعلومات يلزم الإدارة باتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ويتيح تحديد ربحية الخدمات المصرفية من البيانات والمعلومات ما يمكن الإدارة من اتخاذ قراراتها حيث يمكنها أن توجه اهتمامها بأكثرها ربحية على ان ذلك لا يعنى إهمال الأنشطة أو الخدمات الأقل ربحية.[2]

أن محاسبة التكاليف باعتبارها أداة الإدارة تعمل على إمدادها بالبيانات التي تعاونها في انجاز وظائفها الرئيسية (تخطيط ، رقابة، اتخاذ قرارات) وتتمثل أهم المعلومات التي توفرها في الآتي:

- تحديد تكلفة وحدة المنتج المصرفي.
- تحديد ربحية أنشطة ووظائف البنك الرئيسية والفرعية.
- بيانات عن تكلفة مصادر الأموال واستخداماتها.

ويتيح القياس لتكاليف وإيرادات البنك ، إمكانية أنجاز أهم أغراض محاسبة التكاليف التي تنشدها الإدارة من تطبيقها.

من خلال العرض السابق يتضح للباحث أن تطبيق نظام محاسبة التكاليف لتحديد التكلفة وتسعير الخدمة المصرفية يتيح للإدارة بيانات تفصيلية تساعدها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات كما أنها تمكن إدارة المصارف من تسعير الخدمات المصرفية بصورة دقيقة.

---

[2] المرجع السابق ، ص10

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي والبنك الإسلامي

المبحث الثاني: إجراءات وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول

يتضمن هذا المبحث نبذة تعريفية حول بنك فيصل الإسلامي وبنك الإسلامي

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي

نشأة وتأسيس البنك :

بدأت نشأة البنك في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك الحكومات ويتبع ذلك جهد شعبي وخاصة نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة لدعوة لإنشاء بنوك إسلامية .

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود بل ان فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل ، أولا برزت جامعة ام درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقة للتنفيذ ، في فبراير 1971م أفلحت جهود الأمير محمد فيصل ونفر كريم من السودانيين علي لحصول علي موافقة الرئيس الأسبق جعفر نميري عن قيام بنك إسلامي بالسودان بموجب الأمن المؤقت رقم 9 لعام 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي قد إجازته من السلطة التشريعية .

والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى وافقوا علي عملية التأسيس .

في 18اغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي كشركة مساهمة عامة محددة وفق قانون الشركات لعام 1975م وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1987م وقد حدد قانون إنشاء الشركات علي أن يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية علي تدعيم التنمية وذلك للقيام بجميع الأعمال المصرفية المالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كما يجوز له تحقيق أغراض إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخري .

أهداف البنك وأغراضه :

حدد البند الرابع من بنود التأسيس :

أهداف البنك وأغراضه كالآتي :

أ) القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في

مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية في أي إقليم أو منطقة في جمهورية السودان أو خارجها .

ب) تحصيل ودفع الأوامر واذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره .

ج) قبول الودائع بمختلف أنواعها .

د) سحب واستخراج وقبول وتصوير وتنفيذ الكمبيالات سواء كانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوليصة الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة لهذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي

هـ) إعطاء الغرض الحسن وفقاً للقواعد اقرها البنك .

و) الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير الخزائن لحفظ الممتلكات الثمينة .

ز) العمل كمنفذ للوصايا الخاصة للعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل علي تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخري لأي جهة خاصة أو عامة .

ح) تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاتها مع هذه المصارف .

ط) قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتبارين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها

أ) الجمعية العمومية للبنك :

وتحدد المادة (20) في النظام الأساسي سلطاتها وكيفية عقد اجتماعاتها وطرق التصويت فيها وتعتبر السلطة العليا في البنك التي تنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتعين أعضاء الهيئة الرقابية الشرعية والمراجع القانونية كما تجيز الحسابات الختامية للبنك .

ب) مجلس الإدارة :

تنص المادة (37) في النظام الأساسي صلاحيات واختصاصات مجلس الإدارة في كافة السلطات في إدارة البنك فيما يتطلب مباشرته في الجمعية العمومية ويتكون المجلس من عشرة أو خمسة عضوا علي الأكثر علي أن يكون 40% من السودانيين و 60% من الدول العربية الإسلامية (كان عدد الأعضاء 15 عضواً وتم تخصيصهم إلي 12

عضواً في الاجتماع السنوي السادس عشر للجمعية العمومية وهذه العضوية في مجلس الإدارة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد وتنظيم المواد (41 – 55) من النظام الأساسي لشروط عضوية مجلس الإدارة وكيفية الاختيار لها وتحدي إتعابها وكيفية اتخاذ القرارات في المجلس ويجوز لمجلس الإدارة أن يكلف لجنة مؤلفة من بين أعضائه لتمارس بعض سلطاتها المالية والإدارية متقيدة باللوائح والعمليات .

ج) هيئة الرقابة الشرعية :

المادة (73) من النظام الأساسي تنص علي تكوين هيئة الرقابة الشرعية في ثلاثة أعضاء علي الأقل وسبعة علي الأكثر وتشمل واجباتها في :

1- الاشتراك مع المسئولين في البنك لوضع نماذج العقودات والاتفاقات لجميع معاملات البنك مع المساهمين والمستثمرين وغير للتأكد من خلوها .

2- مراجعة عمليات البنك وتقديم ما تراه مناسباً في المشورة الشرعية لمجلس الإدارة في أي من الأمور الخاصة بمعاملات البنك .

نبذة تعريفية عن البنك الإسلامي السوداني

نشأة وتطور البنك الإسلامي السوداني

تم إنشاء البنك الإسلامي السوداني في عام 1982م وسجل طبقا لقانون الشركات عام 1925م ورأس المال المصرح به 60/000/0000ج سوداني ورأس المال المدفوع 30773780 ج سوداني.

أهداف البنك:يقوم البنك ببيع الأعمال المصرفية والمالية التجارية وكافة أعمال الاستثمار ويسهم في الآتي:

1- المشروعات الزراعية والصناعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالطريقة الكيفية التي يراها البنك مناسبة وفقا للشريعة الإسلامية.

2- الاهتمام بصغار الحرفيين صغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومعاونتهم ومساعدتهم في مشروعاتهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية.

3- تنشيط التجارة الخارجية ودفعها مما يحفظ التوازن المطلوب من الداخل والخارج لصالح الاقتصاد السوداني.

4- الاهتمام بأعمال التعدين والمشروعات العمرانية ومشروعات الخدمات وغيرها من المشروعات الاقتصادية.

5- تشجيع قيام سوق المال بالسودان وتدعيم وتوفير المناخ المناسب لنشاط رأس المال وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى الاستثمار.

6- تنمية وتطوير العلاقات مع أسواق المال والمانحين قطريا أو إقليميا 74- وإبرام الاتفاقيات التجارية لبيع مستلزمات الإنتاج ومدخلاته.

7- الانتشار الجغرافي لتحقيق التنمية الريفية ودعم وتشجيع صناعة المنتجات الصناعية

8- تعظيم الموارد المالية والقدرات الذاتية لتحقيق الاستغلالية الذاتية

9- إقامة الاستثمارات المشتركة التي تحقق أهداف ورسالة البنوك التنموية مثل مشاريع التجميع.

10- دعم الوضع الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطنين ونشر الوعي للمسؤولية الفردية.

فروع البنك: يضع البنك الإسلامي 12 فرعا داخل ولاية الخرطوم و29 فرعا في الولايات.

الشركات التابعة للبنك: الشركة الإسلامية للإسكان والمقولات وشركة السلامة للتأمين والشركة الإسلامية للتجارة والاستثمار.

كما يخضع البنك في جميع معاملاته لهيئة الرقابة التشريعية التي تتبع لمجلس الإدارة وتقوم بأداء أعمال الرقابة الشرعية من خلال فرق التفتيش.

كما يخضع البنك في معاملاته أيضا لقوانين الضرائب السودانية من الناحية الضريبية ولقوانين ديوان الزكاة السوداني من الناحية الذكوية ويتبع المصرف التكلفة التاريخية ومبدأ الاستحقاق المحاسبي في تسجيل إيراداته ومصروفاته.

اســتثمارات البنــك:يسـتثمر البنـك فـي الأوراق والمشـاركات والمضـاربات والمرابحـات والمتاجرات والمساهمات والمحافظ.

إيرادات البنك : تنشأ من مرابحات البنك الناتجة من عمليات المرابحة جزئيا في حالة الأقساط وكليا إذا كانت في نهاية الفترة والمشاركات بعد تصفيتها من ربح أو خسارة ، والمضاربات بعد تصفيتها من ربح أو خسارة والسلم بعد البيع.

استهلاكات البنك : يتبع البنك طريقة القسط الثابت في استهلاك موجوداته التي يقتنيها بغرض الاستخدام وفقا للأعمار الافتراضية التالية:

1- عقارات 40 سنة

2- وسائل نقل 7 سنة

3- أجهزة كمبيوتر واتصال 7 سنة

4- أجهزة الكترونية وكهربائية 7-10سنة

5- أثاثات ومعدات 10-13 سنة

المبحث الثاني

إجراءات وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

أداة الدراسة :

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يتمثل في وصف أسئلة الدراسة عن طريق التوزيع التكراري والنسبة المئوية لإجابات المبحوثين وكذلك وصف اتجاهات عينة الدراسة من خلال مقياس النزعة المركزية (المنوال)، الذي يوضح أغلب إجابات المبحوثين لكل سؤال من أسئلة الدراسة، وكذلك أستخدم الباحث المنهج التحليلي من خلال اختبار مربع كأي لاختبار أسئلة الدراسة ومعرفة الفروق في إجابات المبحوثين هل هي فروق ذات دلالة إحصائية أم أنها ناتجة عن الصدفة لا غير.

مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من أصحاب تخصص المحاسبة في مدينة شندي، ولاية نهر النيل لضمان فهم الأسئلة وبالتالي الوثوق في النتائج المتحصل عليها.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة من بنك فيصل الإسلامي والبنك الاسلامي ، مكونة من 50 شخص بطريقة عشوائية حتى لا تكون العينة المختارة متحيزة بغرض تعميمها علي المجتمع نظراً لصعوبة دراسة مجتمع الدراسة ككل، وبعد جمع الإستبانات من أفراد العينة وجد أن عددها 46 إستبانة، أي أن هنالك 4 إستبانات مفقودة لم تعاد للباحث، ولا تدخل في إجراءات التحليل. عليه يصبح حجم عينة الدراسة 46.

أداة الدراسة:

قام الباحث بجمع المعلومات من خلال الإستبيأن الذي تم وضعه علي شكل الأسئلة المغلقة بحيث كل عبارة في الإستبيأن يمكن أن تأخذ خمس إجابات وهي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق ولا أوافق بشدة)، بالإضافة للبيانات الشخصية.

الصدق والثبات للأداة:

تمت معرفة الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها علي مجموعة من الخبراء والمختصين وإعادة صياغة وحذف بعض الفقرات ودمج بعضها بناءً علي توجيهاتهم وخروج الإستبانة في شكلها النهائي، كما يعرف الثبات علي أنه أتساق المقياس أي إذا تم إعادة توزيع الإستبيأن علي عينة الدراسة تظل النتيجة ثابتة كما هي، كما تم قياس الصدق الداخلي من خلال مقياس الفا كرونباخ الموضح بالجدول (3-1-1):

جدول (3-1-1): يوضح قياس الصدق والثبات من خلال مقياس الفا كرونباخ

المعامل	القيمة	التفسير
الثبات	0.8068	عبارات الإستبيأن تمتاز بدرجة ثبات عالية
الصدق	0.8982	عبارات الإستبيأن تمتاز بدرجة صدق عالية

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2015م

الجدول (3-1-1) يوضح أن قيمة معامل الفا كرونباخ للثبات هي 0.8068 وهي أكبر من 0.5 مما يعني أن أسئلة الإستبانة تمتاز بدرجة ثبات عالية جداً، أي أن النتائج التي تم الحصول عليها تظل كما هي أو قريبة جداً اذا ما أعيد تطبيق الإستبانة على نفس أفراد العينة، كما نلاحظ أن قيمة معامل الفا كرونباخ للصدق 0.8982 وهي عبارة عن الجزر التربيعي لمعامل الثبات أيضاً هي أكبر من 0.5 مما يعني أن عبارات الاستبيان تمتاز بدرجة صدق عالية، أي أن أسئلة الدراسة تقيس ما يفترض البحث قياسه بالفعل.

الوسائل الإحصائية:

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما أستخدم الباحث برنامج Microsoft Excel في عمليات الرسم البياني.

أولا: تحليل المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

1/الفئة العمرية :

جدول (3-2-1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30	20	% 48.8
من 30 الي 40 سنة	13	% 31.7
من 41 إلي 50 سنة	7	% 17.1
أكثر من 50 سنة	1	% 2.4

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

شكل (3-2-1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية

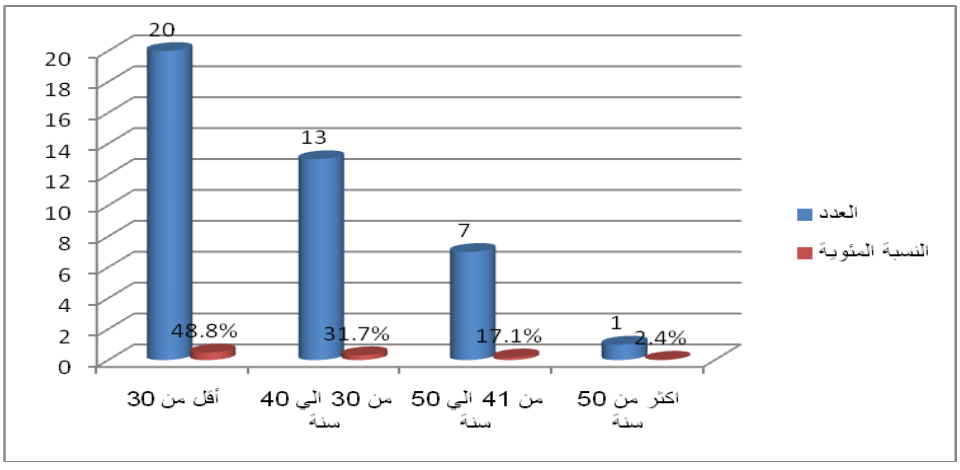

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول(**3-2-1**) والشكل(**3-2-1**) يتضح بأن أغلب أفراد عينة الدراسة ينتمون إلي الفئة العمرية أقل من 30 بنسبة 48.8%، تليها الفئة العمرية من 30 إلي 40 بنسبة 31.7%، تليها الفئة العمرية من 41 إلي 50 بنسبة 17.1%، وأخيراً الفئة العمرية أكثر من 50 سنة بنسبة بلغ 2.4%، وعليه يخلص الباحث إلي أن هنالك تنوع في الفئات العمرية لأفراد عينة الدراسة وهو مؤشر إيجابي.

2/ المؤهل العلمي:

جدول(3-2-2)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	4	% 8.7
دبلوم وسيط	2	% 4.3
بكالوريوس	30	% 65.2
دبلوم عالي	1	% 2.2
ماجستير	7	% 15.2
دكتوراه	2	% 4.3

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

شكل (3-2-2)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

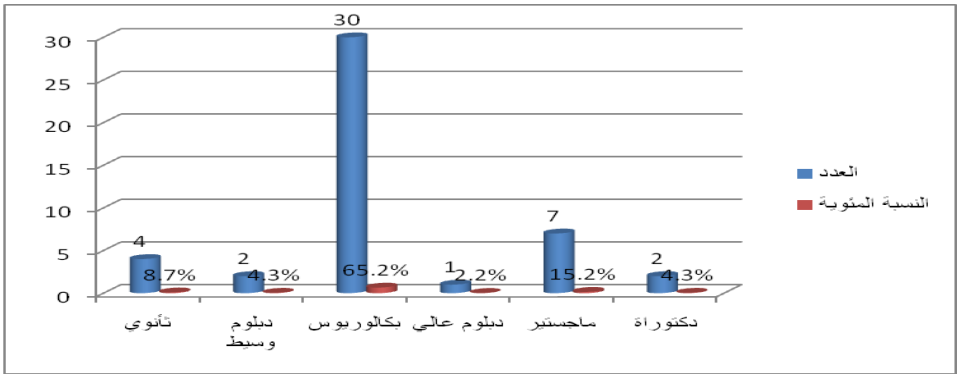

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

الجدول(3-2-2) والشكل(3-2-2) يتضح بأن المؤهل العلمي لحملة البكالوريوس حقق أعلي نسبة وهي 65.2%، يليهم حملة شهادة الماجستير بنسبة 15.2%، ثم حملة الشهادة الثانوية بنسبة 8.7%، يليهم حملة الدكتوراه والدبلوم الوسيط بنسب متساوية وهي 4.3%، وأخيراً حملة الدبلوم العالي بنسبة 2.2%، عليه يعد تنوع مستويات المؤهل العلمي مؤشراً إيجابياً علي أن الإجابات تم الحصول عليها من مبحوثين من درجات علمية مختلفة وهو مؤشر إيجابي وذلك لأن عينة الدراسة تمثل المجتمع.

3/ التخصص:

جدول (3-2-3)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	17	% 37.8
إدارة أعمال	12	% 26.7
اقتصاد	10	% 22.2
أخرى أذكرها	6	% 13.3

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

شكل (3-2-3)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص

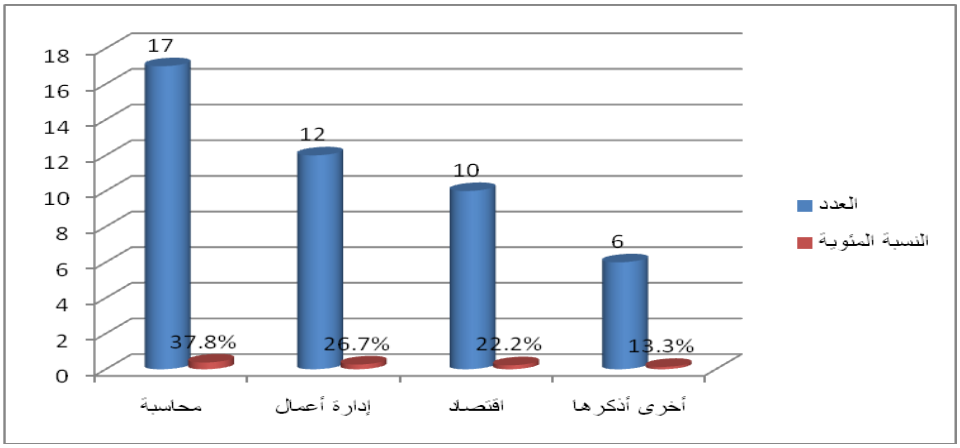

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول(3-2-3) والشكل(3-2-3) يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم أصحاب تخصص المحاسبة بنسبة بلغت 37.8%، يليهم أصحاب تخصص إدارة الأعمال ونسبتهم 26.7%، يليهم أصحاب تخصص الاقتصاد ونسبتهم 22.2%، وأخيراً أصحاب التخصصات الأخرى المختلفة والذين بلغت نسبتهم 13.3%، عليه يستدل الباحث علي أن أغلب إجابات المبحوثين تم الحصول عليها من أصحاب تخصص المحاسبة وهو مؤشر إيجابي وذلك لزيادة مستوي فهم المبحوثين لأسئلة الإستبانة المتعلقة بهذا التخصص.

4/ الوظيفة :

جدول(3-2-4)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
محاسب	22	% 47.8
مدير مالي	9	% 19.6
رئيس قسم	11	% 23.9
أخرى أذكرها	4	% 8.7

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

شكل (3-2-4)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

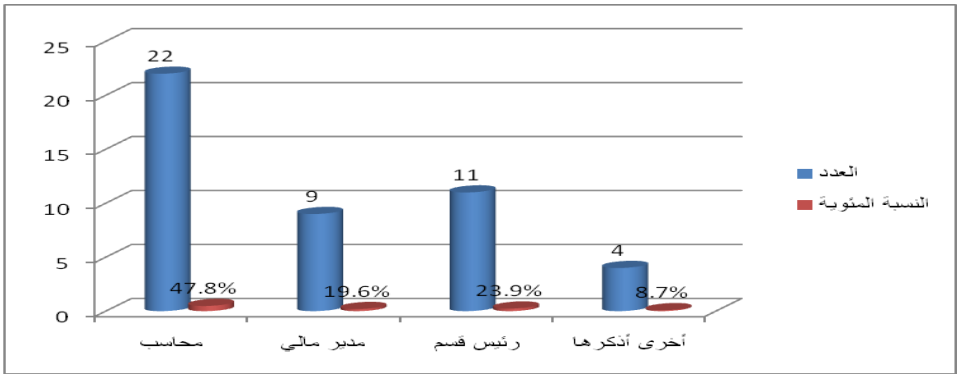

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول(**3-2-4**) والشكل(**3-2-4**) يتضح أن أعلى نسبة لموظفي المحاسبة والتي بلغت 47.8%، يليهم رؤساء الأقسام ونسبتهم 23.9%، يليهم المدراء الماليين ونسبتهم 19.6%، وأخيراً أصحاب الوظائف الأخرى غير التي ذكرت بنسبة بلغت 8.7%، عليه يستدل الباحث علي أن أغلب إجابات المبحوثين تم الحصول عليها هم محاسبين مما يعني فهمهم لأسئلة الإستبانة والوثوق بالمعلومات التي تم الحصول عليها.

5/ سنوات الخبرة :

جدول(3-2-5)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	19	% 41.3
من 5 وأقل من 10 سنوات	10	% 21.7
من 10 وأقل من 15 سنوات	7	% 15.2
15 سنة فأكثر	10	% 21.7

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

شكل (3-2-5)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

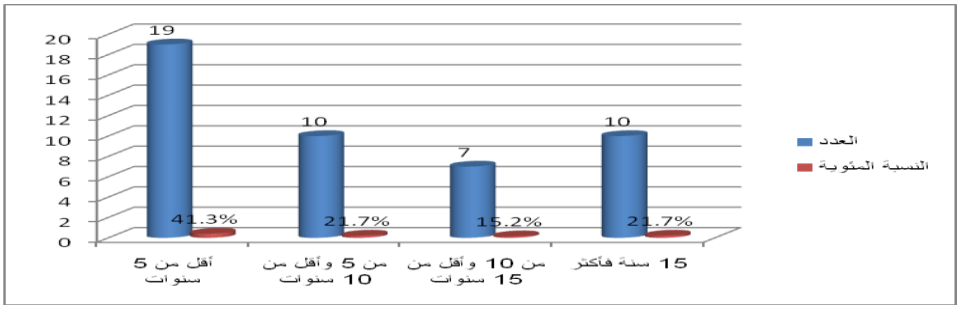

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول(**3-2-5**) والشكل(**3-2-5**) يتضح أن أعلي نسبة للموظفين أصحاب الخبرة أقل من 5 سنوات بلغت 41.3%، تليها نسبة متساوية لمن كانت خبرتهم من 5 إلي 10 سنوات و15 سنة فأكثر بنسبة بلغت 21.1%، وأخيرا أصحاب الخبرة من 10 إلي 15 سنة بنسبة بلغت 15.2%، عليه يستدل الباحث علي أن إجابات المبحوثين تم الحصول عليها من أصحاب خبرات عالية وهو مؤشر إيجابي.

الفرضية الأولي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المصارف نظام محاسبة التكاليف وتسعير الخدمات المصرفية

السؤال الأول: يؤدي تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف إلي تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية .

جدول(3-2-6)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الأولي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	26	% 56.5
أوافق	19	% 41.3
محايد	1	% 2.2
لا أوفق	0	% 0.0
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول(**3-2-6**) يتضح أن أغلب افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أن تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف يؤدي إلي تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية بنسبة بلغت (56.5%) ، يليهم من يوافقون بدون تشدد بنسبة بلغت (41.3%) ، وأخيراً المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (2.2%)، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين وغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث

إلي أن نسبة الموافقين 97.8% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين البالغة 0.0%.

السؤال الثاني: يؤدي تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف إلي تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية

جدول(3-2-7)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الأولي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	26	% 56.5
أوافق	16	% 34.8
محايد	3	% 6.5
لا أوفق	1	% 2.2
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول**(3-2-7)** يتبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أن تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف يؤدي إلي تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية بنسبة بلغت (56.5%) ، يليهم من يوافقون بدون تشدد بنسبة بلغت (34.8%) ، يليهم المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (6.5%) ، وأخيراً غيرالموافقين بنسبة (2.2%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 91.3% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين2.2%.

السؤال الثالث: تسعير الخدمات المصرفية بموجب نظام محاسبة التكاليف يؤدي إلي دقة تحديد تكلفة الخدمة المقدمة

جدول(3-2-8)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الأولي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	15	% 32.6
أوافق	29	% 63.0
محايد	2	% 4.3
لا أوفق	0	% 0.0
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

الجدول**(3-2-8)** يوضح أن (63.0%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بدون تشدد علي أن تسعير الخدمات المصرفية بموجب نظام محاسبة التكاليف يؤدي إلي دقة تحديد تكلفة الخدمة المقدمة، يليهم من يوافقون بشدة بنسبة بلغت (32.6%) ، وأخيراً المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (4.3%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين وغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 95.6% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين البالغة 0.0%.

السؤال الرابع: يؤدي استخدام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات إلي التحسين من سمعة المصرف

جدول(3-2-9)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الأولي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	17	% 37.0
أوافق	26	% 56.5
محايد	3	% 6.5
لا أوفق	0	% 0.0
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول(**3-2-9**) يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون بدون تشدد علي أن استخدام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات يؤدي إلي التحسين من سمعة المصرف بنسبة (56.5%) ، يليهم من يوافقون بشدة بنسبة بلغت (37.0%) ، وأخيراً المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (6.5%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين وغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 93.5% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين البالغة 0.0%.

السؤال الخامس: يمكن تسعير الخدمات المصرفية المصرف من زيادة الحصة السوقية

جدول(3-2-10)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الأولي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	23	% 51.1
أوافق	15	% 33.3
محايد	6	% 13.3
لا أوفق	1	% 2.2
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول**(3-2-10)** يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه يمكن تسعير الخدمات المصرفية المصرف من زيادة الحصة السوقية بنسبة بلغت (51.1%) ، يليهم من يوافقون بدون تشدد بنسبة بلغت (33.3%) ، يليهم المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (13.3%) ، وأخيراً غيرالموافقين بنسبة (2.2%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 84.4% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين البالغة 2.2%.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حساب تكلفة الخدمات المصرفية وتسعيرها.

السؤال الأول: تقوم المصارف بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً لتوجيهات بنك السودان المركزي

جدول(3-2-11)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	28	% 60.9
أوافق	17	% 37.1
محايد	1	% 2.2
لا أوفق	0	% 0.0
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول**(3-2-11)** يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أن المصارف تقوم بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً لتوجيهات بنك السودان المركزي وذلك بنسبة (60.9%) ، يليهم من يوافقون بدون تشدد بنسبة بلغت (37.1%) ، وأخيراً المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (2.2%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين وغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 98.0% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين البالغة 0.0%.

السؤال الثاني: تقوم المصارف بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً للموقع الجغرافي

جدول(3-2-12)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	24	% 53.3
أوافق	14	% 31.1
محايد	5	% 11.1
لا أوفق	2	% 4.4
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من الجدول **(3-2-12)** يتبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه تقوم المصارف بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً للموقع الجغرافي بنسبة بلغت (53.3%) ، يليهم من يوافقون بدون تشدد بنسبة بلغت (31.1%) ، يليهم المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (11.1%) ، وأخيراً غيرالموافقين بنسبة (4.4%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 84.4% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين البالغة 4.4%.

السؤال الثالث: تحدد المصارف تكلفة الخدمات المصرفية مع مراعاة مستويات التكلفة في البنوك المشابهة

جدول(3-2-13)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	12	% 26.1
أوافق	24	% 52.2
محايد	9	% 19.6
لا أوفق	1	% 2.2
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول **(3-2-13)** يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون علي أنه تحدد المصارف تكلفة الخدمات المصرفية مع مراعاة مستويات التكلفة في البنوك المشابهة وذلك بنسبة بلغت (52.2%)، يليهم من يوافقون بشدة بنسبة بلغت (26.1%) ، يليهم المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (19.6%) ، وأخيراً غيرالموافقين بنسبة (2.2%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 78.3% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين2.2%.

السؤال الرابع : تكلفة الخدمات المصرفية البسيطة تؤدي إلي زيادة عدد العملاء

جدول(3-2-14)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	% 45.7
أوافق	15	% 32.6
محايد	9	% 19.6
لا أوفق	1	% 2.2
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من الجدول **(3-2-14)** يتبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أن تكلفة الخدمات المصرفية البسيطة تؤدي إلي زيادة عدد العملاء بنسبة بلغت (45.7%) ، يليهم من يوافقون بدون تشدد بنسبة بلغت (32.6%) ، يليهم المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (19.6%) ، وأخيراً غيرالموافقين بنسبة (2.2%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 78.3% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين البالغة 2.2%.

السؤال الخامس : سرعة وإتقان الخدمات المصرفية يؤدي إلي نتائج إيجابية تحقق فوائد بنسب عالية

جدول(3-2-15)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	28	% 60.9
أوافق	15	% 32.6
محايد	3	% 6.5
لا أوفق	0	% 0.0
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول **(3-2-15)** يتبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أن سرعة وإتقان الخدمات المصرفية تؤدي إلي نتائج إيجابية تحقق فوائد بنسبة (60.9%) ، يليهم من يوافقون بدون تشدد بنسبة بلغت (32.6%) ، وأخيراً المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (6.5%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين وغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 93.5% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين البالغة 0.0%.

الفرضية الثالثة: النموذج المقترح للتسعير وفقاً للتكاليف في القطاع المصرفي هو المناسب للتطبيق في المصارف السودانية .

السؤال الأول: مقترح التسعير المحدد بواسطة بنك السودان المركزي بحد أدني وحد أعلي يودي إلي تباين في عوائد المصارف

جدول(3-2-16)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	22	% 50.0
أوافق	17	% 38.6
محايد	5	11.4
لا أوافق	0	% 0.0
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

الجدول(**3-2-16**) **يو**ضح أن (50.0%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أن مقترح التسعير المحدد بواسطة بنك السودان المركزي بحد أدني وحد أعلي يؤدي إلي تباين في عوائد المصارف، كما وافق علي ذلك بدون تشدد (38.6%) ، وأخيراً المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (11.4%)، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين وغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 88.6% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين البالغة 0.0%.

السؤال الثاني: يمكن للمصارف أن تحقق عوائد بنسب عالية في حالة تطبيق النموذج المقترح وفقاً للتكاليف

جدول(3-2-17)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	18	% 40.9
أوافق	22	% 50.0
محايد	3	% 6.8
لا أوافق	1	% 2.3
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول**(3-2-17)** يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون بدون تشدد علي أنه يمكن للمصارف أن تحقق عوائد بنسب عالية في حالة تطبيق النموذج المقترح وفقاً للتكاليف بنسبة بلغت (50.0%) ، يليهم من يوافقون بشدة بنسبة بلغت (40.9%) ، يليهم المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (6.8%) ، وأخيراً غيرالموافقين بنسبة (2.3%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 90.9% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين البالغة 2.3%.

السؤال الثالث: يؤدي تسعير الخدمات المصرفية وفقاً للتكاليف إلي زيادة إيرادات المصرف

جدول(3-2-18)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	10	% 23.3
أوافق	31	% 72.1
محايد	2	% 4.7
لا أوافق	0	% 0.0
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول(**3-2-18**) يتبين أن (72.1%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بدون تشدد علي أن تسعير الخدمات المصرفية وفقاً للتكاليف يؤدي إلي زيادة إيرادات المصرف، كما وافق علي ذلك بتشدة (23.3%) ، وأخيراً المحايدين وهم من تحفظوا برأيهم ولم يظهروا موافقة أوعدمها بنسبة (4.7%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين وغيرالموافقين بشدة، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين 95.4% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين البالغة 0.0%.

السؤال الرابع: من المناسب للقطاع المصرفي أن يتولي البنك المركزي أمر التسعير

جدول(3-2-19)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	17	% 38.6
أوافق	15	% 34.1
محايد	8	% 18.2
لا أوافق	3	% 6.8
لا أوافق بشدة	1	% 2.3

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول(**3-2-19**) يتضح أن (38.6%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أنه من المناسب للقطاع المصرفي أن يتولي البنك المركزي أمر التسعير، بينما وافق علي ذلك بدون تشدد(34.1%) ، أما المحايدون فكأنت نسبتهم (18.2%) بينما بلغت نسبة غيرالموافقين بدون تشدد(6.8%) ، وأخيراً غيرالموافقين بشدة فكأنت نسبتهم(2.3%) ، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين (72.7%) وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة غيرالموافقين والبالغة (9.1%).

السؤال الخامس: تحديد تكلفة تقديم الخدمات المصرفية وتنوعها (سداد فواتير ودفع رسوم، صراف آلي) بناءً علي النموذج المقترح يساعد في زيادة الإيرادات للمصرف

جدول(3-2-20)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	19	% 43.2
أوافق	16	% 36.4
محايد	7	% 15.9
لا أوافق	2	% 4.5
لا أوافق بشدة	0	% 0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

الجدول(**3-2-20**) يتبين أن(43.2%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علي أن تحديد تكلفة تقديم الخدمات المصرفية وتنوعها (سداد فواتير ودفع رسوم، صراف آلي) بناءً علي النموذج المقترح يساعد في زيادة الإيرادات للمصرف، كما وافق علي ذلك بدون تشدد (36.4%) ، أما المحايدون فكأنت نسبتهم (15.9%) ، وأخيراً بلغت نسبة غيرالموافقين بدون تشدد(4.5%) ، ولا توجد نسبة تذكر لغيرالموافقين بشدة علي ذلك، عليه يخلص الباحث إلي أن نسبة الموافقين (79.6%) وهي نسبة عالية بالمقارنة مع نسبة غيرالموافقين والبالغة (4.5%).

المبحث الثالث

أختبار فرضيات الدراسة

عرض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة: في هذا المبحث قام الباحث باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل علي حدة.

أولاً: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولي: تنص فرضية الدراسة الأولي من فرضيات الدراسة علي أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المصارف نظام محاسبة التكاليف وتسعير الخدمات المصرفية " والغرض من هذه الفرضية هو معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المصارف نظام محاسبة التكاليف وتسعير الخدمات المصرفية أم لا ؟ وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولي ويتم ذلك عن طريق حساب المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل سؤال من أسئلة الفرضية الأولي كما في الجدول التالي:

جدول **(3-2-21)**

المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة علي أسئلة الفرضية الأولي

م	الأسئلة	المنوال
1	يؤدي تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف إلي تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية	أوافق بشدة
2	يؤدي تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف إلي تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية	أوافق بشدة
3	تسعير الخدمات المصرفية بموجب نظام محاسبة التكاليف يؤدي إلي دقة تحديد تكلفة الخدمة المقدمة	أوافق
4	يؤدي استخدام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات إلي التحسين من سمعة المصرف	أوافق
5	يمكن تسعير الخدمات المصرفية المصرف من زيادة الحصة السوقية	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من الجدول(**3-2-21**) نلاحظ ما يلي:

1- بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الأولي هي (أوافق بشدة) ، عليه يخلص الباحث إلي أن تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف يؤدي إلي تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية

2- بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الأولي هي (أوافق بشدة) ، عليه يخلص الباحث إلي أن تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف يؤدي إلي تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية

3- بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الأولي هي (أوافق) ، عليه يخلص الباحث إلي أن تسعير الخدمات المصرفية بموجب نظام محاسبة التكاليف يؤدي إلي دقة تحديد تكلفة الخدمة المقدمة

4- بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الأولي هي (أوافق بشدة) ، عليه يخلص الباحث إلي أنه غالباً ما يؤدي استخدام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات إلي التحسين من سمعة المصرف

5- بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الأولي هي (أوافق بشدة) ، عليه يخلص الباحث إلي أنه غالباً ما يمكن تسعير الخدمات المصرفية المصرف من زيادة الحصة السوقية

أن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد العينة متفقون علي تلك الإجابات، لذلك قام الباحث باستخدام اختبار مربع كاي لتحديد الفروق هل هي فروق ذات دلالة إحصائية أم لا؟ والجدول(**3-2-22**) يلخص نتائج اختبار مربع كاي.

جدول(**3-2-22**)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات علي أسئلة الفرضية الأولي

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	يؤدي تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف إلي تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية	21.69	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة
2	يؤدي تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف إلي تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية	35.91	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة
3	تسعير الخدمات المصرفية بموجب نظام محاسبة التكاليف يؤدي إلي دقة تحديد تكلفة الخدمة المقدمة	23.78	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق
4	يؤدي استخدام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات إلي التحسين من سمعة المصرف	17.52	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق
5	يمكن تسعير الخدمات المصرفية المصرف من زيادة الحصة السوقية	25.31	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول (**3-2-22**) يمكن تفسير النتائج التالية:

1- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الأولى(0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أن تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف يؤدي إلي تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية

2- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الأولى(0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه يؤدي تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف إلي تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية

3- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الأولى(0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن تسعير الخدمات المصرفية بموجب نظام محاسبة التكاليف يؤدي إلي دقة تحديد تكلفة الخدمة المقدمة

4-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الأولى(0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أن استخدام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات يؤدي إلي التحسين من سمعة المصرف

5- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الأولى(0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه يمكن تسعير الخدمات المصرفية المصرف من زيادة الحصة السوقية

وعليه نجد أن أسئلة الفريضة (5) عبارات وعينة الدراسة (50) فرد وإجمالي الإجابات (229) ويمكن تخليص إجابة عينة الدراسة حول عبارات الفرضية في ما يلي:

جدول رقم (23/2/3)

التوزيع التكراري للإجابات أفراد العينة عن جميع عبارات الفرضية

البيان	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	107	% 42.8
أوافق	105	%42
محايد	15	%6
لا أوافق	2	%0.8
لا أوافق بشدة	0	%0
الاجمالي	229	%91

وعليه نجد أن عدد إجابات الموافقين 212 بنسبة 93% وعدد إجابات الغير موافقين 2 بنسبة 0.9% وهذا يعنى أن هذه الفرضية قد تحققت

ثانيا: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص فرضية الدراسة الثانية من فرضيات الدراسة علي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حساب تكلفة الخدمات المصرفية وتسعيرها" والغرض من هذه الفرضية هو معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حساب تكلفة الخدمات المصرفية وتسعيرها أم لا ؟ وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولي ويتم ذلك عن طريق حساب المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل سؤال من أسئلة الفرضية الأولي كما في الجدول التالي:

جدول (3-2-24)

المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة علي أسئلة الفرضية الثانية

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

م	الأسئلة	المنوال
1	تقوم المصارف بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً لتوجيهات بنك السودان المركزي	أوافق بشدة
2	تقوم المصارف بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً للموقع الجغرافي	أوافق بشدة
3	تحدد المصارف تكلفة الخدمات المصرفية مع مراعاة مستويات التكلفة في البنوك المشابهة	أوافق
4	تكلفة الخدمات المصرفية البسيطة تؤدي إلي زيادة عدد العملاء	أوافق بشدة
5	سرعة وإتقان الخدمات المصرفية يؤدي إلي نتائج إيجابية تحقق فوائد بنسب عالية	أوافق بشدة

من الجدول(3-2-24) نلاحظ ما يلي:

1- بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الثانية هي (أوافق بشدة)، عليه يخلص الباحث إلي أنه تقوم المصارف بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً لتوجيهات بنك السودان المركزي.

2- بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الثانية هي (أوافق بشدة)، عليه يخلص الباحث إلي أن المصارف تقوم بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً للموقع الجغرافي .

3-بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الثانية هي (أوافق)، عليه يخلص الباحث إلي أن المصارف تحدد تكلفة الخدمات المصرفية مع مراعاة مستويات التكلفة في البنوك المشابهة.

4- بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الثانية هي (أوافق بشدة)، عليه يخلص الباحث إلي أن تكلفة الخدمات المصرفية البسيطة تؤدي إلي زيادة عدد العملاء .

5- بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الثانية هي (أوافق بشدة)، عليه يخلص الباحث إلي أن سرعة وإتقان الخدمات المصرفية يؤدي إلي نتائج إيجابية تحقق فوائد بنسب عالية.

أن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد العينة متفقون علي تلك الإجابات، لذلك قام الباحث باستخدام اختبار مربع كأي لتحديد الفروق هل هي فروق ذات دلالة إحصائية أم لا؟ والجدول**(3-2-25)** يلخص نتائج اختبار مربع كاي.

جدول**(3-2-25)**

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات علي أسئلة الفرضية الثانية

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	تقوم المصارف بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً لتوجيهات بنك السودان المركزي	24.04	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة
2	تقوم المصارف بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً للموقع الجغرافي	26.2	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة
3	تحدد المصارف تكلفة الخدمات المصرفية مع مراعاة مستويات التكلفة في البنوك المشابهة	23.37	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق
4	تكلفة الخدمات المصرفية البسيطة تؤدي إلي زيادة عدد العملاء	19.04	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة
5	سرعة وإتقان الخدمات المصرفية يؤدي إلي نتائج إيجابية تحقق فوائد بنسب عالية	20.39	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2016م

من خلال الجدول **(3-2-25)** يمكن تفسير النتائج التالية:

1-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الثانية (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة، مما يعني أن المصارف تقوم بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً لتوجيهات بنك السودان المركزي.

2-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الأولى(0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة، مما يعني أن المصارف تقوم بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقاً للموقع الجغرافي لمعظم أفراد عينة الدراسة.

3-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الثانية (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين، مما يعني أن المصارف تحدد تكلفة الخدمات المصرفية مع مراعاة مستويات التكلفة في البنوك المشابهة .

4- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الثانية(0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة، مما يعني أن تكلفة الخدمات المصرفية البسيطة تؤدي إلي زيادة عدد العملاء لمعظم أفراد عينة الدراسة .

5-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الأولى(0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح

الموافقين بشدة، مما يعني أن سرعة وإتقان الخدمات المصرفية تؤدي إلي نتائج إيجابية تحقق فوائد بنسب عالية.

وعليه نجد أن أسئلة الفريضة (5) عبارات وعينة الدراسة (50) فرد وإجمالي الإجابات (229) ويمكن تخليص إجابة عينة الدراسة حول عبارات الفرضية في ما يلي:

جدول رقم (26/2/3)

التوزيع التكراري للإجابات أفراد العينة عن جميع عبارات الفرضية

البيان	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	113	%45.2
أوافق	85	%34
محايد	27	%11
لا أوافق	4	%2
لا أوافق بشدة	0	%0
الاجمالي	229	%92

وعليه نجد أن عدد إجابات الموافقين 198 بنسبة 86% وعدد إجابات الغير موافقين 4 بنسبة 2% وهذا يعنى أن هذه الفرضية قد تحققت

ثالثاً: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص فرضية الدراسة الثالثة من فرضيات الدراسة علي أن "النموذج المقترح للتسعير وفقاً للتكاليف في القطاع المصرفي هو المناسب للتطبيق في المصارف السودانية " والغرض من هذه الفرضية هو معرفة هل النموذج المقترح للتسعير وفقاً للتكاليف في القطاع المصرفي هو المناسب للتطبيق في المصارف السودانية أم لا ؟ وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولي ويتم ذلك عن طريق حساب المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل سؤال من أسئلة الفرضية الأولي كما في الجدول التالي:

جدول **(3-2-27)**

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي أسئلة الفرضية الثالثة

م	الأسئلة	المنوال
1	مقترح التسعير المحدد بواسطة بنك السودان المركزي بحد أدني وحد أعلي يودي إلي تباين في عوائد المصارف	أوافق بشدة
2	يمكن للمصارف أن تحقق عوائد بنسب عالية في حالة تطبيق النموذج المقترح وفقاً للتكاليف	أوافق
3	يؤدي تسعير الخدمات المصرفية وفقاً للتكاليف إلي زيادة إيرادات المصرف	أوافق
4	من المناسب للقطاع المصرفي أن يتولي البنك المركزي أمر التسعير	أوافق بشدة
5	تحديد تكلفة تقديم الخدمات المصرفية وتنوعها (سداد فواتير ودفع رسوم، صراف آلي) بناءً علي النموذج المقترح يساعد في زيادة الإيرادات للمصرف	أوافق بشدة

من الجدول(**3-2-27**) نلاحظ ما يلي:

1-بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الثالثة هي (أوافق بشدة)، وتعني أن مقترح التسعير المحدد بواسطة بنك السودان المركزي بحد أدني وحد أعلي يؤدي إلي تباين في عوائد المصارف.

2-بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الثالثة هي (أوافق)، وتعني أنه يمكن للمصارف أن تحقق عوائد بنسب عالية في حالة تطبيق النموذج المقترح وفقاً للتكاليف أكثر من الجماعات الأولية.

3-بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الثالثة هي (أوافق بشدة)، وتعني أن تسعير الخدمات المصرفية وفقاً للتكاليف يؤدي إلي زيادة إيرادات المصرف

4- بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الثالثة هي (أوافق بشدة)، وتعني أن من المناسب للقطاع المصرفي أن يتولي البنك المركزي أمر التسعير.

5- بما أن قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الثالثة هي (أوافق بشدة)، وتعني أن تحديد تكلفة تقديم الخدمات المصرفية وتنوعها (سداد فواتير ودفع رسوم، صراف آلي) بناءً علي النموذج المقترح يساعد في زيادة الإيرادات للمصرف.

أن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد العينة متفقون علي ذلك فهناك أفراد غير موافقون وأفراد موافقون، لذلك قام الباحث باستخدام اختبار مربع كاي لتحديد الفروق هل هي فروق ذات دلالة إحصائية أم لا بين أعداد الأفراد يوافقون والمحايدون والغير موافقون، والجدول(**3-2-28**) يلخص نتائج اختبار مربع كاي.

جدول(**3-2-28**)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات علي أسئلة الفرضية الثانية

م	لأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	مقترح التسعير المحدد بواسطة بنك السودان المركزي بحد أدني وحد أعلي يودي إلي تباين في عوائد المصارف	10.41	0.005	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة
2	يمكن للمصارف أن تحقق عوائد بنسب عالية في حالة تطبيق النموذج المقترح وفقاً للتكاليف	30.36	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق
3	يؤدي تسعير الخدمات المصرفية وفقاً للتكاليف إلي زيادة إيرادات المصرف	31.3	0.000	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة
4	من المناسب للقطاع المصرفي أن يتولي البنك المركزي أمر التسعير	22.8	0.000	ذات دلالة إحصائية	غير موافق
5	تحديد تكلفة تقديم الخدمات المصرفية وتنوعها (سداد فواتير ودفع رسوم، صراف آلي) بناءً علي النموذج المقترح يساعد في زيادة الإيرادات للمصرف	16.9	0.001	ذات دلالة إحصائية	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الإستبانة 2016م

من خلال الجدول (**3-2-28**) يمكن تفسير النتائج التالية:

1-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول في الفرضية الثالثة (0.005) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة علي أن مقترح التسعير المحدد بواسطة بنك السودان المركزي بحد أدني وحد أعلي يؤدي إلي تباين في عوائد المصارف.

2-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني في الفرضية الثالثة (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين علي أنه يمكن للمصارف أن تحقق عوائد بنسب عالية في حالة تطبيق النموذج المقترح وفقاً للتكاليف.

3-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث في الفرضية الثالثة (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة علي أن تسعير الخدمات المصرفية وفقاً للتكاليف يؤدي إلي زيادة إيرادات المصرف.

4-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع في الفرضية الثالثة (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة علي أن من المناسب للقطاع المصرفي أن يتولي البنك المركزي أمر التسعير.

5-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس في الفرضية الثالثة (0.001) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين

ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة علي أن تحديد تكلفة تقديم الخدمات المصرفية وتنوعها (سداد فواتير ودفع رسوم، صراف آلي) بناءً علي النموذج المقترح يساعد في زيادة الإيرادات للمصرف.

وعليه نجد أن أسئلة الفريضة (5) عبارات وعينة الدراسة (50) فرد وإجمالي الإجابات (219) ويمكن تخليص إجابة عينة الدراسة حول عبارات الفرضية في ما يلي:

جدول رقم (29/2/3)

التوزيع التكراري للإجابات أفراد العينة عن جميع عبارات الفرضية

البيان	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	86	%34.4
أوافق	101	%40.4
محايد	25	%10
لا أوافق	6	%2.4
لا أوافق بشدة	1	%0.4
الاجمالي	219	%88

وعليه نجد أن عدد إجابات الموافقين 187 بنسبة 85% وعدد إجابات الغير موافقين 7 بنسبة 3% وهذا يعنى أن هذه الفرضية قد تحققت

الخاتمة وتشتمل على:-

أولا: النتائج

ثانيا: التوصيات

النتائج:

1- تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف يؤدي إلي تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية وتخفيض تكاليفها.

2- استخدام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات يؤدي إلي التحسين من سمعة المصرف من خلال زيادة الحصة السوقية للمصرف ودقة تحديد تكلفة الخدمة المقدمة.

3- تحدد المصارف تكلفة الخدمات على ضوء توجيهات البنك المركزي مع مراعاة الظروف الخاصة بالموقع الجغرافي التنافسي المحلي.

4- هنالك علاقة طردية بين تكلفة الخدمات المصرفية وزيادة عدد العملاء.

5- سرعة وإتقان الخدمات المصرفية يؤدي إلي نتائج إيجابية تحقق فوائد بنسب عالية.

6- سرعة وإتقان الخدمات المصرفية تؤدي إلى نتائج ايجابية نحو تحقيق الفوائد.

7- تسعير الخدمات المصرفية وفقاً للتكاليف وتحديد تكلفة تقديم الخدمات المصرفية وتنوعها (سداد فواتير ودفع رسوم، صراف آلي) بناءً علي النموذج المقترح يساعد في زيادة الإيرادات للمصرف.

8- تولى البنك المركزي أمر تحديد التسعير يعمل على تنظيم القطاع المصرفي

التوصيات:-

1- على بنك فيصل والبنك الإسلامي استخدام تقنيات حديثة في نظام محاسبة التكاليف لرفع الكفاءة وتخفيض التكلفة.

2- لا بد من التحديد الدقيق لتكلفة الخدمة حيث يبنى على ذلك تسعير الخدمة المصرفية.

3- على البنك استخدام كوادر مؤهلة ومدربة في المجال المصرفي حتى يمكن من تحقيق عوائد عالية

4- ضرورة الالتزام بتوجيهات البنك المركزي لرفع الكفاءة وتحقيق الإيرادات (العوائد)

5- على المصارف إتباع أسلوب علمي وعملي لتحديد التكلفة.

6- على البنك استخدام محاسبة التكاليف لدعم القدرة على نظم فاعلة في الرقابة وتمكن الإدارة من معرفة أثار قراراتها الإدارية والمالية على التكلفة.

7- ضرورة أن تتبع إدارة التكاليف في المصارف للإدارة العليا حرصا على إيصال معلومات دقيقة وسريعة في الوقت المناسب لمتخذ قرار التسعير

دراسة مستقبلية:

1- كيفية اتخاذ القرارات في ظل غياب نظام محاسبة التكاليف

2- اثر استخدام محاسبة التكاليف في المصارف السودانية

3- العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم

أولا: المراجع العربية

أ/ الكتب :

1- د. إبراهيم السباعي، نظام التكاليف في المشروعات الصناعية ، الأصول العلمية والتطبيقات العملية ، (القاهرة: مكتبة الشباب ، 1975م)

2- إبراهيم محمد السباعي ، تصميم نظام التكاليف ، (القاهرة : مكتبة الشباب ، 1994م)

3- د. أحمد العنتبلي ، خطابات الضمان من الناحية التطبيقية: برنامج الخدمات المصرفية من منظور إسلامي ، (القاهرة: المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، لم يذكر تاريخ النشر)

4- د. أحمد نور ، محاسبة التكاليف الصناعية ،(الإسكندرية: الدار الجامعية ، 1993م)

5- د. إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون ، محاسبة التكاليف مدخل إداري ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 1993م)

6- أ.د عبد الحميد الغزالي ، الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية ، القاهرة: المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، مركز الاقتصاد الإسلامي ، د.ت

7- د.حسن أحمد غلاب ، محاسبة التكاليف في البنوك ، (القاهرة: لم يذكر تاريخ نشر ، 1975م)

8- د. خليل الشماع ، المحاسبة الإدارية في المصارف ، (عمان : د . ن ، 1997م)

9- د. خليل الشماع ، الميزانيات التقديرية للمصرف ، (عمان: المعهد العربي للدراسات المصرفية ، 1989م)

10- د. خليل عواد أبو حشيش ، محاسبة التكاليف قياس وتحليل ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005م)

11- د. السيد عليوة حسابات التكاليف ، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع 2002م)
12- د. صلاح الدين عبد المنعم مبارك وآخرون ، أنظمة التكاليف لأغراض قياس تكلفة الإنتاج والخدمات ، (الإسكندرية: دار الجامعية ، 2003م)
13- د. طلعت أسعد عبد الحميد ، التسويق الفعال ، (الإسكندرية: دار الكتب المصرية ، 1997م)
14- د. عباس أحمد رضوان ، د. سامي نجدي محمد علي ، المحاسبة على التكاليف إطارها النظري ومجالها التطبيقي م ، (بيروت د.ن 1983م)
15- د. عباس شافعي ، التكاليف المتغيرة ، (القاهرة: مكتبة عين شمس ،1975م)
16- د. عبد الإله نعمة جعفر ، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية (عمان: دار الشروق لنشر ، 2002م)
17- د. عبد الحليم كراجه وآخرون ، محاسبة التكاليف ، (القاهرة: دار الأصالة ، 1991م)
18- د. عبد الرحيم شريف أحمد ، الخدمات المصرفية في البنوك التجارية مجلة المصرفي ، د.ت ، سبتمر 1999م العدد العشرون.
19 – د. عبد الرحيم شريف محمد سياسات التسويق المصرفي بالإشارة الى تجربة بنك السودان ، (الخرطوم: مجلة المصرفي ، بنك السودان ، العدد التاسع عشر ، اغسطس1999م).
20 – د. عدنان هاشم السامراني ، محاسبة التكاليف المبادئ الأساسية (طرابلس: الجامعة المفتوحة ، 1995م).
21- د. علاء الدين ، محاسبة التكاليف (حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1996م).
22- د. علي أحمد السالوس ، المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الإسلامي ط2 (القاهرة: دار الاعتصام ، 1987م).

23- د. الغريب ناصر ، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل ، (القاهرة: دار أبولو للطباعة والنشر ، 1996م).
24- د. فتح الرحمن الحسن منصور ، إطار علمي لقياس تكلفة الطاقة الكهربائية في السودان ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشور ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية العلوم الإدارية ، 2002م.
25- د. محمد توفيق بلبلع وآخرون ن أساسيات محاسبة التكاليف ، (القاهرة: مكتبة الشباب ، 1993م).
26- د. محمد توفيق بليغ ، محاسبة القرار ، (القاهرة: مكتبة الشباب ، 1999م).
27- د. محمد سعيد سلطان وآخرون ، إدارة البنوك ، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،1989م).
28- د. محمد عباس حجازي ، سمنار عن استخدام محاسبة التكاليف في البنوك ، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري 1967م.
29 – د. محمد عبد الحليم عمر ، المعالجة المحاسبية للخدمات المصرفية في المصرف الإسلامي (القاهرة ، منشورات مركز الاقتصاد الإسلامي بالمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية: لم يذكر تاريخ النشر).
30 – د. محمد كمال عطية ، نظم محاسبية في الإسلام ، (القاهرة : مكتبة وهبة 1989م).
31- د. محمد مسعد الشناوي ، دراسات في محاسبة التكاليف ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998م)
32- د. محمود محمد نور ، أسس ومبادئ النقود والبنوك ، القاهرة: دار وهدان للطباعة والنشر ، د.ت.
33- د. مصطفى عبد الله الهمشري ، الأعمال المصرفية والإسلام ، القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية السنة السادسة عشر ، الكتاب الثاني ، 1405هـ ، 1985م.

34- د. نواف فخر، وخليل الدليمي ، محاسبة التكاليف ، (عمان : الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2002م).
35- د. هناء عبد الفتاح سعيد ، إدارة التسويق ، (الإسكندرية: دار الكتب المصرية ، 1993م).

ب/ الدوريات:

1- المصرف الدولي للاستثمار والتنمية ، الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية ، مركز الاقتصاد الإسلامي ، سلسلة نحو وعي اقتصادي إسلامي (6).
2- هنري توفيق عزام – المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستجدة ، نشرة الشروق الأوش الاقتصادية ، 2000 ، ص1-8، نقلا عن مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلد التاسع ، العدد الاول2001م.

ج/ الرسائل العلمية:-

1- إسراء حسن حليفة ، أسلوب التكلفة المستهدفة ودوره في تسعير الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية بنك الخرطوم ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير منشوره 2011م
2- بابكر محمد عثمان مالك ، دور محاسبة التكاليف وتسعير المنتجات الدوائية ، دراسة حالة شركة وفرافارما ،(الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشوره 2005م)
3- خالد محمد ، نظام محاسبة التكاليف في المصارف التجارية ودوره في تعسير الخدمات المصرفية ، دراسة ميدانية : على القطاع المصرفي السوداني (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير منشوره 2011م
4- ساطع سعدي شملخ ، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة ، دراسة تطبيقية للقطاع المصرفي بغزة (

غزة: الجامعة الإسلامية غزة ، كلية الدراسات العليا كلية التجارة ، رسالة ماجستير منشوره 2008م)
5- علي عبد الله علي حسين ، دور محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة إنتاج الكهرباء في السودان ، دراسة ميدانية الهيئة القومية للكهرباء ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشوره 2007م)
6- فضل الغالي السيد موسى محمد ، دور محاسبة التكاليف في تسعير تعريفة خدمات شركات الاتصالات بالسودان ، دراسة ميدانية شركات الاتصالات بالسودان ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشوره 2007م)
7- محمد النابر محمد نور ، دور محاسبة التكاليف وتسعير السلع المدرجة في اتفاقية الكوميسا ، دراسة تحليلية وتطبيقية (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشوره 2004م)
8- منى الصادق حاج منصور ، دور محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة الخدمات المصرفية ، دراسة ميدانية بنك فيصل الإسلامي السوداني، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشوره 2005م)

د/ الرسائل الأجنبية :

B.M.LallNogen.J.C.Jain.op.cit.p251-
2- Baker Michael J Bank marketing management mc Milan 1983
3- Joseelyn Robert Wand Humphries Keith D. An Introduction to marketing
4- Kotler plilip Markrting management : Analysis planning implementation and control Englewoo cliffs N.I: prentice Hall inc 1994م ، الأردن دار الصفوة ، أصول التسويق المصرفي ، نقلا عن ناجي معلا

هـ / رسائل الانترنت

1−http//ub.arabsgate.com/showthead.php

2- http://ust.couses/mangement.count/inex.php

3- http://vb.arabsgate.com

ملحق رقم (1)

خطاب تحكيم الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

قسم: **المحاسبة**

السيد/.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يقوم الباحث بإعداد بحث تكميلي بغرض نيل درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان:

(أثر نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية).

بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي والبنك الإسلامي السوداني

نرجو منكم شاكرين حسن تعاونكم بملء هذه الاستمارة حتى تعم الفائدة المرجوة من البحث ، والبيانات الواردة بهذه الإستبانة سوف تكون في غاية السرية ، ولن تستخدم إلا في تحقيق أغراض البحث العلمي فقط.

ولكم فائق الاحترام والتقدير

الباحث:

سراج الطيب محمد

ملحق رقم (2)

أولا: **البيانات الأساسية**

1) العمر:

أقل من30سنة ( ) من30-40سنة( ) من41-50( )

أكثر من 50 سنة ( )

2) المؤهل العلمي :

ثانوي ( ) دبلوم وسيط ( ) بكالوريوس ( )

دبلوم عالي ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )

3) التخصص:

محاسبة ( ) إدارة أعمال( ) اقتصاد ( )

أخرى أذكرها.....

4) الوظيفة:

محاسب ( ) مدير مالي ( ) رئيس قسم ( )

أخرى أذكرها.....

5) سنوات الخبرة:

أقل من 5سنوات ( ) من 5وأقل من سنوات10 ( )

من 10وأقل من15 سنة ( ) 15 سنة فاكثر ( )

ثانيا: **بيانات الدراسة**

فرضيات الدارسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين تطبيق المصارف نظام محاسبة التكاليف وتسعير الخدمات المصرفية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- يؤدي تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف الى تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية					
2- يؤدي تطبيق محاسبة التكاليف في المصارف الى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية					
3- تسعير الخدمات المصرفية بموجب نظام محاسبة التكاليف يؤدي الى دقة تحديد تكلفة الخدمة المقدمة					
4- يؤدي استخدام محاسبة التكاليف في تسعيرا لخدمات المصرفية إلى تحسين من سمعة المصرف					
5- يمكن تسعير الخدمات المصرفية المصرف في زيادة حصة السوقية					

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حساب تكلفة الخدمات المصرفية وتسعيرها

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- تقوم المصارف بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقا لتوجيهات بنك السودان المركزي					
2- تقوم المصارف بتحديد تكلفة الخدمات المصرفية وفقا للموقع الجغرافي					
3- تحدد المصارف تكلفة الخدمات المصرفية مع مراعاة مستويات التكلفة في البنوك المشابهة					
4- تكلفة الخدمات المصرفية البسيطة تؤدي الى زيادة عدد العملاء					
5- سرعة وإتقان الخدمات المصرفية يؤدي إلى نتائج ايجابية تحقق فوائد بنسب عالية					

الفرضية الثالثة: النموذج المقترح للتسعير وفقا للتكاليف في القطاع المصرفي هو المناسب للتطبيق في المصارف السودانية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- مقترح التسعير المحدد بواسطة بنك السودان المركزي بحد أدنى وحد أعلى يؤدي إلى تباين في عوائد المصارف					
2- يمكن للمصارف أن تحقق عوائد بنسب عالية في حالة تطبيق النموذج المقترح وفقا للتكاليف					
3- يؤدي تسعير الخدمات المصرفية وفقا للتكاليف إلى زيادة إيرادات المصرف					
4- من المناسب للقطاع المصرفي أن يتولى البنك المركزي أمر التسعير					
5- تحديد تكلفة تقديم الخدمات المصرفية وتنوعها (سداد فواتير ودفع رسوم ، صراف آلي) بناءا على النموذج المقترح يساعد في زيادة الإيرادات للمصرف					

ملحق رقم (3)

محكمو الاستبانة

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
1	التجاني الطاهر	أستاذ مساعد	إدارة أعمال
2	مواهب قسم السيد	أستاذ مساعد	اقتصاد
3	زهرة تاج الدين	أستاذ مساعد	محاسبة
4	عماد الدين العكام	أستاذ مساعد	محاسبة
5	مهند جعفر	أستاذ مساعد	محاسبة